

# شرح المِظْوَةِ الْمَسْمُوءَةِ بِعُقُوبِ سِرِّ الْمَفْتَى

للإمام الهمام الفقيه العلامة  
محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز  
عابد بن الشامي الحنفي قدس سره (١١٩٨ هـ - ١٢٥٢ هـ)

وعليه  
افادات الامام احمد رضا خان الحنفي الهندي  
قدس سره (١٢٧٢ هـ - ١٣٤٠ هـ)

حقوق ضبط وعلق عليه  
الدكتور حامد علي العليمي

دار النور للتحقيق والتصنيف

(عضو جمعية اشاعة اهل السنة بكراتشي)

# شَرْحُ الْمَنْظُومَةِ الْمَسْنَوِيَّةِ بِعُقُودِ رَسْمِ الْمُفْتِي

للإمام الهمام الفقيه العلامة محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين

الشامي الحنفي قدس سره (١١٩٨هـ - ١٢٥٢هـ)

وعليه

إفادات الإمام أحمد رضا خان الحنفي الهندي قدس سره (١٢٧٢هـ - ١٣٤٠هـ)

حَقَّقَ وَضَبَطَ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

الدكتور حامد علي العليمي

دار النور للتحقيق والتصنيف

(عضو جمعية إشاعة أهل السنة بكراتشي)

اسم الكتاب:	شرح المنظومة المسماة بعقود رسم المفتي
الشارح:	الإمام العلامة محمد أمين عابدين الشامي الحنفي
المحقق:	الدكتور حامد علي العليمي
الطبعة الأولى:	فبراير، ٢٠١٥ء / ربيع الثاني، ١٤٣٦هـ
المطبعة:	دار النور للتحقيق والتصنيف، بكراتشي
عدد الصفحات:	٢٧٢ صفحة
جميع الحقوق محفوظة للناشر ويمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل الميكانيكي أو الإلكتروني أو الحاسوبي إلا بإذن خطي من:	
جمعية إشاعة أهل السنة، بكراتشي	
هاتف: ٣٢٤٣٩٧٩٩-٩٢٢١+	
البريد الإلكتروني: <a href="mailto:noormasjid1@gmail.com">noormasjid1@gmail.com</a>	
<a href="mailto:noormasjid2@gmail.com">noormasjid2@gmail.com</a>	

ويطلب أيضاً من:

مكتبة القادرية بكراتشي، باكستان

مكتبة بركات المدينة بكراتشي، باكستان

مكتبة الإدارة لتحقيق الإمام أحمد رضا، بكراتشي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## إهداء

إلى شيخ الإسلام والمسلمين المحدث الفقيه الإمام عبد الواحد  
السيوستاني الحنفي الملقّب بالنعمان الثاني قدس سرّه،  
ثمّ إلى خاتم الفقهاء والمحقّقين في عصره السيّد محمّد أمين بن عمر  
عابدين الشامي الحنفي قدس سرّه،  
ثمّ إلى شيخ الإسلام والمسلمين مجدّد عصره أحمد رضا خان الحنفي  
الهندي قدس سرّه، تقبّل الله تعالى سعيهم وجزاهم أحسن الجزاء.  
ثمّ إلى والدَيّ رحمهما الله تعالى وبوّأهما في دار الجنان وإلى إخوتي  
وأخواتي وأحبّائي في الدين.

الراجي إلى لطف ربّه العميمي  
الدكتور حامد علي العميمي، بكراتشي

[Hamidali41@gmail.com](mailto:Hamidali41@gmail.com)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
صَلَاةً وَسَلَامًا عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ

### مقدمة التحقيق

الحمد لله هو الفقه الأكبر والجامع الكبير لزيادات فيضه المبسوط  
الدرر والفرر به الهداية ومنه البداية وإليه النهاية بحمده الوقاية ونقاية الدراية  
وعين العناية وحسن الكفاية، والصلاة والسلام على الإمام الأعظم للرسول  
الكرام مالكي وشافعي أحمد الكرام يقول الحُسن بلا توقف محمد الحُسنُ  
أبو يوسف فإنه الأصل المحيط لكل فضل بسيط ووجيز ووسيط البحر  
الرخار والدرّ المختار وخزائن الأسرار وتنوير الأبصار وردّ المحتار على منح  
الغفار وفتح القدير وزاد الفقير وملتقى الأبحر ومجمع الأنهر وكثر الدقائق  
وتبين الحقائق والبحر الرائق منه يستمدّ كلّ نهر فائق فيه المنية وبه الغنية  
ومراقى الفلاح وإمداد الفتاح وإيضاح الإصلاح ونور الإيضاح وكشف  
المضمرات وحلّ المشكلات والدرر المنتقى ونبايح المبتغى وتنوير البصائر  
وزواهر الجواهر البدائع النوادر المنزه وجوباً عن الأشباه والنظائر مغني  
السائلين ونصاب المساكين الحاوي القدسي لكلّ كمال قدسي وإنسي  
الكافي الوافي الشافي المصطفى المصطفى المحتجب المنتقى الصافي  
عُدّة النوازل وأنفع الوسائل لإسعاف السائل بعيون المسائل عمدة الأواخر  
وخلاصة الأوائل وعلى آله وصحبه وحزبه مصاييح الدّجى ومفاتيح الهدى لا



سيما الشيخين الصاحبين الآخذين من الشريعة والحقيقة بكلا الطرفين  
والخنتين الكريمين كلّ منها نور العين ومجمع البحرين وعلى مجتهدَيْ ملته  
وأئمة أمته خصوصاً الأركان الأربعة والأنوار اللامعة وابنه الأكرم الغوث  
الأعظم ذخيرة الأولياء وتحفة الفقهاء وجامع الفصولين فصول الحقائق  
والشرع المذهب بكلّ زين وعليّنا معهم وبهم ولهم يا أرحم الراحمين آمين  
أمين والحمد لله ربّ العالمين<sup>(١)</sup>.

أمّا بعد:

فيقول الراجي إلى لطف ربّه العسمي الدكتور حامد علي العليمي: إنّ  
الله تعالى أنزل الفرقان فيه تبيان لكلّ شيء، تمييز الطيب من الخبيث، وأمر  
نبيّه أن يُبينه للناس بما أراه الله فقرن القرآن ببيان الحديث، وبَيَّن القرآن وأقام  
المظان وأذن للمجتهدين بإعمال الأذهان فاستخرجوا الأحكام بالطلب  
الحثيث، فلو لا الأئمة لم تفهم السنّة ولو لا السنّة لم يفهم الكتاب ولو  
لا الكتاب لم يعلم الخطاب، فيا لها من سلسلة تُهدي وتغيث.  
لم يزل علم الإفتاء من أشرف العلوم وأهمّها في الشريعة الإسلامية؛  
فضله عظيم وشأنه رفيع وبه يمتاز أهله عن غيرهم أجراً وقدرًا. وهو العلم  
الذي يحتاج إليه العوام والخواص في أمور دينهم ودنياهم. ومن أوتي به فهو  
أوتي خيراً كثيراً وينال في الدنيا والآخرة فوزاً عظيماً.

---

(١) لله درّ الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى! ما أوجز الفقه الحنفي في مقدمة  
فتاويه حيث أتى ببراعة الاستهلال وحسن الإيهام فيها.

أما الكتاب شرح عقود رسم المفتي للعلامة الفقيه السيد محمد أمين بن السيد عمر عابدين الشامي الحنفي رحمه الله تعالى لم يوجد له نظير في كتب الفن وبعدّ بين أهل العلم كتاباً فيصلاً في علم الإفتاء.

### منهج التحقيق

لقد كان عملي في تحقيق هذا الكتاب المفيد على الوجه التالي:  
أولاً: اعتنيتُ بنصّ المتن والشرح وقمتُ بمقابلته على أربع نسخ. فما كان من اختلاف نسخ أو خطأ أو تصحيف يبيّنه في الهامش، وما كان فيها من سقط جعلته في المتن بين المعكوفين وأشرتُ إليه في الهامش بـ: «زيادة من أ/ب/ج/د أو زيادة من أصل».

ثانياً: علّقتُ على الكتاب من الإفادات المفيدة التي أفادها المؤلف في «ردّ المحتار» والرافعي في «تقريراته» والإمام أحمد رضا الحنفي الهندي -رحمهم الله تعالى- في فتاويه المسمّاة بـ: «العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية» وحاشيته الأنيقة على ردّ المحتار المسمّاة بـ: «جدّ المعتبر على ردّ المحتار» وغيرها من الكتب. فتلك التعليقات فريدة ولم يطبع الكتاب بها من قبل فيما أعلم. وحيثما ذكرتُ كلام الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في الهامش فيه: «فرغنا عنه في الثالثة» أو «انظر الأولى»، فالمراد من الثالثة المقدمة الثالثة الآتي ذكرها وكذلك المراد من الأولى «المقدمة الأولى». وسأذكر تلك المقدمات في الصفحات الآتية.



ثالثاً: علّقتُ العناوين جلية بحسب المرام والمقام وميّزتها بين المعكوفين [....].

رابعاً: ترجمتُ للمؤلف العلام رحمه الله تعالى واستفدتُ من قرّة عيون الأختيار تكملة ردّ المحتار.

خامساً: ميّزتُ الآيات القرآنية بقوسين مزهرين ﴿....﴾ وعزوئها في المتن بين المعكوفين، وميّزتُ الأحاديث النبوية الشريفة بقوسين «....»، وخرّجتها من كتب الحديث المعتمدة في الهامش.

سادساً: أثبتُ علامات الترقيم تيسيراً للاستفادة.

سابعاً: خرّجتُ النصوص الفقهيّة من المصادر الأصلية مطبوعةً كانت أو خطيّةً بحسب الوسع، وما كان في نصوص الكتاب من اختلاف أو تصحيف أو خطأ أثبتّه في الهامش.

ثامناً: قمتُ بتراجم الأعلام وتعريف الكتب غالباً.

تاسعاً: عرّقتُ بعض المصطلحات في الهامش.

عاشراً: وضعتُ فهرساً للآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار، وكذلك فهرساً للأعلام والكتب والمحتويات والمصادر والمراجع. وأضفتُ فيها فهرس المصطلحات والفوائد.

تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ.

## المقدمات السبع

ومن الجدير بالذكر أنّ الإمام أحمد رضا الحنفي الهندي رحمه الله تعالى ذكر مقدمات -وهي سبع- لتكشف الحجاب عن عبارات الكتاب التي تعرّض لها العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى، وها أنا أذكر تلك المقدمات تيسيراً للطالين:

قال الإمام أحمد رضا الحنفي الهندي رحمه الله تعالى في كتابه المسمى «أجلى الأعلام أنّ الفتوى مطلقاً على قول الإمام»: هي مقدمات لبيان الصواب تكشف الحجاب عن العبارات:

الأولى: ليس حكاية قول إفتاء به، فإنّا نحكي أقوالاً خارجة عن المذهب ولا يتوهم أحد أنّا نفتي بها، إنّما الإفتاء أن تعتمد على شيء وتبين لسائلك أنّ هذا حكم الشرع في ما سألت، وهذا لا يحلّ لأحد من دون أن يعرفه عن دليل شرعي وإلاّ كان جزافاً وافتراءً على الشرع ودخولاً تحت قوله عز وجل: ﴿أَمَرَ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢: (٨٠)] وقوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس ١٠: (٥٩)].

الثانية: الدليل على وجهين:

١. إنّما تفصيلي ومعرفته خاصة بأهل النظر والاجتهاد، فإنّ غيره وإن علم دليل المجتهد في مسألة لا يعلمه إلاّ تقليداً كما يظهر ممّا بيّناه في رسالتنا المباركة إنّ شاء الله تعالى «الفضل الموهبي في معني إذا صحّ الحديث فهو مذهبي»، فإنّ قطع تلك المنازل التي بيّنا فيها لا يمكن إلاّ لمجتهد وأشار -أي: العلامة ابن عابدين- إلى بعض قليل منه في «عقود رسم المفتي»؛ إذ نقل فيها:

أن معرفة الدليل إنما تكون للمجتهد لتوقعها على معرفة سلامته من المعارض وهي متوقفة على استقراء الأدلة كلها ولا يقدر على ذلك إلا المجتهد، أما مجرد معرفة أن المجتهد العلاني أخذ الحكم العلاني من الدليل العلاني فلا فائدة فيها).

٢. أو إجمالي كقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الحج ١٦ (٤٣)]، وقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء ٤ (٥٩)]، فإنهم العلماء على الأصح وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «ألا سألوا إذ لم يعلموا، وإنما شفاء العي السؤال».

وعن هذا فقول: إن أخذنا بأقوال إمامنا ليس تقليداً شرعياً لكونه عن دليل شرعي، إنما هو تقليد عرفي لعدم معرفتنا بالدليل التفصيلي، أما التقليد الحقيقي فلا مسأغ له في الشرع وهو المراد في كل ما ورد في ذم التقليد، والجهال الضالّ يلبسون على العوام فيحملونه على التقليد العرفي الذي هو فرض شرعي على كل من لم يبلغ رتبة الاجتهاد.

والحق في حلّ متّى «مسلم الثبوت» للمدقق الهاري وشرحه «فواتح الرحموت» للمولى بحر العلوم -رحمهما الله تعالى- ما كتبت عليه هكذا: (التقليد) الحقيقي هو (العمل بقول الغير من غير حجة) أصلاً (كأخذ العامي) من مثله وهذا بالإجماع، إذ ليس قول العامي حجة أصلاً لا نفسه ولا لغيره (و) كذا أخذ (المجتهد من مثله) على مذهب الجمهور من عدم جوار تقليد مجتهد محتهداً آخر وذلك لأنه لما كان قادراً على الأخذ عن الأصل فالحجة في حقه هو الأصل وعدوله عنه إلى طنّ مثله عدول إلى ما ليس حجة في

حقّه فيكون تقليداً حقيقياً فالضمير في مثله إلى كلّ من العامي والمجتهد لا إلى المجتهد خاصة، وإذا عرفت أنّ التقليد الحقيقي يعتمد انتفاء الحجة رأساً (فالرجوع إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو إلى الإجماع) وإن لم يعرف دليل ما قاله صلى الله تعالى عليه وسلم أو قاله أهل الإجماع تفصيلاً (ليس منه) أي: من التقليد الحقيقي لوجود الحجة الشرعية ولو إجمالاً (وكذا) رجوع (العامي) من ليس مجتهداً (ألى المفتي) وهو المجتهد (و) رجوع القاضي إلى الشهود (العدول) وأخذهما بقولهم ليس من التقليد في شيء لا نفس الرجوع ولا العمل بعده (لايجاب الصّ) ذلك الرجوع والعمل (عليها) فيكون عملاً بحجة ولو إجمالية كما عرفت هذا هو حقيقة التقليد (لكن العرف) مضي (عنى أنّ العامي مقند للمجتهد فجعل عمله بقول من دون معرفة دليله التفصيلي تقليداً له وإن كان إتما يرجع إليه؛ لأنّه مأمور شرعاً بالرجوع إليه والأخذ بقوله فكان عن حجة لا بغيرها وهذا اصطلاح خاص بهذه الصورة فالعمل بقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبقول أهل الإجماع لا يسميه العرف أيضاً تقليداً (قال الإمام) هذا عرف العامة (و) مشى (عليه معظم الأصوليين) والاصطلاحات سائغة لا محلّ فيها للتذيل بأنّ هذا ضعيف وذاك معتمد كما لا يخفى هذا هو التقرير الصحيح، لهذا الكلام، والله تعالى ولي الإنعام.

الثالثة. أقول: حيث علمت أنّ الجمهور على مع أهل النظر من تقليد غيره وعندهم أحده بقوله من دون معرفة دليله التفصيلي يرجع إلى التقليد الحقيقي المحطور إجماعاً بخلاف العامي، فإنّ عدم معرفته الدليل

التفصيلي يوجب عليه تقليد المجتهد، إلاّ لزم التكليف بما ليس في الواسع أو تركه سدى، ظهر أنّ عدم معرفة الدليل التفصيلي له أثران: تحريم التقليد في حقّ أهل النظر وإيجابه في حقّ غيرهم ولا عرو أن يكون شيء واحد موجباً ومحرمّاً معاً لشيء آخر باختلاف الوجه فعدم المعرفة لعدم الأهلية موجب للتقليد ومعها محرم له.

الرابعة. الفتوى حقيقية وعرفية، فالحقيقية. هو الإفتاء عن معرفة الدليل التفصيلي وأولئك الدين يقال لهم: "أصحاب الفتوى" ويقال: بهذا أفتى الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو الليث وأصراهما رحمهم الله تعالى. والعرفية: إخبار العالم بأقوال الإمام جاهلاً عنها تقليداً له من دون تلك المعرفة كما يقال: فتاوى ابن نجيم والعزي والظوري والفتاوى الحيرية وهنّ ترواً رماً ورتبة إلى "الفتاوى الرصوية" جعلها الله تعالى مرضية مرضية، آمين.

الخامسة. أقول وبالله التوفيق: القول قولان: صوري وضروري فالصوري هو المقول المقول، والضروري ما لم يقه القائل بصاً لخصوص لكنّه قائل به في ضمن العموم الحاكم ضرورة بأن لو تكلم في هذا الخصوص لتكلم كذا، وربما يخالف الحكم الضروري الحكم الصوري وحينئذ يقضي عليه الصوري حتى أنّ الأخذ بالصوري يعدّ مخالفة للقائل والعدول عنه إلى الصوري موافقة أو اتساعاً له كأن كان ريد صالحاً فأمر عمرو بخدّامه بإكرامه بصاً جهاراً وكرر ذلك عليهم مراراً، وقد قال لهم: إياكم أن تكرموا فاسقاً أبداً فعد رمان فسق ريد علانية فإن أكرمه بعده خدّامه عملاً بنصّه المكرر المقرر كانوا عاصين وإن تركوا إكرامه كانوا مطيعين.

ومثل ذلك يقع في أقوال الأئمة إمّا لحدوث ضرورة أو حرج أو عرف أو تعامل أو مصلحة مهمة تُجلب أو مفسدة ملمة تُسلب. وذلك لأنّ استثناء الضرورات ورفع الحرج ومراعاة المصالح الدينية الحالية عن مفسدة تربو عليها ودرء المفسد والأخذ بالعرف والعمل بالتعامل كلّ ذلك قواعد كلية معلومة من الشرع ليس أحد من الأئمة إلّا مائلاً إليها وقائلاً بها ومعولاً عليها فإذا كان في مسألة نصّ الإمام ثمّ حدث أحد تلك المغيرات علمنا قطعاً أن لو حدث على عهده لكان قوله على مقتضاه لا على خلافه وردّه، فالعمل بقوله الصوري الغير المقول عنه هو العمل بقوله لا الجمود على المأثور من لقطه.

وقد عدّ في «العقود» مسائل كثيرة من هذا الجنس ثمّ أحال بيان كثير آخر على الأشباه ثمّ قال: فهذه كلّها قد تعيّرت أحكامها لتعير الزمان إمّا لضرورة وإمّا للعرف وإمّا لقرائن الأحوال، قال: وكلّ ذلك غير خارج عن المذهب؛ لأنّ صاحب المذهب لو كان في هذا الزمان لقال بها ولو حدث هذا التعير في زمانه لم يصرّ على خلافها، قال: وهذا الذي جرأ المجتهدين في المذهب وأهل الطرّ الصحيح من المتأخرين على مخالفة المصوِّص عليه من صاحب المذهب في كتب ظاهر الرواية بناء على ما كان في ربه كما تصرّحهم به... إلح.

أقول: بل ربّما يقع نظير ذلك في نصّ الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها». رواه أحمد والبخاري ومسلم والسنائي، وفي

لعظ: «لا تمسوا إماء الله مساجد الله». رواه أحمد ومسلم كلهم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وبالثاني رواه أحمد وأبو داود وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بزيادة «وليخرجن تغلات». وقد أمر صلى الله تعالى عليه وسلم بإحراح الحيض وذوات الحدود يوم العيدن فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم وتعتزل الحيض المصلّى، قالت امرأة: يا رسول الله! إحدانا ليس لها جدياب، قال صلى الله تعالى عليه وسلم: «تلبسها صاحبته من جديابها». رواه البخاري ومسلم وآخرون عن أم عطية رضي الله عنها.

ومع ذلك نهى الأئمة الشواب مطلقاً والعجائز نهاراً، ثم عمّموا النهي عملاً بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الصروري المستفاد من قول أم المؤمنين الصديقة رضي الله تعالى عنها لو أنّ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رأى من النساء ما رأينا لمعهنّ من المسجد كما معت بنو إسرائيل نساءها. رواه أحمد والبخاري ومسلم.

قال في "التوير" و"الدر". (يكراه حضورهنّ الجماعة) ولو لجمعة وعيد وعظ (مطلقاً) ولو عجوز ليلاً (على المذهب) المفتى به لفساد الزمان واستثنى الكمال بحثاً العجائز المتمانية أهو المراد بالمذهب مذهب المتأخرين ولما ردّ عليه البحر بأنّ هذه الفتوى مخالفة لمذهب الإمام وصاحبه جميعاً فإنهما أباحا للعجائز الحضور مطلقاً والإمام في غير الظهر والعصر والجمعة فالإفتاء بسمع العاجز في الكلّ مخالف لكلّ فالمعتمد مذهب الإمام اه بسمعه أجاب عنه في الهه قائلاً: فيه نظر بل هو مأخوذ من



قول الإمام وذلك أنه إنما معها لقيام الحامل وهو فرط الشهوة بناء على أن المسفة لا ينشرون في المغرب؛ لأنهم بالطعام مشغولون وفي الفجر والعشاء نائمون، فإذا فرض انتشارهم في هذه الأوقات لعدة فسقهم كما في زماننا بل تحريمهم إياها كان المسع فيها أظهر من الطهر اه، قال الشيخ إسماعيل وهو كلام حسن إلى العاية اه، ش.

السادسة: حامل آخر على العدول عن قول الإمام محتصر بأصحاب السطر وهو ضعف دليله. أقول: أي: في سطرهم وذلك لأنهم مأمورون باتباع ما يظهر لهم قال تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [نحس ٥٩ (٢)] ولا تكليف إلا بالوسع فلا يسعهم إلا العدول ولا يخرجون بذلك عن اتباع الإمام بل متبعون لمثل قوله العام: إذا صحّ الحديث فهو مذهبي، ففي "شرح الهداية" لابن الشحنة ثم "شرح الأشباه" لميري ثم "رد المحتار": إذا صحّ الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج مقلده عن كونه حياً بالعمل به فقد صحّ عنه أنه قال: إذا صحّ الحديث فهو مذهبي.

أقول: يريد الصحة فقهاً ويستحيل معرفتها إلا للمجتهد لا الصحة المصطلحة عند المحدثين كما بيّنه في «الفضل الموهبي» بدلائل قاهرة يتعين استفادتها<sup>(٢)</sup>.

(٢) انظر الرسالة «الفضل الموهبي» في معنى إذا صحّ الحديث فهو مذهبي، العناوى الرصوية، ٢٧/٦١-٨٨.

قال الشامي<sup>(٣)</sup>: (فإذا نظر أهل المذهب في الدليل وعملوا به صحّ نسبه إلى المذهب لكونه صادراً بإذن صاحب المذهب؛ إذ لا شكّ أنّه لو علم ضعف دليله رجع عنه واتبع الدليل الأقوى، ولذا ردّ المحقق ابن الهمام على بعض المشايخ حيث أفتوا بقول الإمامين بأنّه لا يعدل عن قول الإمام إلّا لضعف دليله) أقول: هذا غير معقول ولا مقبول وكيف يظهر ضعف دليله في الواقع لضعفه في نظر بعض مقلديه وهؤلاء أئمة الاجتهاد المطلق مالك والشافعي وأحمد ونظراؤهم رضي الله تعالى عنهم يطبقون كثيراً على خلاف الإمام وهو إجماع منهم على ضعف دليله، ثمّ لا يظهر بهذا ضعفه ولا أنّ مذهب هؤلاء مذهبه، فكيف بمن دونهم ممن لم يبلغ رتبته؟! نعم هم عاملون في نظرهم بقوله العام فمعذرون بل مأجورون ولا يتبدل بذلك المذهب ألا ترى أنّ تحديد الرضاع بثلاثين شهراً دليله ضعيف بل ساقط عند أكثر المرجّحين ولا يجوز لأحد أن يقول الاقتصار على عامين مذهب الإمام وتحريم حليلة الأب والابن رضاعاً نظر فيه الإمام البالغ رتبة الاجتهاد المحقّق على الإطلاق وزعم أنّ لا دليل عليه بل الدليل قاصّ بحلّهما ولم أر من أسحابه وقد تبعه عليه الشامي فهل يقال: إنّ تحليلهما مذهب الإمام كلاً بل بحث من ابن الهمام.

وليس فيما ذكر عن ابن الهمام إلّام إلى ما ادعى من صحة جعله مذهب الإمام إنّما فيه جواز العدول لهم إذا استضعفوا دليله وأين هذا من ذلك! نعم في الوجوه السابقة تصحّ النسبة إلى المذهب لإحاطة العلم بأنّه لو

---

(٣) ردّ المحتار، المقدمة، ١٦٠/١

وقع في ربه لقال به كما قال في «التوير» لمسألة نهى النساء مطلقاً عن حضور المساجد على المذهب وهذه نكتة عمل منها المحقق الشامي ففسر المذهب مذهب المتأخرين

هذا وأما نحن فسم نؤمر لا باعتبار كأولي الأبصار بل بالسؤال والعمل بما يقوله الإمام غير باحثين عن دليل سوى الأحكام فإن كان العدول للوجوه السابقة اشترك فيه الحواص والعوام، إذ لا عدول حقيقة بل عمل بقول الإمام وإن كان لدعوى ضعف الدليل اختص بمن يعرفه ولذا قال في «البحر»<sup>(٤)</sup>: (قد وقع للمحقق ابن الهمام في مواضع الرد على المشايخ في الإفتاء بقوليهما بأنه لا يعدل عن قوله إلا لضعف دليله لكن هو (أي: المحقق) أهل للنظر في الدليل ومن ليس بأهل للنظر فيه فعليه الإفتاء بقول الإمام).

السابعة. إذا اختلف التصحيح تُقدّم قول الإمام الأقدم، في «رد المحتار» قبل ما يدخل في البيع تبعاً: (إذا اختلف التصحيح أخذ بما هو قول الإمام؛ لأنه صاحب المذهب)، اه. وقال في «الدر»: (في وقف «البحر» وغيره: متى كان في المسألة قولان مصححان جار القضاء والإفتاء بأحدهما)، اه.

فقال العلامة الشامي: (لا تخير لو كان أحدهما قول الإمام والآخر قول غيره؛ لأنه لما تعارض التصحيحان تساقطا، فرجعا إلى الأصل، وهو تقديم قول الإمام، بل في شهادات «الفتاوى الخيرية»: المقرر عندنا أنه لا

(٤) البحر، كتاب القضاء، فصل يجوز تقليد من شاء... إلخ، ٢٧٠/٦.

يفتى ولا يعمل إلا بقول الإمام الأعظم، ولا يعدل عنه إلى قولهما، أو قول أحدهما، أو غيرهما إلا لضرورة كمسألة المزارعة وإن صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما؛ لأنه صاحب المذهب والإمام المقدم اهـ، ومثله في «البحر»، وفيه: يحلّ الإفتاء بقول الإمام بل يجب وإن لم يعلم من أين قال اهـ، اهـ. إذا عرفت هذا وضح لك كلام «البحر» وطاح كل ما رّد به عليه.

المحقق

### وصف النسخ

وقد اعتمدتُ في تحقيق هذا الكتاب المبارك على أربع نسخ، منها نسختان مطبوعتان ونسختان خطيتان، وليس فيها نسخة المؤلف وإلى المشتكى في ذلك.

#### النسخة الأولى:

أما هذه النسخة فطُبعت في «مطبعة المعارف بولاية سورية» سنة ١٠٣١، احترُثها أصلاً للتحقيق ورمزتُ لها بـ: (أ). وهي بخط معتاد، ونسخة كاملة خطها واضح جليّ، خالية من السقط. تقع تقريباً في (٥٩) صفحة، وقياس الصفحة ٢٤×١٤سم، وتشتمل كلّ صفحة منها على ما بين (٢٣-٢٥) سطراً، وعدد الكلمات في كلّ سطر متوسطاً ما بين (١٣-١٢) كلمة.

وفي أولها: «وقف هذا الكتاب السيّد أحمد الحسيبي بن السيّد أحمد ابن السيّد يوسف الحسيبي» وورد في آخرها: «نجز ذلك بقلم جامعته الفقير محمد عابدين عمر الله تعالى له ولوالديه ومشايخه وذريته والمسلمين آمين، وذلك في شهر ربيع الثاني سنة ثلاثة وأربعين ومائتين وألف».

وورد بعدها: «لَمْ طبعها في مطبعة معارف ولاية سورية الحليّة مشمولة بتصحيح مصحّحها الحقير أبي الخير عابدين عما الله تعالى عنه وعن المسلمين، في ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠١».

### النسخة الثانية.

أما النسخة الثانية فطُبعت بمجموعة رسائل العلامة الشامي رحمه الله تعالى من «سهيل أكاديمي، لاهور» سنة ١٣٩٦هـ الموافق ١٩٧٦م، وفي الحقيقة هي التي طُبعت بدار العالم، بيروت، لسان وهي الطبعة الأولى. أما الطبعة الثانية فطُبعت في «مركز توعية العقيدة الإسلامي، حيدرآباد، بالهند» سنة ١٤٢٢هـ الموافق ٢٠٠٠م. وهي من الرسالة الثانية من رقم الصفحة ٥ إلى ٤٧. ورمزتُ لها بـ: (ب). وهي بخط معتاد، ونسخة كاملة خطها واضح جلي، خالية من السقط. تقع تقريباً في (٤٢) صفحة، وقياس الصفحة ٢٤×١٤سم، وتشتمل كل صفحة منها على ما بين (٢٨-٢٩) سطراً، وعدد الكلمات في كل سطر متوسطاً ما بين (١٣-١٤) كلمة. وفي آخرها: «بحر ذلك بقلم جامع الفقير محمد عابدين عفر الله تعالى له ولوالديه ومشايخه ودرّيته والمسلمين آمين، وذلك في شهر ربيع الثاني سنة ثلاث وأربعين ومائتين وألف». ولم يذكر ناسجها.

### النسخة الثالثة

أما النسخة الثالثة فخطية موجودة في مكتب الأهر برقم: (خصوص ٣٠٥٢- عموم ٤٤٣٩٨). أرسلها إليّ أخي في الدين محمد حسين المدني، وقد حملها من الموقع. ورمزتُ لها بـ: (ح). وهي بخط معتاد، ونسخة كاملة خطها واضح جلي، خالية من السقط إلا أنّ فيها من التصحيف والأخطاء أكثر من السختين (أ) و(ب). تقع تقريباً في (٥٨) صفحة، وقياس الصفحة

١٩×١٣ سم، وتشتمل كل صفحة منها على (٢٥) سطراً، وعدد الكلمات في كل سطر متوسطاً ما بين (١٠-١٣) كلمة. ولم يذكر ناسخها وتاريخ نسخها.

#### النسخة الرابعة:

أما النسخة الرابعة فهي خطية أيضاً موجودة في مكتب الأهر برقم: (٢٩١٩). أرسلها إليّ أخي في الدين محمد عبد الله الفهيمي السدي. رمرت لها ب: (د). وهي بخط رقعة معتاد، ونسخة تامة، كتبت المنظومة بالأحمر والشرح بالأسود، مؤطرة بماء الذهب، خطها واضح جلي، فيها سقط وتصحيف وأخطاء يسيرة كما في (ج) تقع تقريباً في (٢٧) ق، وقياس الورقة ٢١×١٣ سم، وتشتمل كل صفحة منها على (٣٣) سطراً، وعدد الكلمات في كل سطر متوسطاً ما بين (١٠-١٣) كلمة. واسم ناسخها محمد صالح بن السيد عبد الله القيسي، وتاريخ نسخها: ٢٨ / محرم / ١٢٥٢ هـ. وعليها تملك باسم أمين رسلان، وعليها تصويبات وتعليق وفيها تعقيبات.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أشكر الله سبحانه وتعالى على أن وفقني إلى إكمال تحقيق هذا الكتاب ويسره لي بفضلته وكرمه. وأشكر كل إخواني في الدين الذين شاركوا وعاونوا في هذا العمل، خصوصاً المفتي محمد عطاء الله العيمري رئيس دار الإفتاء بجامعة النور بكراتشي، والعلامة المفتي محمد إعجاز أحمد وغيرهما سزادهم الله تعالى علماً وفصلاً، وأدعو من الله تعالى أن يجزيي وإياهم في الدارين مع الأسرة أحسن الجزاء.



ما كان في تحقيق هذا الكتاب من صواب فمن الله تعالى وحده، وما كان فيه من خطأ أو رلة فمسي ولم يكن من المؤلف العلام رحمه الله. والله تعالى وحده أسأل أن يعفر لي خطيئاتي ويستر عني عيوني فهو المرجو وحده دون من سواه، وأسأله تعالى أن يفتح به المؤمنين ويجعله لي ذُحراً ليوم الدين، وما توفيقي إلا بالله تعالى عليه توكلتُ وإليه أئب، وصلى الله تعالى على حبيبه الأكرم وآله وصحبه وبارك وسلّم. آمين!



شرح منظومة المعاد عقود رسم المفتي لتظهرها  
العلامة الموقدة والتمهيد الكرمي منقحة  
المصنفين السيد محمد أمين  
الشهر يابن هادي  
نفعنا الله به  
آمين

طُبعت في مطبعة دارف بولاية سورية  
سنة ١٣٣٦

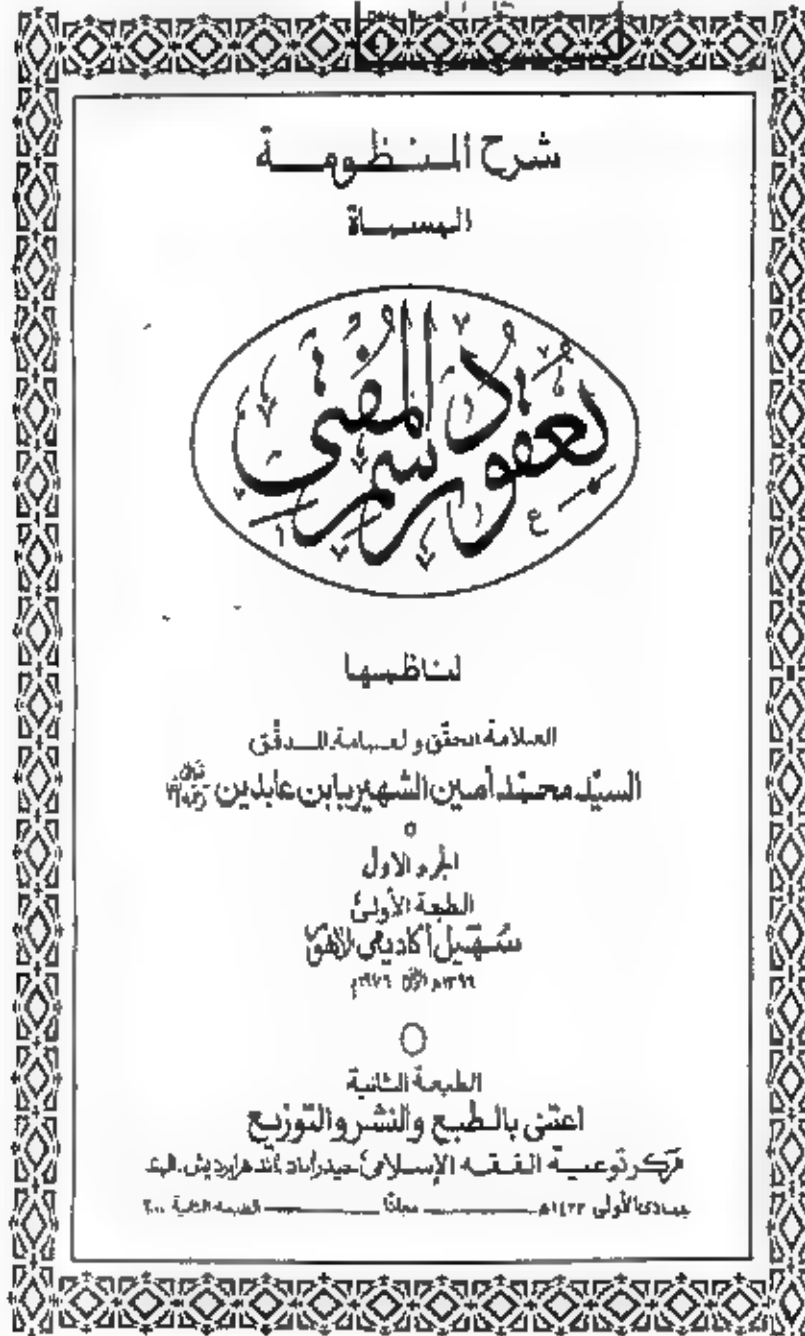
صورة الصفحة الأولى من السحرة (أ)

﴿ ٥٩ ﴾

العزیز الغفار \* والحمد لله تعالیٰ اولا و آخراً و باطناً و المحدثه الذي  
بسمه تتم الصالحات و صلى الله تعالیٰ على سيدنا محمد و على اله وصحبه  
وسلم و الحمد لله رب العالمین نیر ذلك بعلم جامعة الفقیر محمد مابدين شرفاً  
الله تعالیٰ له و الوالديه و مشایخه و ذریته و المسلمین امین و ذلك  
فی شهر ربيع الثاني سنة ١٤٢٥ لائوار بعین و مائین و الف

---

ثم طبعتها فی مطبعة معارف ولاية سورية الجليلية مشمولة  
تصحیح مصدعها الفقیر ابی الغیر مابدين عفا الله تعالیٰ  
عنه و عن المسلمین فی ٢٩ جمادی الثانية  
سنة ١٣٠١



صورة الصفحة الأولى من السحرة (ب)

ثم تبين أنه على خلاف مذهبه تعدد وليس لغيره نقضه وله أن ينقضه كذا عن محمد  
وقال الثاني ليس له أن ينقضه أيضاً انتهى . لكن الذي في القية عن الجدة وغيره  
أن اختلاف الروايات في قاض محمد إذا قضى على خلاف رأيه والقاسى المقلد  
إذا قضى على خلاف مذهبه لا يعد انتهى . وبه جزم المحقق في فتح القدير وتلخيص  
العلامة قاسم في تصحيحه (قال) في النهر وما في الفتح يجب أن يقول عليه في المذهب  
وما في النزارية محمول على رواية عنهما فصار الأمر أن هذا منزل منزلة الناس لمذهبه  
وقد مر عنهما في المذهب أنه لا ينفذ فالقوله أولى انتهى . وقال في الدر المختار قلت  
ولاسيما في زماننا فإن السلطان ينص في منشوره على نفيه عن القضاء بالاقوال الصعبة  
فكيف بخلاف مذهبه فيكون ممزولاً بالنسبة لمير القاسم من مذهبه فلا ينفذ  
قضاؤه فيه وينقض كاسط في قضاء الفتح والنهر وغيرها انتهى (قلت)  
وقد علمت أيضاً أن القول المرجوح منزلة العدم مع الراجح فليس له الحكم . وإن  
لم ينص له السلطان على الحكم بالراجح وفي فتاوى العلامة قاسم وليس للقاضي المقلد  
أن يحكم بالصحيح لأنه ليس من أهل الترجيح فلا يمدل عن الصحيح إلا لنقص غير  
جليل ولو حكم لا ينفذ لأن قصائده قضاء مير الحق لأن الحق وهو الصحيح . وما  
نقل من أن القول الصحيح يتقوى بالقضاء المراد به قضاء المذهب كما بين في موضعه  
مما لا يحتمله هذا الجواب انتهى . وما ذكره من هذا المراد صرح به شيخه المحقق  
في فتح القدير . وهذا آخر ما اردنا إبراهمه من التقرير . والتوضيح والتحرير .  
بمؤلفه تعالى العليم الخبير . أسأله سبحانه أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم .  
موجهاً للفوز لديه يوم المواقف العظيمة . وإن يعمد عاجيئته واقتصرته من خطأ  
وأوزار . فانه المميز الثمار . والحمد لله تعالى أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً  
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله تعالى على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين تحز ذلك بقلم جامعه  
الفقيه محمد عابد بن غفر الله تعالى له ولوالديه  
ودعا محمد وذريته والمسلمين  
آمين

وذلك في شهر ربيع الثاني سنة ثلاث وأربعمائة وأربع

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

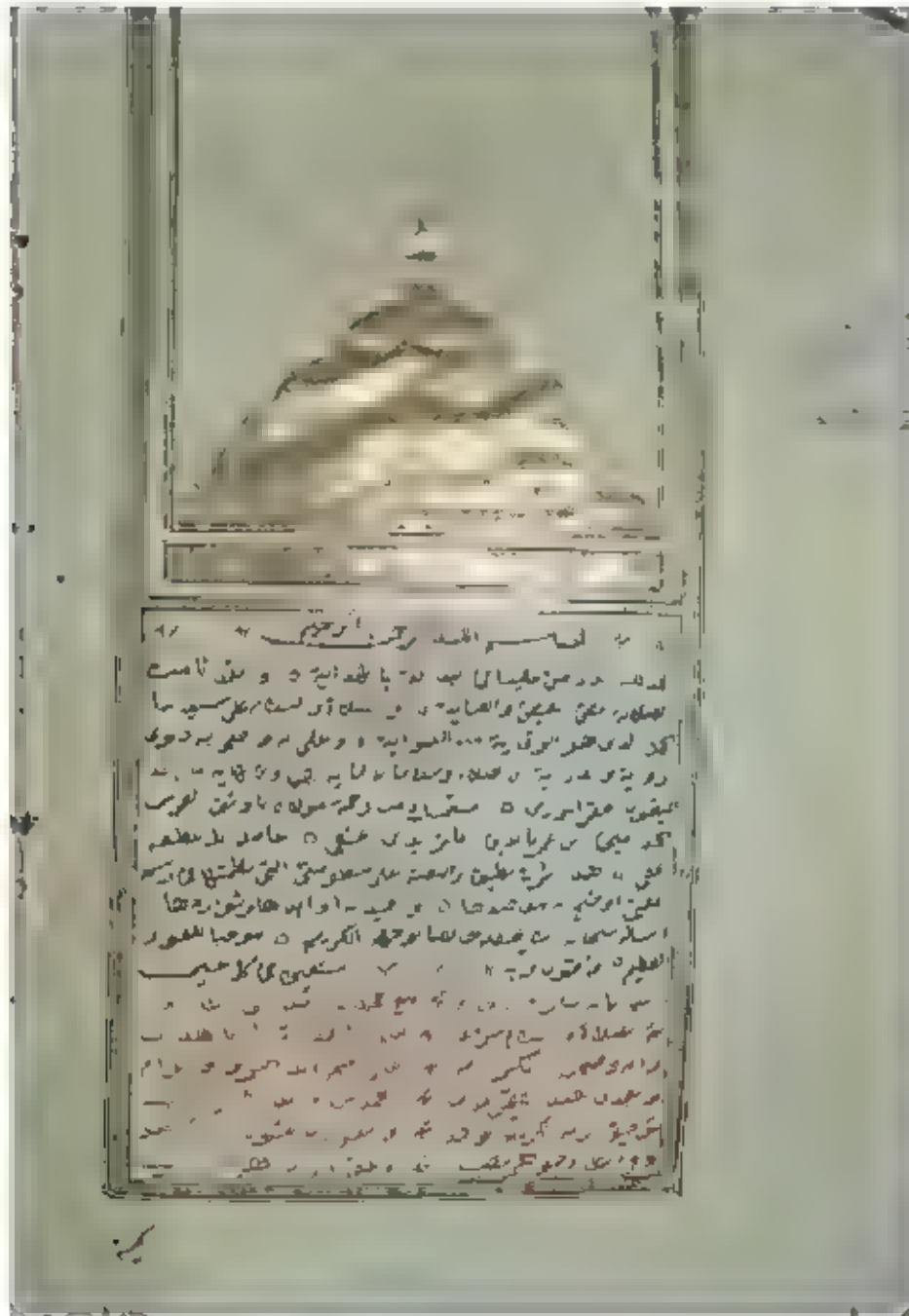
بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي من علينا قلوباً لبدية بالهداية واناخذنا من الضلال  
 بحصى الفين والبنية واصلاحة والسلام على سيدنا محمد ابي  
 هو الوفاية من الغربة وعلى الله واصحابه ذوي الرواية والدرية  
 صدة وسلاماً بامانة هما اولهاية ما بعد ثينون فقر بريد  
 ستمت من راحة حوزة يارثق ميري محمد ميس من عمر بدي  
 اما تر يدي حتى عامله حوزة بجمع شئ هو سطره مطبق  
 وصفت عني نصوتي في عمتها في رسم مفتي وجمع بهتة صلتها  
 وقيدته و بدها وشوردها ساء سى نه ب يجعله حالها  
 روجه كركم موجب معور بجمع واقول وبه استعين في كل حين  
 باسم الله شامع الاحكام ما حمده ابد لم يصيب  
 عم الصلاة وسيد مريد عني بقدرة هدي  
 و به وصحة كسر من سى نمر بدهر و موم  
 وسد فاعبد عغير مدب محمد من ما يدس حب  
 توفيق ربه الكريم انوحد و غور باخموه في شامد  
 وفي نظام جوهر نصيب وعقد در باهر من سيد  
 سميت عقود رسم المفتي بكتابه بعام من وس يفتي  
 وهما انا سطره في مقتضاه مستحاض من قصير عرسود  
 علم بان الواجب اتباع ما من بجمع عرس هذه قد على  
 وكان ظاهر سوية ولم مرجو خلاف دس في علم  
 اي ان الواجب على من اراد ان يعمل لنفسه ويشتي غيره ما يتبع  
 القول الذي رجه على مذهبه ولا يجوز له الخل والاختلا بأسر جوج  
 بان معص موضح كسايتي في بجمع وقد نقول به بجمع في عتاوي  
 انكر بيا بخلق من محمد النكي قال في زوايد الرخصة انه لا يجوز  
 تلحق ايشي ويجل بما شام القولين والوجهين من غير عرسود

لا ملان

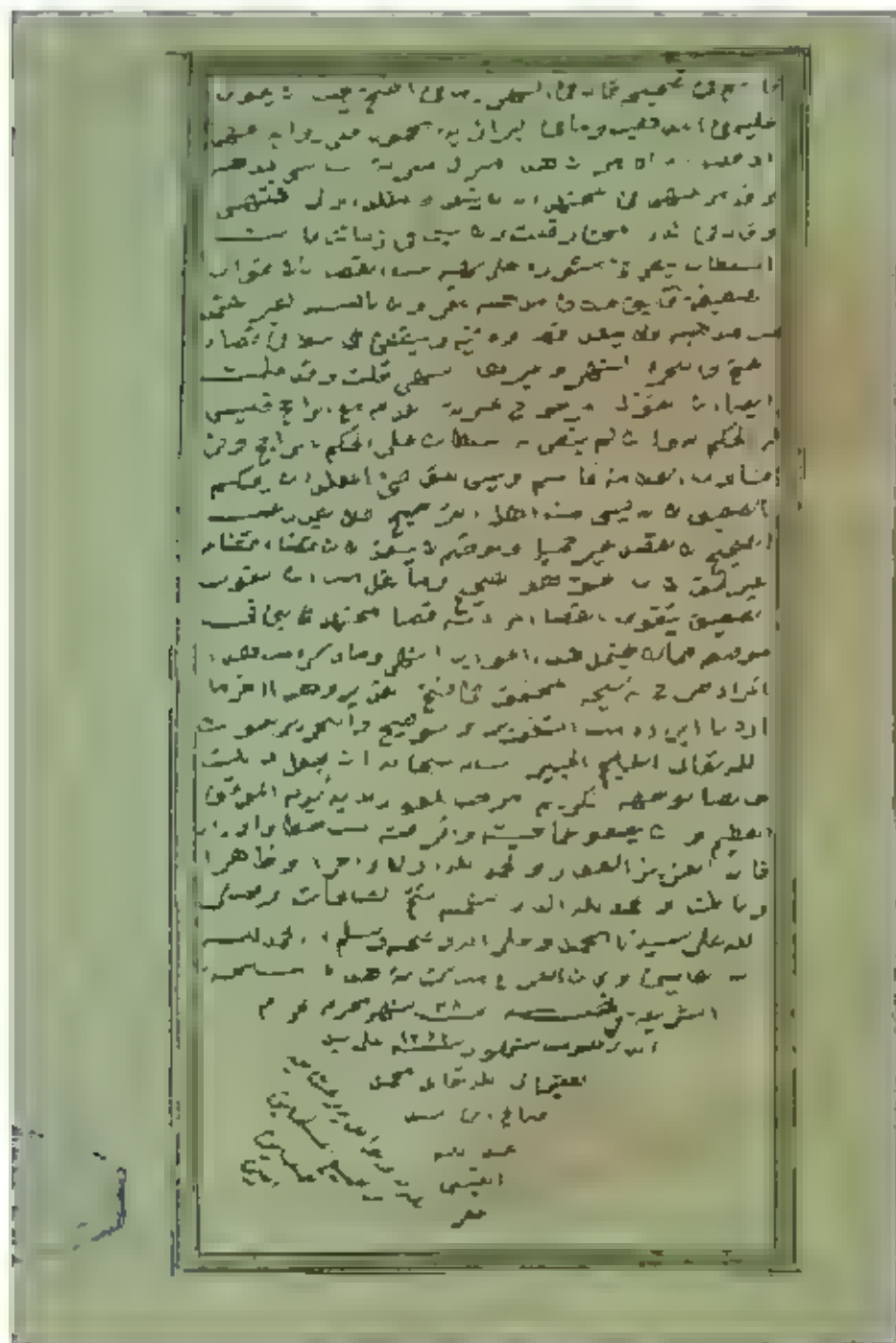
صورة الصفحة الأولى من النسخة (ح)

[illegible]





صورة الصفحة الأولى من النسخة (د)



صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (د)

## حياة العلامة محمد أمين بن عمر عابدين الشامي الحنفي

(١١٩٨ - ١٢٥٢ هـ / ١٧٨٤ - ١٨٣٦ م)

### نسبه الشريف.

قال الشيخ السيّد محمد علاء الدين ابن محمد أمين في خطبة "قرّة عيون الأخيار تكملة ردّ المحتار" عن والده وهو يبيّن نسبه الشريف:

إنّ والدي المرحوم الشيخ السيّد الشريف محمّد أمين عابدين ابن السيّد الشريف عمر عابدين ابن السيّد الشريف عبد العزيز عابدين ابن السيّد الشريف أحمد عابدين ابن السيّد الشريف عبد الرحيم عابدين ابن السيّد الشريف نجم الدين ابن السيّد الشريف العالم الفاضل الولي الصالح الجامع بين الشريعة والحقيقة، إمام المصل والطريقة، محمد صلاح الدين الشهير بعابدين ابن السيّد الشريف نجم الدين ابن السيّد الشريف محمد كمال بن السيّد الشريف تقي الدين المدرّس ابن السيّد الشريف مصطفى الشهابي ابن السيّد الشريف حسين ابن السيّد الشريف رحمة الله ابن السيّد الشريف أحمد الثاني ابن السيّد الشريف علي ابن السيّد الشريف أحمد الثالث ابن السيّد الشريف محمود ابن السيّد الشريف أحمد الرابع ابن السيّد الشريف عبد الله ابن السيّد الشريف عزّ الدين عبد الله الثاني ابن السيّد الشريف قاسم ابن السيّد الشريف حسن ابن السيّد الشريف إسماعيل ابن السيّد الشريف حسين السيف الثالث ابن السيّد الشريف أحمد الخامس ابن السيّد الشريف إسماعيل الثاني ابن السيّد الشريف محمد ابن السيّد الشريف إسماعيل الأعرج ابن الإمام جعفر الصادق ابن الإمام محمد الباقر ابن الإمام زين العابدين ابن الإمام

حسين ابن البتول، هي الزهراء فاطمة بنت الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وعليها وعلى جميع آله وصحبه آمين.

#### مولده ومنشأه:

إن العلامة الفهامة الإمام الهمام رحمه الله تعالى وُلد في سنة ثمان وتسعين بعد المائة والألف (١١٩٨هـ) في دمشق الشام، ونشأ في حجر والده، وحفظ القرآن العظيم عن طهر قلب وهو صغير جداً، وجلس في محلّ تجارة والده ليألف التجارة ويتعلّم البيع والشراء، فجلس مرّة يقرأ القرآن العظيم فمرّ رجلٌ لا يعرفه فسمعه وهو يقرأ، فرجّره وأبكر قراءته وقال له: لا يجوز لك أن تقرأ هذه القراءة. أولاً. لأنّ هذا المحلّ محلّ التجارة والناس لا يستمعون قراءتك فيرتكون الإنثم بسسك وأنت أيضاً آثم. وثانياً: قراءتك ملحونة.

فقام من ساعته وسأل عن أقرأ أهل العصر في زمه فدلّه واحد على شيخ القراء في عصره وهو الشيخ سعيد الحمويّ، فذهب لحجّرتّه وطلب منه أن يعلمه أحكام القراءة بالتجويد، وكان وقتئذٍ لم يبلغ الحلم، فحفظ "الميدانية"، و"الجزرية" و"الشاطبية" وقرأها عليه قراءة إتقان وإمعان حتّى أتقن فنّ القراءات بطرقها وأوجهها. ثمّ اشتغل عليه بقراءة الحو والصرف وفقه الإمام الشافعي، وحفظ من الربد وبعض المتون من الحو والصرف والفقه وغير ذلك

ثم حصر على شيوخه علامة زمانه وعقبيه عصره وأوانه السيّد محمّد شاكّر السالمي العمري ابن المقدم سعد الشهير والده بالعقاد الحنفي، وقرأ عليه علم المعقول والحديث والتفسير، ثم ألّمه بالتحوّل لمذهب سيّدنا أبي

حقيقة العمان الإمام الأعظم عليه الرحمة والرضوان، وقرأ عليه كُتب الفقه وأصوله حتى يبرع وصار علامة زمه في حياة شيخه المذكور.

أحواله وأشغاله:

وكان شغله رحمه الله تعالى من الدنيا التعلّم والتعليم والتفهم والتفهيم والإقبال على مولاه والسعي في اكتساب رصاه، مقسماً ربه على أنواع الطاعات والعبادات والإعدادات من صيام وقيام وتدرّيس وإفتاء وتأليف على الدوام. وكان له ذوق في حلّ مشكلات القوم، وله بهم الاعتقاد العظيم ويعاملهم بالاحترام والتكريم

وأخذ رحمه الله تعالى طريق السادة القادرية عن شيخه السيّد محمد شاکر السالمي العمري ذي العصل والمزية. وكان حسّ الأخلاق والسمات. عن أبيه علاء الدين: ما سمعته في سفر معي في طريق الحاجّ تكلم بكلمة أغاظ بها أحداً من رفقاءه وخدمه، أو أحداً من الناس أجمعين. اللهم! إلا أن رأى مُكرراً فيعيره من ساعته على مقتضى الشريعة المطهرة العادلة، وكانت تردّ إليه الأسئلة من غالب البلاد، وانتفع به خلق كثير من حاضر وباء.

أخلاقه الكريمة:

وكان رحمه الله تعالى حريصاً على إفادة الناس وجبر خواطرهم، مكرماً لعلماء والأشراف وطلبة العلم، ويواسيهم بماله. وكان كثير التصدّق على ذوي الهيئات من الفقراء الذين لا يسألون الناس إلحافاً، وكان غيوراً على أهل العلم والشرف باصراً لهم دافعاً عنهم ما استطاع.

كان صادق اللهجة ذا فراسة إيمانية وحكمة لقمانية، متين الدين لا تأخذه هي الله لومة لائم، صداعاً بالحق ولو عبد الحاكم الجائر، ثهابه الحكم والقضاة وأهل السياسة. وكان مهاباً مطاعاً نافذ الكلمة عبد الحكم وأعيان الناس، يأكل من مال تجارته بمباشرة شريكه مدة حياته. وكان رحمه الله تعالى ورعاً تقياً ديباً عفيفاً حتى أنه عرص عليه خمسون كيساً من الدراهم لأجل فتوى على قول مرجوح فردّها ولم يقبل. وكان حسن البشر والصحة من اجتماع به لا يكاد يساه لطلاوة كلامه ولين جانيه وتمايم تواضعه على الوجه المشروع، كثير الفوائد لمن صاحبه والمفاكهة، مجلسه مشتملاً على الآداب وحسن المنطق والإكرام للواردين عليه من أهله ومحبيه وتلاميذه ومصاحبيه، كل من جالسه يقول في نفسه: أنا أعرّ عنه من ولده. مجلسه محفوظ من الفحش والغية والتكلم بما لا يعني.

#### هيئته الحسنّة:

وكان رحمه الله تعالى طويل القامة، ششن الأعضاء والأمانل، أبيض اللون أسود الشعر، فيه قليل الشيب لو عدّ شبيه لعدّ مقرون الحاجبين، دا هية ووقار، وهيئة مستحسنة ونضار، جميل الصورة حسن السريرة، يتلألاً وجهه بوراً

#### أوقاته القيّمة.

وكان الإمام ابن عابدين الشامي رحمه الله تعالى لا تخلو أوقاته من الكتابة والإفادة والمراجعة للمسائل، جعل وقت التأليف والتحرير في الليل فلا ينام منه إلّا ما قلّ، وجعل النهار للدروس وإفادة التلامذة والمستفتين،

ويلاحظ أمرَ دنياه شريكه من غير أن يتعاطى بنفسه، وكان في رمضان يهتم كل ليلة ختماً كاملاً مع تدبّر معانيه، وكثيراً ما يستغرق ليله بالبكاء والقراءة، ولا يدع وقتاً من الأوقات إلا وهو على طهارة، ويثابر الوضوء على الوضوء.

كان رحمه الله تعالى معزماً بتصحيح الكتب والكتابة عليها، فلا يدع شيئاً من قيد أو اعتراض أو تنبيه أو جواب أو تمة فائدة إلا ويكتبه على الهامش ويكتب المطالب أيضاً. وما كتب لأحد شيئاً إلا وانتفع به لصديق بيته وحسن سريره وقوة يقينه وشدة ديه وصلابته فيه. وكان رحمه الله تعالى حريصاً على إصلاح الكتب لا يمرّ على موضع منها فيه غلط إلا أصلحه وكتب عليه ما يناسبه وكان حسن الخط حسن القشط، قلّ أن يرى من يكتب مثله على الفتاوى وعلى هامش الكتب في الجودة وحسن الخط وتناسق الأسطر وتناسها، ولا يكتب على سؤال رفع إليه إلا أن يعيره عالياً.

وكان رحمه الله تعالى باراً بوالديه، ومات والده في حياته سنة سبع وثلاثين بعد المائتين والألف (١٢٣٧هـ)، وصار يقرأ كل ليلة عدد النوم ما تيسر من القرآن العظيم ويهديه ثوابه مع ما تقبل له من الأعمال، حتى رأى والده في النوم بعد شهر من وفاته وقال له: جزاك الله تعالى خيراً يا ولدي على هذه الحيرات التي تُهديها إليّ في كل ليلة

وأما والدته رحمها الله تعالى فقد توفي في حياتها، وكانت صالحة صابرة تقرأ من الجمعة إلى الجمعة مائة ألف مرة سورة الإخلاص وتُهب ثوابها لولدها، وتصلّي كل ليلة خمسة أوقات قضاء احتياطاً، وكانت كثيرة الصلاة والصيام، عاشت بعده ستين صابرة محتسنة لم تفعل ما تفعله جهلة



النساء عند فقد أولادهن، بل كان حالها الرضاء بالقضاء والقدر وتقول: الحمد لله على جميع الأحوال. وكانت من سلالة طاهرة من ذرية الحافظ الداودي المحدث الشهير.

وكان رحمه الله تعالى قد ذهب مرة مع شيخه السيد محمد شاكر المذكور لزيارة بعض علماء الهد وصلحائها الشيخ محمد عبد السي لما ورد دمشق، فلما دخلا عليه جلس شيخه السيد محمد شاكر وبقي هو قائماً في العتبة بين يدي شيخه حاملاً نعله بيده كما هي عادته مع شيخه، فقال الشيخ محمد عبد النبي للشيخ محمد شاكر: مُر هذا العلام السيد فليجلس فإني لا أجلس حتى يجلس، فإنه ستقبل يده ويتفجع بفضه في سائر البلاد وعليه نور آل بيت النبوة، فقال له الشيخ محمد شاكر: اجلس يا ولدي. وكذلك وقع له مع شيخه المذكور إشارة نظير هذه من الإمام الصوفي الشهير والولي الكبير الشيخ طه الكردي قلنس سره، ومن داك الوقت زاد اعتناء الشيخ به والتفاتة إليه بالتعليم.

وكان شيخه المذكور كثيراً ما يأخذ معه ويحضره دروس أشياحه، حتى أنه أحذه وأحضره درس شيخه العلامة العامل الولي الصالح شيخ الحديث الشيخ محمد الكريري، واستجازه له فأجازه، وكتب له إجازة عامة على طهر ثبته، مؤرخة في افتتاح ليلة غرة سة عشر ومائتين وألف، وترجمه العلامة الشامي في ثنته ترجمة حسنة، فراجعها. ورثاه أيضاً عند وفاته ليلة الجمعة لتسع عشرة ليلة خلت من ربيع الأول سة إحدى وعشرين ومائتين وألف بقصيدة مؤرخاً وفاته فيها، مطلعها:

حَطَبْتُ عَظِيمَ بِأَهْلِ الدِّينِ قَدْ نَزَلَا فَحَسْبَا اللَّهُ فِي كُلِّ الْأُمُورِ وَلَا

وبيت التاريخ

إِمَامَنَا الْكُرْتَبِي نَحْمُ أَفَلَا قَلِيلُ حَقِّهِ مَا رَأَى مُسْتَدِلًا

وكذلك أحصره درس العالم العلامة الشيخ الكبير المحدث الشهير الشيخ أحمد العطار (ت ١٢١٨هـ)، واستجاره له فأجاره، وكتب له إجازة عامة على ظهر ثبته بحطه مؤرخة في منتصف محرم الحرام سنة ست عشرة ومائتين وألف. وقد ترجمه العلامة الشامي في ثبته "عقود اللاقي" ترجمة حسنة فراجعها، ورثاه عند وفاته مع غروب الشمس بهار الخميس التاسع من ربيع الثاني سنة ثمان عشرة ومائتين وألف بقصيدة مؤرخاً وفاته بها، مطلعها:

لَيْقَدْ حِجَّ الْجَهْلُ فِي الْبُلْدَانِ بِالشَّرِّ وَلَيْكِبُ الْعِلْمُ فِي كُتُبِ رَفِي سِنَطِرِ

وقد أخذ رحمه الله تعالى عن مشايخ كثيرين منهم: الشيخ الأمير الكبير المصري وأجاره إجازة عامة كتبها له بحطه الشريف وختم بحتمه المصيف، مؤرخة في غرة رمضان المعظم قدره من شهور عام ثمانية وعشرين بعد الألف والمائتين من الهجرة النبوية، وكذا أخذ عن مشايخ كثيرين يطول ذكرهم هنا من شاميين ومصريين وحجاريين وعراقيين وروميين.

وكان له عم من أهل الصلاح ومطبة الولاية من أهل الكشف، اسمه الشيخ صالح اسم علي مسمي، أنه بشر أمه قبل ولادته، وهو الذي سمّاه محمد أمين حين كان في بطن أمه، وبضعه في حال صغره في حجره ويقول له: أعطيتك عطية الأسياد في رأسك.

وكان رحمه الله تعالى صاحب خيرات عامة منها: تعمير المساجد واعتقاد الأراذل والفقراء، وكانت تسعى إليه الورراء والأمراء والموالي والعلماء والمشايخ والكرراء والفقراء وذوو الحاجات، وعظمت بركته وعم نفعه، وكثر أخذ الناس عنه. وغالب من أخذ عنه وقرأ عليه أكابر الناس وأشرفهم وأجلهم من الموالى والعلماء الكبار والمفتين والمدرسين وأصحاب التأليف والمشاهير.

فمن قرأ عليه وأخذ عنه وتخرج عنه وانتفع به:

- (١) شقيقه العلامة الفاضل الفقيه الصوفي السيد عبد العني.
- (٢) وولد أخيه الشيخ أحمد أفندي أمين الفتوى بـ"دمشق" ابن ابن عمه الشيخ صالح ابن السيد حسن عابدين صاحب التأليف الشهيرة.
- (٣) وصاحب الفصيلة والسماحة العالم العلامة الشيخ جاني راده السيد محمد أفندي قاضي المدينة المنورة.
- (٤) والعلامة الزاهد العابد الورع التقى النقي فقيه النفس الشيخ يحيى السردست أحد أفاضل الصوفية في زمه.
- (٥) والعلامة الشيخ فقيه العصر عبد الغني الغنيمي الميداني شارح القدوري وعقيدة الطحاوي وكشف الالتباس عما أورده البخاري عن بعض الناس وغيرها.
- (٦) والعلامة الفهامة الشيخ حسن البيطار.
- (٧) والعلامة الشيخ محمد أفندي البيطار أمين الفتوى بدمشق الشام.
- (٨) والشيخ العالم أحمد أفندي الإسلامولي محشي الدرر.

- (٩) والشيخ العاقل الكامل السيد حسين الرسامة.
- (١٠) والعلامة صاحب التصانيف المفيدة في المعقول والمقول الشيخ يوسف بدر الدين المعري.
- (١١) والعلامة الفاضل الشيخ عبد القادر الجاني.
- (١٢) والشيخ محمد الجفلي.
- (١٣) والشيخ محمد أهدي المير.
- (١٤) والشيخ العلامة الفاضل عبد القادر الخلاصي شارح الدر المختار والألفية لابن مالك وغيرهما.
- (١٥) وعمدة الموالى الكرام الشيخ علي أهدي المرادي مفتي دمشق الشام.
- (١٦) والعالم الفاضل العمدة عبد الحليم ملّا قاضي الشام وقاضي عسكر أنطولي.
- (١٧) والشيخ حسن بن خالد بك.
- (١٨) والشيخ محمد تلو.
- (١٩) والشيخ محي الدين اليافي.
- (٢٠) والشيخ أحمد المحلاوي المصري شيخ القراء في زمه.
- (٢١) والشيخ عبد الرحمن الجمل المصري.
- (٢٢) والشيخ أيوب المصري.
- (٢٣) والشيخ الملا عبد الرزاق البعادي أحد مشاهير علماء بغداد.
- (٢٤) والشيخ مصلح قاضي جيسن.

- (٢٥) والشيخ أحمد البزري قاضي صيدا  
(٢٦) وأخوه الشيخ محمد أفندي مفتي صيدا.  
(٢٧) والفاضل محمد أفندي الآتاسي مفتي حمص.  
(٢٨) وأخوه الشيخ أمين أفندي أمين فتواه.  
(٢٩) والشيخ أحمد سليمان الأروادي، وغيرهم ممن يطول ذكرهم  
هنا ولا يحصى عددهم من أفاضل وأعيان.

#### مؤلفات الإمام الشامي:

- وقد ألف رحمه الله تعالى كتاباً قيماً منها:
- (١) حاشية كبرى على شرح المسار للعلائي سماها بـ"نسمات  
الأسحار على إفاصة الأنوار شرح الأنوار".  
(٢) وحاشية صغرى على الشرح المذكور، وهي التي فقدت عند  
مفتي مصر الشيخ التميمي رحمه الله تعالى عليه.  
(٣) العقود اللآلي في الأسانيد العوالي، ألف ثبثاً لأسانيد شيوخه.  
(٤) شرح الكافي في العروض والقوافي.  
(٥) رفع الاشتباه عن عبارة الأشباه.  
(٦) حاشية على شرح البدة وسماها بـ"فتح ربّ الأرباب على لبّ  
الألياب" شرح نبذة الإعراب.  
(٧) ردّ المختار على الدرّ المختار. لم يكمله؛ لأنه لما وصل رحمه  
الله تعالى إلى أثناء شتى القضاء من هذا الكتاب، اشتاق إلى مشاهدة ربّ  
الأرباب، فقل من دار العرور إلى حوار مولاه العفور، ثمّ كمله نجله الشيخ

علاء الدين بن السيد محمد أمين وسمّاها قرّة عيون الأخيار لتكملة ردّ المختار على الدرّ المختار.

(٨) العقود الدرّة في تقيح الفتاوى الحامديّة: ألفها أثناء تأليف ردّ المختار.

(٩) رفع الأنطار عمّا أورده الحلبيّ على الدرّ المختار: حاشية على حاشية الحلبي المداري.

(١٠) حاشية على البيضاوي.

(١١) حاشية على المطوّل.

(١٢) حاشية على شرح الملتقى: إلّا أنّه لم يجرّد من الهوامش

(١٣) حاشية على النهر: إلّا أنّه لم يجرّد من الهوامش.

(١٤) منحة الخالق على البحر الرائق: حاشية على البحر.

(١٥) المجموع من نفائس الفوائد الثريّة والشعريّة.

(١٦) المجموع من عرائس الكات والملح الأدبية والألغاز والمعتميات.

(١٧) المجموع ذكر فيه تأريخ علماء المعصر وأفاضلهم. وجمعه ذيلاً

لتأريخ المرادي الذي هو ذيل لتأريخ جدّه لأتمه العلامة المحيّي الذي هو ذيل لريحانة الحمّاجي

(١٨) مهمل الواردين من بحار الفيض على دحر المتأهلين لمسائل

الحيص: شرح رسالة الركوي في الحيص والنفاس.

(١٩) منظومة رسم المفتي.

(٢٠) شرح منظومة رسم المفتي. (وهو الذي بين يديك).

- (٢١) الرحيق المختوم شرح قلائد المنظوم: هي الفرائض.
- (٢٢) تنبيه الولاة والحكام على شاتم خير الأنام أو على أحد أصحابه الكرام.
- (٢٣) بشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف.
- (٢٤) رسالة في العققات، لم يسبق لها نظير احترع لها ضابطاً جامعاً مانعاً.
- (٢٥) العوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة.
- (٢٦) إجابة العوثر في أحكام القباء والمجاء والأبدال والعوثر.
- (٢٧) العلم الظاهر في نفع النسب الطاهر، وكذلك ديلها.
- (٢٨) تنبيه العاقل والوسان في أحكام هلال رمضان.
- (٢٩) الإبانة في الحضارة.
- (٣٠) شعاع العليل وبل العليل في الوصية بالختومات والتهاليل.
- (٣١) رفع الانتفاض ودفع الاعتراض في قولهم: الأيمان منية على الأنفاط لا على الأعراض.
- (٣٢) تحرير العبارة فيمن هو أولى بالإجارة.
- (٣٣) إعلام الأعلام في الإقرار العام.
- (٣٤) جملة رسائل في الأوقاف.
- (٣٥) تنبيه الرقود.
- (٣٦) سلّ الحسام الهدي.
- (٣٧) عاية المطلب.
- (٣٨) الموائد المحصنة.
- (٣٩) تحبير التحرير.

- (٤٠) تنبيه ذوي الأفهام.
  - (٤١) تحرير القول.
  - (٤٢) غاية البيان.
  - (٤٣) الدرر المضيئة.
  - (٤٤) رفع التردد.
  - (٤٥) ذيل رفع التردد.
  - (٤٦) الأقوال الواضحة الجليّة.
  - (٤٧) اتحاف الدكيّ النيه.
  - (٤٨) ماهر السرور.
  - (٤٩) تحفة الناسك في أدعية الماسك.
  - (٥٠) المجموع من أسئلة عويصة.
  - (٥١) المقامات في مدح شيخه كمقامات الحريري.
  - (٥٢) نظم الكبر.
  - (٥٣) قصّة المولد الشريف البري.
- أما تعاليقه على هوامش الكتب وحواشيها وكتابه على أسئلة المستفتين والأوراق التي سوّدها بالمباحث الرائقة والدقائق المائقة، فلا يكاد أن تحصى ولا يمكن أن تستقصى.

#### وفاته:

توفي رحمه الله تعالى ضحوة يوم الأربعاء الحادي والعشرين من الربيع الثاني سنة اثنين وخمسين ومائتين بعد الألف (١٢٥٢هـ)، وكانت مدة



حياته قريبة من أربع وخمسين سنة ودفن بمقبرة دمشق في باب الصغير في التربة الفوقانية، لا زالت سحائب الرحمة تبلّ ثراه في البكرة والعشية. وكان قبل موته بعشرين يوماً قد اتخذ لنفسه القبر الذي دفن فيه، وكان دفن فيه بوصية منه؛ لمجاورته لقبري العلامتين: الشيخ العلائي شارح التنوير والشيخ صالح الجيني إمام الحديث ومدرسه تحت قبة النسر، وهذا مما يدلّ على حيّه لشارح العلائي.

وكانت له رحمه الله تعالى جنازة حافلة ما عهد نظيرها، حتّى أنّ جنازته رفعت على رؤوس الأصابع من تراحم الخلق، وحوفاً من وقوعها وإضرار الناس بعضهم بعضاً حتّى صار حاكم البلدة وعساكره يهرقون الناس عنها، وصار الناس عموماً يكون نساءً ورجالاً كباراً وصغاراً، وصلى عليه في جامع سنان باشا، وغصّ بهم المسجد حتّى صلّوا في الطريق، وصلى عليه إماماً بالناس الشيخ سعيد الحلبي، وصلى عليه عائبة في أكثر البلاد، ولم يترك أولاداً ذكوراً غير محمّد علاء الدين أفندي صاحب قرّة عيون الأخيار.

جزاه الله تعالى عمّا وعن سائر المسلمين خيراً ونفعاً به وعباده الصالحين في الدنيا والآخرة، آمين يا ربّ العالمين! بحاه سيّد الأولين والآخرين.

وصلّ اللهم وسلّم عليه وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وعلى كلّ الملائكة المقربين وعبادك الصالحين وعلينا معهم أجمعين<sup>(١)</sup>.

---

(١) وليطر قرّة عيون الأخيار تكمة ردة المختار، خطبة الكتاب، ١١/١٠-٢٠.

منظومة عقود رسم المفتي

بِاسْمِ الْإِلَهِ شَارِعِ الْأَحْكَامِ      مَعَ حَمْدِهِ أَبَدًا فِي نِظَامِي  
 ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا      عَلَى نَبِيِّ قَدْ أَتَانَا بِالْهُدَى  
 وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْكِرَامِ      عَلَى مَمَرِ الدَّهْرِ وَالْأَعْوَامِ  
 وَبَعْدُ فَأَلْعَبُ الْفَقِيرُ الْمَذْنُبُ      مُحَمَّدُ بْنُ عَابِدِينَ يَطْلُبُ  
 تَوْفِيقَ رَبِّهِ الْكَرِيمِ الْوَاحِدِ      وَالْفُوزَ بِالْقَبُولِ فِي الْمَقَاصِدِ  
 وَفِي نِظَامِ جَوْهَرِ نُضِيدِ      وَعَقْدُ دُرٍّ بَاهِرٍ فَرِيدِ  
 سَمِيَتْهُ عُقُودُ رَسْمِ الْمُفْتِي      يَحْتَاجُهُ الْعَامِلُ أَوْ مَنْ يُفْتِي  
 وَهَا أَنَا أَشْرَعُ فِي الْمَقْصُودِ      مُسْتَمِنَحًا مِنْ فَيْصِ بَحْرِ الْجُودِ  
 اعْلَمْ بَانَ الْوَاجِبَ اتِّبَاعُ مَا      تَرْجِيحُهُ عَنْ أَهْلِهِ قَدْ عَلِمَا  
 أَوْ كَانَ ظَاهِرَ الرِّوَايَةِ وَلَمْ      يُرْجَحُوا خِلَافَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ  
 وَكُتِبَ ظَاهِرَ الرِّوَايَاتِ أَمْتُ      سِتًّا وَبِالْأَصُولِ أَيْضًا سُمِّيَتْ  
 صَفْهَهَا مُحَمَّدُ الشَّيْبَانِي      حَرَّرَ فِيهَا الْمَذْهَبَ الثُّغْمَانِي  
 الْجَامِعُ الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ      وَالسَّيْرُ الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ  
 ثُمَّ الرِّيَاضَاتُ مَعَ الْمُسَوِّطِ      تَوَاتَرَتْ بِالسَّنَدِ الْمَصْبُوطِ  
 كَذَا لَهُ مَسَائِلُ النَّوَادِرِ      إِسَادُهَا فِي الْكُتُبِ عَيْرُ ظَاهِرِ  
 وَبَعْدَهَا مَسَائِلُ التَّوَازِلِ      خَرَّجَهَا الْأَشْيَاخُ بِالْدَّلَائِلِ  
 وَاشْتَهَرَ الْمُسَوِّطُ بِالْأَصْلِ وَذَا      لِسِقْفِهِ السَّتَّةُ تَضِيهَا كَذَا  
 الْجَامِعُ الصَّغِيرُ بَعْدَهُ فَمَا      فِيهِ عَلَى الْأَصْلِ لِدَا تَقْدَمَا

وَأَجْرُ السُّتَةِ تَضْيَعاً وَرَدَّ  
وَيَخْمَعُ السَّتَّ كِتَابُ الْكَافِي  
أَقْوَى شُرُوحِهِ الَّذِي كَالشَّمْسِ  
مُعْتَمَدُ الْقَوْلِ لَيْسَ يُعْمَلُ  
وَأَعْلَمُ بَأَنَّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ  
اخْتَارَ مِنْهَا بَعْضَهَا وَالْبَاقِي  
فَلَمْ يَكُنْ لغيرِهِ جَوَابُ  
وَحَيْثُ لَمْ يُوجَدْ لَهُ اخْتِيارُ  
ثُمَّ مُحَمَّدٌ فَقَوْلُهُ الْحَسَنُ  
وَقِيلَ بِالتَّخْيِيرِ فِي فَتَوَاهُ  
وَقِيلَ مَنْ دَلِيلُهُ أَقْوَى رُجِحَ  
فَالآنَ لَا تُرْجِحُ بِالذَّلِيلِ  
مَا لَمْ يَكُنْ حِلَافُهُ الْمُصَحَّحَا  
فَبِأَنَّا تَرَاهُمُو قَدْ رَجَحُوا  
مِنْ ذَلِكَ مَا قَدْ رَجَحُوا لِرُفْرِ  
ثُمَّ إِذَا لَمْ تُوجَدْ الرِّوَايَةُ  
وَاخْتَلَفَ الدِّينُ قَدْ تَأَخَّرُوا  
مِثْلُ الطَّحَاوِيِّ وَأَبِي حَفْصِ الْكَبِيرِ  
وَحَيْثُ لَمْ تُوجَدْ لَهُوْلَاءُ  
فَلْيَنْظُرِ الْمُفْتِي بَعْدُ وَاجْتِهَادُ  
السِّيَرُ الْكَبِيرُ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ  
لِلْحَاكِمِ الشَّهِيدِ فَهُوَ الْكَافِي  
مُسَوِّطُ شَمْسِ الْأَنْبِيَةِ السَّرْحِي  
يُخْلِفُهُ وَلَيْسَ عَنْهُ يُعْدَلُ  
جَاءَتْ رَوَايَاتُ غَدَتِ مُبِيقِهِ  
يَخْتَارُ مِنْهُ سَائِرُ الرِّفَاقِ  
كَمَا عَلَيْهِ أَقْسَمُ الْأَصْحَابُ  
فَقَوْلُ يَعْقُوبَ هُوَ الْمُخْتَارُ  
ثُمَّ زُفَرُ وَابْنُ زِيَادٍ الْحَسَنُ  
إِنْ خَالَفَ الْإِمَامَ صَاحِبَاهُ  
وَذَا لِمُقْتِ ذِي اجْتِهَادِ الْأَصَحِّ  
فَلَيْسَ إِلَّا الْقَوْلُ بِالتَّفْصِيلِ  
فَتَأْخُذُ الَّذِي لَهُمْ قَدْ وَضَحَا  
مَقَالَ بَعْضُ صَحِيهِ وَصَحَّحُوا  
مَقَالَهُ فِي سَبْعَةٍ وَعَشَرَ  
عَنْ عُلَمَائِنَا ذَوِي الدَّرَايَةِ  
يُرْجَحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ  
وَأَبُو جَعْفَرٍ وَاللَّيْثُ الشَّهِيرُ  
مَقَالَةٌ وَاجْتِنِيجُ لِلِإِقْتَاءِ  
وَلْيُخْشَ بَطْشُ رَبِّهِ يَوْمَ الْمَعَادِ

فليس يخسرُ على الأحكام      سوى شقي حاسر المرام  
وهنا هنا صوابٌ مُحَرَّرَةٌ      غدت لذي أهلِ التهي مُقَرَّرَةٌ  
في كُلِّ أبوابِ العباداتِ رَجَحَ      قولُ الإمامِ مُطْلَقاً ما لَمْ تُصَحَّ  
عنه روايةٌ بها الغَيْرُ أَحَدٌ      مثلُ تيمُّمٍ لِمَنْ ثَمَرًا لَبَدَ  
وَكُلُّ فَرْعٍ بِالقِصَاءِ تَعَلَّقَا      قولُ أبي يُوسُفَ فيه يُتَقَى  
وفي مَسَائِلِ دَوِي الأَرْحَامِ قَدْ      أَفْتُوا بما يَقُولُهُ مُحَمَّدُ  
وَرَجَحُوا اسْتِحْسَانَهُمْ عَلَى الْقِيَاسِ      إِلَّا مَسَائِلَ وما فِيهَا النَّبَاسِ  
وَوَظَاهِرُ المَرْوِيِّ لَيْسَ يُغْدَلُ      عَنْهُ إِلَى حِلَالِهِ إِذَا يُقْلُ  
لَا يَتَّبَعِي العُدُولُ عَنْ دِرَايَةِ      إِذَا أُنِيَ بِوَفْقِهَا رَوَايَةِ  
وَكُلُّ قَوْلٍ جَاءَ يَنْفِي الكُفْرَا      عَنْ مُسْلِمٍ وَلَوْ ضَعِيفَا أُخْرَى  
وَكُلُّ مَا رَجَعَ عَنْهُ الْمُجْتَهِدُ      صَارَ كَمَنْسُوحٍ فَغَيْرُهُ اعْتَمَدُ  
وَكُلُّ قَوْلٍ فِي المَتُونِ أَنِنَا      فَذَلِكَ تَرْجِيحٌ لَهُ ضَمًّا أَنِي  
فَرُجِّحْتُ عَلَى الشُّرُوحِ وَالشُّرُوحِ      عَلَى الْفَتَاوَى الْقَدِيمِ مِنْ ذَاتِ رُحُوحِ  
مَا لَمْ يَكُنْ سِوَاهُ لَفْظًا صَحِّحَا      فَالْأَرْجَحُ الَّذِي بِهِ قَدْ صُرِّحَا  
وَسَابِقُ الأقْوَالِ فِي الخَايَةِ      وَمُلْتَقَى الْأَنْبَحْرِ ذُو مَرِيَةِ  
وَفِي سِوَاهُمَا اعْتَمَدَ مَا أَخْرَوْا      دَلِيلُهُ لَأَنَّهُ الْمَحْرُورُ  
كَمَا هُوَ الْعَادَةُ فِي الْهَدَايَةِ      وَتَحْوِيهَا لِوَرَجَحِ الدَّرَايَةِ  
كَذَا إِذَا مَا وَاحِدًا قَدْ عَلَّلُوا      لَهُ وَتَعْلِيلُ سِوَاهُ أَهْمَلُوا  
وَخِيَمًا وَجَدْتَ قَوْلَيْنِ وَقَدْ      صَحِّحَ وَاحِدٌ فَذَلِكَ الْمُعْتَمَدُ  
بَنَحْوِ ذَا الْفَتَاوَى عَلَيْهِ الْأَشْيَةُ      وَالْأَظْهَرُ الْمُحْتَارُ ذَا وَالْأَوْجَهُ

أَوْ الصَّحِيحُ وَالْأَصَحُّ أَكْذُ  
كَذَا بِهِ يُفْتَى عَلَيْهِ الْفَتْوَى  
وَإِنْ تَجِدُ تَصْحِيحَ قَوْلِهِ وَرَدَّ  
إِلَّا إِذَا كَانَ صَحِيحًا وَأَصَحَّ  
أَوْ كَانَ فِي الْمُتَوَنِّ أَوْ قَوْلَ الْإِمَامِ  
قَالَ بِهِ أَوْ كَانَ الْاسْتِحْسَانُ  
أَوْ كَانَ ذَا أَوْفَقٍ لِلزَّمَانِ  
هَذَا إِذَا تَعَارَصَ التَّصْحِيحُ  
فَتَأَخَذَ الَّذِي لَهُ مُرْجَحُ  
وَأَعْمَلُ بِمَفْهُومِ رَوَايَاتِ أَتَى  
وَالْعُرْفُ فِي الشَّرْعِ لَهُ اعْتِبَارُ  
وَلَا يَجُوزُ بِالصَّعِيفِ الْعَمَلُ  
إِلَّا لِعَامِلٍ لَهُ ضَرُورَةٌ  
لَكِنَّمَا الْقَاصِي بِهِ لَا يَقْصِي  
لَا سِيمَا قَضَائِنَا إِذَا قَيَّدُوا  
وَتَمَّ مَا نَظَّمْتُهُ فِي سَبَلِكِ  
مِنْهُ وَقِيلَ عَكْسُهُ الْمُؤَكَّدُ  
وَذَانِ مِنْ جَمِيعِ تِلْكَ أَقْوَى  
فَاخْتَرْتُ لِمَا شِئْتُ فَكُلُّ مُعْتَمَدٍ  
أَوْ قِيلَ دَا يُفْتَى بِهِ فَقَدْ رَجَحَ  
أَوْ ظَاهِرُ الْمَرْوِيِّ أَوْ حُلُّ الْعِظَامِ  
أَوْ زَادَ لِلْأَوْقَافِ لِقَاعًا بَنَانًا  
أَوْ كَانَ ذَا أَوْصَحَ فِي الْبَرْهَانِ  
أَوْ لَمْ يَكُنْ أَصْلًا بِهِ تَصْرِيحُ  
مِمَّا عَلِمْتُهُ فَهَذَا الْأَوْصَحُ  
مَا لَمْ يُخَالَفْ لِتَصْرِيحِ نَيْتَا  
لِدَا عَلَيْهِ الْحُكْمُ قَدْ يَدَارُ  
وَلَا بِهِ يُجَابُ مَنْ جَاءَ يَسْأَلُ  
أَوْ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ مَشْهُورَةٌ  
وَإِنْ قَصَى فَحُكْمُهُ لَا يَمْضِي  
بِرَاجِحِ الْمَذْهَبِ حِينَ قَلَّدُوا  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ خِتَامُ مِسْكِ

## [مقدمة المؤلف<sup>(١)</sup>]

### بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(٢)</sup>

(١) قوله: (مقدمة المؤلف): المقدمة: تُطلق تارةً على ما يتوقف عليه الأبحاث الآتية، وتارةً تُطلق على قضية جعلت جزء القياس، وتارةً تطلق على ما يتوقف عليه صحة الدليل. ومقدمة الكتاب: ما يُذكر فيه قبل الشروع في المقصود لارتباطها، ومقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع. فمقدمة الكتاب أعم من مقدمة العلم، بهما عموم وخصوص مطلق، والفرق بين المقدمة والمبادئ: أنَّ المقدمة أعم من المبادئ، فالمبادئ يتوقف عليها المسائل بلا واسطة، والمقدمة ما يتوقف عليه المسائل بواسطة أو بلا واسطة. (التعريفات، ص ١٥٧)

(٢) قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم): ابتدأ بها عملاً بالأحاديث الواردة في ذلك، منها ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ أَمْرٍ دِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ أَقْطَعُ» رواه ابن ماجه وفي رواية قال عليه السلام: «كُلُّ أَمْرٍ دِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِسَمِ اللَّهِ الرَّحِيمِ أَقْطَعُ»، وأيضاً قال «كُلُّ أَمْرٍ دِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيَّ فَهُوَ أَقْطَعُ أَمْرٌ مَحْقُوقٌ مِنْ كُلِّ بَرَكَةٍ». نقلهما في كسر العمال. والإشكال في تعارض روايات الابتداء بالبسملة والحمد لله مشهور، وكذا التوفيق بينها بحمل الابتداء على العرهي أو الإضافي وكذا ما أورد من الأدان وبحوه مما لم يبدأ بهما فيه. والجواب عنه بأنَّ المراد في الروايات كتبها الابتداء بإحدهما أو بما يقوم مقامه ثم هذه الجملة خبرية لفظاً، وهل هي كذلك معني أو إنشائية معني؟ طاهر كلام السيد الثاني، والمقصود إظهار إنشاء التبرك باسمه تعالى وحده ردّاً على المخالف إما على طريق العمل الشرعي كـ. بعث و«شترت»، أو على إرادة اللام كـ «قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أَلْفَى» [آل عمران ٣ (٣٦)] فإنَّ المقصود بها إظهار التحسّر لا الإخبار

بمضمونها، وهل تخرج بذلك الجملة الخيرية عن الإخبار أو لا؟ ذهب الرمخشري إلى الأول وعد القاهر إلى الثاني. ثُمَّ إِنَّ المراد بالاسم هنا ما قابل الكنية والنقب فيشمل الصفات الحقيقية أو إصافية أو سلبية فيدل على أن التبرك والاستعانة بجميع أسمائه تعالى.

و"الله" علم على الدات العلية المستجمعة لصفات الحميدة كما قاله السعد وغيره، أو المخصوصة: أي: بلا اعتبار صفة أصلاً كما قاله العصام

قال السيد الشريف: كما تاهت العقول هي داته وصفاته لاحتجابها بوزر العظمة تحيرت أيضاً في اللفظة الدالة على الدات، كأنه انعكس إليها من تلك الأنوار أشعة فبهرت أعين المستبصرين، فاختلجوا أسرياني هو أم عربي؟ اسم أو صفة؟ مشتق؟ أو عدم أو غير علم؟ والجمهور على أنه عربي علم مرتجل من غير اعتبار أصله، ومنهم أبو حيفة ومحمد بن الحسن والشافعي والخليل

وروى هشام عن محمد بن أبي حيفة أنه اسم الله الأعظم، وبه قال الطحاوي وكثير من العلماء وأكثر العارفين حتى أنه لا ذكر عندهم لصاحب مقام فوق الذكر به كما في شرح التحرير لابن أمير حاج.

و"الرحمن": لفظ عربي، وقيل: معرب عن "رحمان" بالحاء المعجمة لإنكار العرب حين سمعوه. ورده بأن إنكارهم له لتوهمهم أنه غيره تعالى في قوله تعالى: ﴿قُلْ اذْعُوا إِلَهُهُ أَوْ اذْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [بي إسرائيل ١٧: ١١٠] وذهب الأعلام إلى أنه علم كالجلالة لا اختصاصه به تعالى وعدم إطلاقه على غيره تعالى معروفاً ومكراً، وأما قوله: هي مسيلة: "وأنت عيث الوري لا رلت رحماناً" فمن تعبه وعلوه في الكبر واحتاره في المعني.

الحمد<sup>(١)</sup> لله الذي منّ علينا في البداية بالهداية، وأنقذنا من الضلالة

والجمهور على أنه صفة مشبهة، وقيل صيغة مبالغة؛ لأن الريادة هي النمط لا تكون إلا لريادة المعنى وإلا كانت عبثاً، وقد ريد فيه حرف على الرحيم وهو يعيد المبالغة بصيغته، فدلّت ريادته على زيادته عليه في المعنى كما؛ لأن الرحمانية تعمّ المؤمن والكافر، والرحيمية تحصرّ المؤمن، أو كيفاً لأنّ الرحمن المعهم بجلائل المعهم، والرحيم المعهم بدقائقها

والظاهر أن الوصف بهما للمدح، فيه إشارة إلى لمية الحكم أي: إنما افتتح كتابه باسمه تعالى متبركاً مستعياً به؛ لأنه المقيص لعدم كنهها، وكلّ من شأنه ذلك لا يفتتح إلا باسمه. (رد المحتار، ١/٢٦، ٣٣، ملخصاً)

(١) قوله: (الحمد): الحمد لغة الوصف بالجميل عني الجميل الاختياري على جهة التعظيم والتسجيل، وعرفاً فعل يسي عن تعظيم المعهم بسبب إنعامه. فالأول أخصرّ مورد؛ إذ الوصف لا يكون إلا باللسان وأعمّ متعلقاً؛ لأنه قد يكون لا بمقابلة نعمة والثاني بعكسه، فبيها عموم وجهي.

والشكر لغة يرادف الحمد عرفاً، وعرفاً صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خلق لأجله، وخرج بالاختيار المدح فإنه أعمّ من الحمد لأمراده في مدح ريداً على رشاقة قده، والذلة على صفاتها فبيها عموم مطلق

وعند محققي الصوفية حقيقة الحمد إظهار صفات الكمال، وهو بالفعل أقوى منه بالقول؛ لأن دلالة الأفعال عقلية لا يتصور فيها التخلف، ودلالة الأقوال وضعية يتصور فيها ذلك، ومن هذا القبيل حمد الله تعالى وشاؤه على ذاته فإنه بسط بساط الوجود على إمكانات لا تحصى، ووضع عليه موائد كرمه التي لا تنهاى، فإن كل درة من درات الوجود تدلّ عليها، ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات، ومن ثم قال



## شرح عقود رسم المفتي

بمحض الفيض والعناية، والصلاة<sup>(١)</sup> والسلام<sup>(٢)</sup> على سيدنا محمد الذي هو  
الوقاية من العواية.....

عليه الصلاة والسلام: (لا أحصي ثناء عليك أنتَ كما أثنيتَ على نفسك). ثم إنَّ  
الحمد مصدر يصحُّ أن يراد به معنى المني للفاعل: أي الحامدية، أو المني للمفعول:  
أي المحمودية، أو المعنى العصري أو الحاصل بالمصدر، وعلى كلِّ حال في قوله:  
"الحمد لله" إمَّا لدخس أو للاستعراق أو للعهد الذهبي، أي: العود الكامل المعهود  
دهماً وهو الحمد القديم. (رد المحتار، ٣٤/١-٣٥، ملخصاً).

(١) قوله: (الصلاة): الصلاة اسم من التصاية وكلاهما مستعمل بخلاف الصلاة بمعنى  
أداء الأركان؛ فإنَّ مصدره لم يستعمل كما ذكره الجوهري. والجمهور على أنَّها  
حقيقة لعوية في الدعاء مجاز في العبادة المخصوصة كما حققه السعد في حواشي  
الكشاف وتماه في حاشية الأشاء للحموي.

وفي التحرير: هي موضوعة للاعتناء بإظهار الشرف، ويتحقق منه تعالى بالرحمة عبه  
ومن غيره بالدعاء، فهي من قبيل المشترك المعوي، وهو أرجح من المشترك  
اللفظي، أو هي مجاز في الاعتناء المذكور. اهـ. قال القهستاني: ومعناها الشاء  
الكامل إلا أنَّ ذلك ليس في وسعنا فأمرنا أن نكل ذلك إليه تعالى كما هي شرح  
الأويلات. (رد المحتار، ٤٥/١، ملخصاً).

(٢) قوله: (والسلام): معناه: السلامة من كلِّ مكروه. قال الحموي: والجمع بين الصلاة  
والسلام خروج من خلاف من كره إفراد أحدهما عن الآخر وإن كان عبدا لا يكره  
كما صرح به في مبة المفتي وهذا الخلاف في حقِّ نبيِّنا صلى الله عليه وسلم، وأمَّا  
غيره من الأنبياء فلا خلاف فيه، ومن ادعاه فعليه أن يورد نقلاً صريحاً ولا يجد إليه  
سبيلاً كنا في شرح العلامة ميرك على الشمائل. (رد المحتار، ٤٥/١-٤٦، ملخصاً)

وعلى آله<sup>(١)</sup> وأصحابه<sup>(٢)</sup> ذوي الرواية والدراية صلاةً وسلاماً لا غاية لهما ولا نهاية<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: (وعلى آله): اختلف في المراد بهم في مثل هذا الموضع، فالأكثر أنهم قرأته صلى الله عليه وسلم الدين حُرِّمت عليهم الصدقة على الاختلاف فيهم، وقيل: جميع أمة الإجابة وإليه مال مالك واختاره الأزهري والنووي في شرح مسلم، وقيل غير ذلك، شرح التحرير. وذكر القهستاني: أن الثاني مختار المحققين. (رد المحتار، ٤٦/١).

(٢) قوله: (وأصحابه): الأصحاب جمع صاحب، قال في شرح التحرير: والصحابي عند المحدثين وبعض الأصوليين: من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً ومات على الإسلام، أو قبل النبوة ومات قبلها على الحيفية كزيد بن عمرو بن نفيل، أو ارتدَّ وعاد في حياته. وعند جمهور الأصوليين: من طالت صحته متعاً له مدة يثبت معها إطلاقُ صاحب فلان عرفاً بلا تحديد في الأصح، اهـ.

وظاهره أن من ارتدَّ، ثم أسلم تعود صحته وإن لم يلحقه بعد الإسلام، وهذا ظاهر على مذهب الشافعي من أن المرتد لا يحبط عمله ما لم يمست على الردة. أما عندنا فمجرد الردة يحبط العمل. والصحة من أشرف الأعمال، لكنهم قالوا: إنه بالإسلام تعود أعماله مجردة عن الثواب، ولذا لا يجب عليه قضاؤه سوى عادة بقي سبها كالحيض وكصلاة صلاها فارتدَّ فأسلم في وقتها وعلى هذا فقد يقال: تعود صحته مجردة عن الثواب، وقد يقال: إن أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لا تعود صحته ما لم يلحقه لقاء سبها، فتأمل. (رد المحتار، ٤٧/١).

(٣) أتى الشارح رحمه الله تعالى في المقدمة يكلمات فيها صاعاً التوجيه حيث ذكر أسماء الكتب، وهي البداية، أي: «بداية المبتدئ» للشيخ الإمام أبي الحسن علي بن أبي بكر المرعبي الحمصي، (ت: ٥٩٣هـ) وهو من معتبر في الفقه الحمصي.

(كشف الظنون، ٢٠٣٢/٢، ومعجم المؤلفين، ٤١١/٢)

والهداية. أي: «الهداية في المروء» وهو شرح على بداية المبتدئ للشيخ الإمام أبي الحسن علي بن أبي بكر المرعبي، الحنفي (ت ٥٩٣هـ).

(كشف الظنون، ٢/٢٠٣١-٢٠٣٢، ومعجم المؤلفين، ٢/٤١١)

والقيص: أي: «قيص المولى الكريم على عبده إبراهيم» في فتاوى الحنفية: للشيخ إبراهيم بن عبد الرحمن الكركي (ت ٩٢٢هـ). وهو موضوع لنقل الراجح المعتمد

كما هي حصته. (كشف الظنون، ٢/١٣٠٤، ورد المحتار، باب التيمم، ١/٤٧١)

والعناية. أي: «العناية شرح الهداية»: لأكمل الدين محمد بن محمود بابرقي (ت ٧٨٦هـ) وطبع على هامش فتح القدير. (كشف الظنون، ٢/٢٠٣٥)

والوقاية أي: «وقاية الرواية في مسائل الهداية» للإمام برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأول عيد الله المحسوبي الحنفي وهو من مشهور اعنى بشأنه العلماء

بالقراءة والتدريس والحفظ (كشف الظنون، ٢/٢٠٢٠)

والمعراج أي: «معراج الدراية إلى شرح الهداية» و«الدراية» اختصار على اسمه للاختصار، وهو لشيخ الإمام قوام الدين محمد بن محمد البخاري الكاكي (ت ٧٤٩هـ).

وكثيراً ما يطلقون عليه لفظ «المعراج».

(رد المحتار، باب قضاء الفوائت، ٦/٦٤٠-٦٤١، وكشف الظنون، ٢/٢٠٣٣)

والعناية المراد بها إما «العناية شرح الهداية» للشيخ الإمام أبي العباس أحمد ابن إبراهيم السروجي الحنفي (ت ٧٦٠هـ) ولم يكمله ثم كمل القاضي سعد الدين محمد الديري

(ت ٨٦٧هـ) من كتاب الإيمان إلى باب المرتد، سلك فيه مسلك السروجي في

اتساع النقل. أو «عناية البيان ومادة الأقران»: للشيخ الإمام قوام الدين أمير كاتب بن

أمير عمر الأتقاني الحنفي (ت ٧٥٨هـ) وهو المراد عند الإطلاق كما في رد المحتار

من كتاب الركاة، باب العاشر، ٢/٢٩٤. (كشف الظنون، ٢/٢٠٣٣)

=

أما بعد<sup>(١)</sup>:

والنهاية: أي: «الهدية في شرح الهداية»: للإمام حسام الدين حسين بن علي المعروف بالصعفاقي الحمفي (ت ٥٧١٠هـ). وقد اختصر هذا الشرح جمال الدين محمود بن أحمد بن السراج القونوي (ت ٥٧٧٠هـ) في مجلد سماه "خلاصة الهداية في فوائد الهداية". (كشف الظنون، ٢: ٢٠٣٢)

وهي تلك الكلمات حسن الإلهام بذكر ما له معنى قريب ومعنى بعيد. وأراد المعنى البعيد وهو المعاني اللغوية هنا دون الاصطلاحية لأهل المذهب. وبهذه اللطافة يغتمر ما فيه من تنابع الإصافات الذي عُدَّ مُعَلَّلاً بالمصاحبة إلا إذا لم يثقل على اللسان فإنه يريد الكلام ملاحية ولطافة، فيكون من أنواع الديدع.

وفي المقدمة براعة الاستهلال أيضاً وهي أن يشير المصنف في ابتداء تأليفه قبل الشروع في المسائل بعارة تدلّ على المرتب عليه إجمالاً، أو هي كون ابتداء الكلام ماسباً للمقصود، وهي تقع في ديباجات الكتب كثيراً.

(«كتاب التعريفات» للسيد الشريف الجرجاني الحمفي (ت ٥٨١٦هـ) ص ٣٤)

(١) قوله: (أما بعد): قال سيبويه: معناها: «مهما يكن من شيء بعد». وقال أبو إسحاق الزجاج: إذا كان الرجل في حديث فأرد أن يأتي بعيره قال: "أما بعد"، وهو مسيء على الضم؛ لأنه من الظروف المقطوعة عن الإضافة. وقيل: التقدير أما الشاء على الله فهو كذا وأما بعد فكذا. واستحب القول بها في خطب الجمعة والوعظ والعيد وغيرها وكذا في خطب الكتب المصنفة

واختلف في أول من قالها، فقيل: سيدنا داود عليه السلام رواه الطبراني مرفوعاً من حديث أبي موسى الأشعري. وقيل أول من قالها يعقوب عليه السلام رواه الدارقطني. وقيل: أول من قالها يعرب بن قحطان، وقيل: كعب بن لؤي، وقيل: سحبان بن

فيقول أقرُّ الوري المستمسك من رحمة مولاہ بأوثق العرى محمد أمين بن عمر عابدين الماتريدي الحنفي<sup>(١)</sup> -عامله مولاہ يلطمه الحنفي-: هذا شرح لطيف وضعه على مطومتي التي نظمته في رسم المعني<sup>(٢)</sup>، أوضح به مقاصدها وأقيد به أوابدها<sup>(٣)</sup> وشواردها<sup>(٤)</sup>، أسأله سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم موجاً للفوز العظيم فأقول وبه أستعين في كل حين:

- وائل، وقيل: قس بن ساعدة، والأول أشبه. ويمكن أن يجمع به وسى غيره بأنه بالنسبة إلى الأولوية المحضة والبقية بالنسبة إلى العرب خاصة، ثم يجمع بينها بالنسبة إلى القبائل. (فتح الباري، كتاب الجمعة، ج ٢، ص ٣٣١)
- (١) قوله: (الحنفي): ذكر العراقي في آخر شرح ألفية الحديث: أن النسبة إلى مذهب أبي حنيفة وإلى القبيلة وهم بنو حنيفة بلفظ واحد. وأن جماعة من أهل الحديث منهم أبو الفصل محمد بن طاهر المقدسي يفرقون بينهما بزيادة ياء في النسبة لمذهب ويقولون: "حنفي"، وأنه قال ابن الصلاح: لم أجد ذلك عن أحد من الحويين إلا عن أبي بكر بن الأبياري. (رد المحتار، المقدمة، ٥٣/١).
- (٢) قوله: (رسم المعني). أي. العلامة التي تدل المعني على ما يعني به. (رد المحتار، المقدمة، ١٦٢/١)
- (٣) قوله: (أوابدها): الأوابد جمع الأبد، بمعنى الوحش التي توحشت وهرت من الإس. وأوابد الكلام: غرائه وعجائنه. شته بها إنما لاستعرابها أو لعسر صسطها.
- (٤) قوله: (شواردها). الشوارد جمع الشاردة بمعنى الألوف إذا بذت وشردت. وشوارد الكلام: بوارده وعرائبه

بِاسْمِ الْإِلَهِ شَارِعِ الْأَحْكَامِ      مَعَ حَمْدِهِ أَبَدًا فِي نِظَامِي  
 ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا      عَلَى نَبِيِّ قَدْ أَتَانَا بِالْهُدَى  
 وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْكَرَامِ      عَلَى مَمَرِ الدَّهْرِ وَالْأَعْوَامِ  
 وَبَعْدُ فَالْعَبْدُ الْفَقِيرُ الْمَذْنِبُ      مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ بْنِ يَطْلُبُ  
 تَوْفِيقَ رَبِّهِ الْكَرِيمِ الْوَاحِدِ      وَالْقُوْزَ بِالْقُبُولِ فِي الْمَقَاصِدِ  
 وَفِي بِنَظَامِ حَوْهَرٍ نَضِيدِ      وَعَقْدِ دُرٍّ<sup>(١)</sup> بَاهِرٍ قَرِيدِ  
 سَمِيئُهُ عَقُودَ رَسْمِ الْمَفْتِي      يَحْتَاجُهُ الْعَامِلُ أَوْ مَنْ يَفْتِي  
 وَهَذَا أَنَا أَشْرَعُ فِي الْمَقْصُودِ      مُسْتَمِنِحًا<sup>(٢)</sup> مَنْ فَيَضُ بَحْرَ الْجُودِ  
 اعْلَمْ بِأَنَّ الْوَاجِبَ اتِّبَاعُ مَا      تَرْجِيحُهُ عَنْ أَهْلِهِ قَدْ عَلِمَا  
 أَوْ كَانَ ظَاهِرَ الرِّوَايَةِ وَلَمْ      يُرْجَحُوا خِلَافَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ

### [أوجب اتباع القول الراجح وما يتعلق به]

أي: أنَّ الواجب على من أراد أن يعمل لنفسه أو يفتي غيره أن يتبع

أما المرق بين الأوابد والشوارد فالأول يطلق على الوحوش والمراد به ههنا المعاني  
 المعضلة التي يعسر ضبطها وحبها وأما الثاني فيطلق على الأكلوف، والمراد به ههنا  
 الأبحاث المنشرة التي يصعب تنقيحها وتهذيبها

- (١) قوله: (دُرٍّ) والدُرُّ "الجوهر"، وهو اسم جنس يصدق على القليل والكثير  
 (رد المحتار، المقدمة، ٥٥/١)  
 (٢) قوله: (مُسْتَمِنِحًا): اسْتَمْنَحَهُ. طَلَبَ مَنَحَتَهُ أَي: عَطَيْتَهُ، اه قاموس، مادة «منح».  
 والمراد أشرع في المقصود طالبا عطيته من فيض بحر الجود.

القول الذي رجّحه علماء مذهبه، فلا يجوز له العمل أو الإفتاء بالمرجوح إلاّ في بعض المواضع كما سيأتي<sup>(١)</sup> في النظم.  
وقد نقلوا الإجماع على ذلك، ففي "الفتاوى الكبرى"<sup>(٢)</sup> لمحقق ابن حجر المكي<sup>(٣)</sup>: (قال<sup>(٤)</sup> في "زوائد الروضة"<sup>(٥)</sup>: إنه لا يجوز للمفتي والعامل أن يفتي أو يعمل بما شاء .....  
.....

- (١) قوله: (كما سيأتي): أي: في آخر النظم ما نصّه: (وَلَا يَجُوزُ بِالضَّعِيفِ الْعَمَلُ).  
(٢) قوله: (الفتاوى الكبرى): أي: الفتاوى الكبرى الفقهية، جمعها تلميذه الشيخ عبد القادر بن أحمد بن علي الماكحي المكي (ت ٩٨٢هـ). وانظر الفتاوى الكبرى، باب القضاء، ٣٢١ ٣٢٣، مختصاً  
(٣) قوله: (ابن حجر المكي): هو الإمام العلامة البحر الرائق شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري الفقيه الشافعي، و"الحجر" نسبة على ما قيل إلى جدّه من أجداده كان ملازماً لتصمت عشيقته بالحجر. من مؤلفاته شرح المشكاة وشرح المسهاج وشرح الهجرية الوصيرية، وشرح الأربعين الواوية وبصيرة الملوك ومناقب أبي حنيفة وغير ذلك (ت ٩٧٤هـ)  
(شذرات الذهب، ١٠/٥٤١-٥٤٣)  
(٤) قوله: (قال): أي: لما سئل رحمه الله تعالى هل يجوز العمل والإفتاء والحكم بأحد القولين أو الوجهين وإن لم يكن راجحاً سواء المقلد البحت والمجتهد في الفتوى وغيره؟ فأجاب بقوله... إلخ  
(٥) قوله: (روائد الروضة): واسمه الكامل "التاح في روائد الروضة عني المسهاج": لمحم الدين أبي الفضل محمد بن عبد الله بن ولي الدين العجلوني المعروف بقاضي عجلون الشافعي، (ت ٨٧٦هـ). (كشف الظنون، ١/٩٢٩).

من القولين أو الوجهين من غير نظر<sup>(١)</sup>، وهذا لا خلاف فيه. وسبقه إلى حكاية الإجماع فيهما ابن الصلاح<sup>(٢)</sup> والباجي<sup>(٣)</sup> من المالكية في المفتي<sup>(٤)</sup>. وكلام القرافي<sup>(٥)</sup> دالٌّ على أنَّ المجتهد<sup>(٦)</sup> والمقلد لا يحلُّ لهما الحكم والإفتاء بعير الراجح؛ لأنه اتباع للهوى وهو حرام إجماعاً، وأنَّ محلّه في

(١) قوله: (من غير نظر): أي: من غير نظر في الترجيح، كما سيأتي عن "النصحيح".

(٢) قوله: (ابن الصلاح): أي: الشيخ أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الكردي الشهوري الموصلي الشافعي المعروف بابن الصلاح، كان إماماً في الفقه والحديث عارفاً بالتفسير والأصول والنحو ورعاً زاهداً. وله الفتاوى وعلوم الحديث وكتاب أدب المفتي والمستفتي وطبقات الشافعية وغيرها، (ت ٥٦٤٣هـ).

(شذرات الذهب، ٣٨٢/٧-٣٨٥)

(٣) قوله (الباجي): وهو أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي الأندلسي المالكي. والباجي نسبة إلى باجة وهي مدينة بالأندلس، من كُنه: السراح في علم الحجاج، والحدود، والإشارة وغيرها (ت ٤٧٤هـ).

(شذرات الذهب، ٣١٥/٥-٣١٦، والأعلام، ١٢٥/٣)

(٤) قوله: (فيهما ابن الصلاح... إلخ): أي: حكى ابن الصلاح الإجماع في المفتي والعمل، والباجي المالكي في المفتي فقط.

(٥) قوله: (القرافي): هو الشيخ أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي، و«القرافي» -بفتح القاف- نسبة إلى قرافة مقبرة بمصر. من مصنفاته: أنوار البروق في أنواع الفروق في القواعد الفقهية، والدخيرة في العروع ستّ محدثات، واليوقيت في أحكام المواقيت، وشرح التهذيب وغيرها، (ت ٦٨٤هـ). (هدية المارم، ٩٩/١، والأعلام، ٩٥/١-٩٦)

(٦) قوله: (أنَّ المجتهد): أي: المجتهد في المتوى كما نقسأه آمناً، فيلتأمل.



المحتهد ما لم تتعارض الأدلة عنده ويعجز عن الترجيح<sup>(١)</sup> وأن لمقلده حيثئذ الحكم بأحد القولين إجماعاً<sup>(٢)</sup> انتهى.

وقال الإمام المحقق العلامة قاسم ابن قطلوبغا<sup>(٣)</sup> في أول كتابه "تصحيح القدوري"<sup>(٤)</sup>: (إني رأيت من عمل في مذهب أئمتنا - رضي الله تعالى عنهم - بالنشهي، حتى سمعت من لفظ بعض القضاة: هل ثم حجر؟ فقلت: نعم، أتباع الهوى حرام، والمرجوح في مقابلة الراجح بمسئلة الغم،

(١) قوله: (ما لم تتعارض الأدلة... إلخ): أي: إذا تعارضت الأدلة عند المحتهد وعجز عن الترجيح، فإن له الحكم بأيهما شاء لتساويهما عنده، وعلى هذا فيصح سة كل من القولين إليه، كما سيأتي التصريح من المؤلف، ص-١١٣

(٢) قوله: (وأن لمقلده حيثئذ الحكم... إلخ): أي: إذا عجز مقلد المحتهد عن ترجيح قولي إمامه، فحيثئذ يجوز له الحكم بأحد القولين إجماعاً. ويمكن أن يكون معناه أن المحتهد إذا عجز عن الترجيح فحيثئذ يجوز لمقلده الحكم بأحد القولين، والله تعالى أعلم

(٣) قوله: (قاسم بن قطلوبغا): أي أبو العدل قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله المصري فقيه علامة حنفي. من تصانيفه: "إحارة الأقطاع"، و"الأجوبة عن اعتراضات ابن أبي شبة على أبي حنيفة"، و"الأصل في بيان الفصل والوصل"، و"ناح التراجع في طبقات الحمية"، و"الترجيح والتصحيح على القدوري" وغير ذلك (ت ٨٧٩هـ) (مدية العارفين، ١/٨٣٠، وشذرات الذهب، ٧/٣٢٦)

(٤) "تصحيح القدوري"، ص ١٢١-١٢٢.

والترجيح بعمر مرجح<sup>(١)</sup> في المتقابلات<sup>(٢)</sup> مسموع.  
وقال في "كتاب الأصول"<sup>(٣)</sup> لليعمري<sup>(٤)</sup>: من لم يطلع على المشهور من الروايتين أو القولين فليس له التشهي والحكم بما شاء مهما<sup>(٥)</sup> من غير نظر في الترجيح.  
وقال الإمام أبو عمرو في "أدب المفتي"<sup>(٦)</sup>: اعلم أن من يكتفي بأن يكون فتواه أو عمله موافقاً لقول أو وجه في المسألة ويعمل بما شاء من الأقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح، فقد جهل وخرق الإجماع

- (١) قوله: (والترجيح بعمر مرجح): سيذكر في الأبيات قواعد -وهي تسعة- التي ذكرها في الكتب وجعلوها علامة على المرجح من الأقوال، فاحفظ.
- (٢) قوله: (في المتقابلات): أي: الأقوال المتقابلة، وهي ما تعارضت فيها الأدلة.
- (٣) في تصحيح القنوري: (أصول الأفضية).
- (٤) قوله: (كتاب الأصول): أي: "تنصرة الأحكام في أصول الأفضية ومباح الأحكام" ويقال له أيضاً: "التنصرة في أدب القضاء" للإمام يرهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري السالكي، (ت ٥٧٩٩هـ).
- (٥) كشف الظنون، ٣٣٩/١، والأعلام، ٥٢/١.
- (٦) في تصحيح القنوري: (التشهي في الحكم بما شاء منها).
- (٧) في أوب ود: (آداب المفتي).
- قوله: (أدب المفتي): أي: «أدب المفتي والمستفتي»، للشيخ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الكردي الشهوري المعروف بـ: ابن الصلاح (ت ٥٦٤٣هـ). (كشف الظنون، ٤٨/١، والأعلام، ٢٠٧/٤-٢٠٨). وانظر أدب المفتي، المسألة الخامسة عشرة، فصل أحكام المفتي، ص ١٢٥.

وحكى الباجي أنه وقعت له واقعة فأفتوا فيها بما يضره، فلما سألهم قالوا: ما علمنا أنها<sup>(١)</sup> لك، وأفتوه بالرواية الأخرى التي توافق قصده. قال الباجي: وهذا مما لا خلاف بين المسلمين ممن يُعتمد به في الإجماع أنه لا يجوز. قال في "أصول الأفضية"<sup>(٢)</sup>: ولا فرق<sup>(٣)</sup> بين المفتي والحاكم<sup>(٤)</sup> إلا أن المفتي مخير بالحكم<sup>(٥)</sup> والقاصي ملزم به<sup>(٦)</sup> انتهى.

(١) في تصحيح الفتوري: (بأنها).

(٢) تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومسامح الأحكام، ٥٢/١.

(٣) قوله (لا فرق.. إلح) أي: من حيث إن كلا منهما لا يجوز له العمل بالثنائي. بل عليه اتباع ما رجحوه في كل واقعة وإن كان المفتي معبراً والقاصي مرمماً، وليس المراد حصر عدم الفرق بينهما من كل جهة، فافهم

(رد المحتار، المقدمة، ١٧٥/١)

وقال الحلبي في حاشيته: فيه أن بينهما فرقاً من وجه آخر وأن المفتي يصدق المستفتي في خلاف انطاهر بخلاف القاصي.

(٤) قوله: (ولا فرق بين المفتي والحاكم): أي: في العمل بعلامات الإفتاء، وهذا

لا ينافي أن المفتي له أن يفتي بالديانة والقاصي يقضي بانطاهر. (ط، ٥٠/١)

(٥) قوله: (مخير بالحكم): أي: بالحكم للمستفتي. (ط، ٥٠/١).

(٦) قوله: (ملزم به): أي: بالحكم بالحس والتعريف عند عدم الامتثال وله إقامة

الحدود والفصا. (ط، ٥٠/١)

ثُمَّ نَقَلَ بَعْدَهُ<sup>(١)</sup>: (وَأَمَّا الْحَكْمُ وَالْفَتْيَا<sup>(٢)</sup> بِمَا<sup>(٣)</sup> هُوَ مَرْجُوحٌ<sup>(٤)</sup> فَخِلَافُ  
الْإِجْمَاعِ). وَسَيَأْتِي مَا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ تَرْجِيحٌ لِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.  
وَقَوْلِي: «عَنْ أَهْلِهِ». أَيُّ: أَهْلُ التَّرْجِيحِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَكْتَفِي بِتَرْجِيحِ  
أَيِّ عَالَمٍ كَانَ. فَقَدْ قَالَ الْعَلَامَةُ شَمْسُ الدِّينِ أَحْمَدُ<sup>(٥)</sup> بَنِ سُلَيْمَانَ الشَّهِيرِ بَابِ  
كَمَالٍ بَاشَا<sup>(٦)</sup> ... ..

(١) قَوْلُهُ: (ثُمَّ نَقَلَ بَعْدَهُ): أَيُّ: الْمُحَقِّقُ الْعَلَامَةُ قَاسِمُ بْنُ قُطْلُوبَغَا فِي "تَصْحِيحِ  
الْقُدُورِيِّ"، وَانْظُرْ ص ١٣٠.

(٢) قَوْلُهُ: (الْحَكْمُ وَالْفَتْيَا إِجْمَاعٌ) وَكَذَا الْعَمَلُ بِهِ لِنَفْسِهِ. (رَدُّ الْمُحْتَارِ، ١/١٧٥)

(٣) فِي تَصْحِيحِ الْقُدُورِيِّ، ص ١٣٠: (الْحَكْمُ أَوْ الْفَتْيَا بِمَا)

(٤) قَوْلُهُ: (بِمَا هُوَ مَرْجُوحٌ): كَقَوْلِ مُحَمَّدٍ مَعَ وَجُودِ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ، إِذَا لَمْ يَصَحِّحْ  
أَوْ يَقُو وَجْهَهُ، وَأَوَّلَى مِنْ هَذَا بِالْبَطْلَانِ الْإِفْتَاءُ بِخِلَافِ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ إِذَا لَمْ يَصَحِّحْ  
وَالْإِفْتَاءُ بِالْقَوْلِ الْمَرْجُوعِ عَنْهُ، ح. (رَدُّ الْمُحْتَارِ، الْمَقْدِمَةُ، ١/١٧٦)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قَوْلُهُ: (كَقَوْلِ مُحَمَّدٍ مَعَ وَجُودِ قَوْلِ  
أَبِي يُوسُفَ): وَمِنْ الْأَوَّلَى قَوْلُهُ مَعَ قَوْلِ الْإِمَامِ

وَقَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَصَحِّحْ أَوْ يَقُو وَجْهَهُ): قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى  
فِي حُدُودِ الْمُحْتَارِ (١/١٢٥-١٢٦): أَقُولُ: الْأَوَّلُ لِلْعَامِيِّ وَالثَّانِي لِلَّذِي لَهُ نَظَرٌ فِي الدَّلِيلِ،  
أَعْيُنِي أَصْحَابُ التَّرْجِيحِ

(٥) فِي السَّيْحِ كُلِّهَا: (مُحَمَّدٌ) وَهُوَ خَطَأٌ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَا. (انْظُرْ رَدُّ الْمُحْتَارِ، ١/٢٩٩)

(٦) قَوْلُهُ: (ابْنُ كَمَالٍ بَاشَا) هُوَ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَامَةُ الرَّحْلَةُ الْمَهَامَةُ. كَانَ بَارِعاً فِي  
الْعُلُومِ، وَقَلَّ مَا أَنْ يَوْجَدْ مَنْ إِلَّا وَلَهُ فِيهِ مَصْنُوعٌ أَوْ مَصْنُوعَاتٌ، مِنْهَا: تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ  
الْعَرَبِيِّ، لَمْ يَكْمَلْ، وَشَرْحُ الْهَدَايَةِ لَمْ يَكْمَلْ، وَالْإِصْلَاحُ وَالْإِبْصَاحُ فِي الْفِقْهِ، وَرِسَالَتُ

في بعض رسائله<sup>(١)</sup>: (لا بدّ للمفتي المقلّد أن يعنم حال من يفتي بقوله، ولا نعني بذلك معرفته باسمه ونسبه ونسبته إلى بلد من البلاد؛ إذ لا يُسمّى ذلك ولا يعي، بل معرفته في الرواية ودرجته في الدراية وطبقته من طبقات الفقهاء ليكون على بصيرة وافية في التمييز بين القائلين المنحالمين، وقدرة كافية في الترجيح بين القولين المتعارضين.

### [طبقات الفقهاء رحمهم الله تعالى]

فقول: إنّ الفقهاء على سبع طبقات<sup>(٢)</sup>:

الأولى: طبقة المجتهدين في الشرع كالأئمة الأربعة<sup>(٣)</sup> ومن سلك

كثيرة في هون عديدة لعنها تريد على ثلاثمائة رسالة، (ت ٩٤٠ هـ). (الطبقات السبعة، ٤٠٩/١-٤١١، ورد المختار، ٧٩/١).

(١) قوله: (في بعض رسائله) أي: في الرسالة المسماة بـ: «وقف البسات» كما في الطحطاوي على الدر المختار (٥١/١). وهذه الرسالة تتعلق بالكلام على مسألة دخول ولد أليست في الموقوف على أولاد الأولاد.

(٢) قال في الدر المختار (١٨١/١-١٨٢): (إنّ المجتهد المطلق قد فقد، وأمّا المقيد فعلى سبع مراتب مشهورة)

قال العلامة الشامي على قول الدر: (وأمّا المقيد إلح): فيه أمران: الأول أنّ المجتهد المطلق أحد السبعة الثاني: أنّ بعض السبعة ليسوا مجتهدين خصوصاً السابعة، فكان عليه أن يقول: "والفقهاء على سبع مراتب".

(٣) في رد المختار (١٥٧/١-١٥٨) الإمام الاعظم أبو حنيفة نعمان بن ثابت كوفي رحمه الله وُلد سنة ٨٠ هـ، وتوفي سنة ١٥٠ هـ وعاش ٧٠ سنة، وقد وُلد الإمام مالك بن

مسلكهم<sup>(١)</sup> في تأسيس قواعد الأصول واستنباط أحكام الفروع عن الأدلة الأربعة<sup>(٢)</sup> من غير تفيد لأحد لا في الفروع ولا في الأصول.

أس مدي رحمة الله سنة ٩٠هـ، وتوفي سنة ١٧٩هـ وعاش ٨٩ سنة، والإمام محمد بن إدريس الشافعي المكي وُلد سنة ١٥٠هـ، وتوفي سنة ٢٠٤هـ وعاش ٥٤ سنة، والإمام أحمد بن حنبل البغدادي وُلد سنة ١٦٤هـ، وتوفي سنة ٢٤١هـ وعاش ٧٧ سنة. وقد نظم جميع ذلك بعضهم مشيراً إليه بحروف الجمل، لكل إمام منهم ثلاث كلمات على هذا الترتيب فقال:

تَارِيحُ نِعْمَانَ بَكْرٌ سَتِفٌ سَطَا وَمَالِكٌ فِي قَطْعِ جَوْفٍ ضَبْطَا  
وَالشَّافِعِيُّ صَوْنٌ بَيْرُتٌ وَأَحْمَدُ يَسْبِقُ أَمْرٌ جَعْدٌ  
فَاخُتُ عَلَى بَرِيْبٍ نَظْمِ الشَّعْرِ مِينَادُهُمْ فَمَوْتُهُمْ كَالْفُغْرِ

(١) قوله: (ومن سلك مسلكهم): مثل الإمام سفيان الثوري، والإمام الأوراعي، والإمام إسحاق بن راهوية، والإمام ابن أبي ليلى والإمام الشعبي والإمام داود الطاهري وغيرهم رحمهم الله تعالى أجمعين.

(٢) قوله: (الأدلة الأربعة): وهي: ١. الكتاب: أي: القرآن الكريم. وشرعية من قيساً تابعة للكتاب.

٢. والسنة: أي: أقوال النبي المصطفى وأفعاله وتقريراته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم. أما أقوال الصحابة فتابعة للسنة.

٣. والإجماع: أي: إجماع من يُعَدُّ بإجماعه نحو الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وأما تعامل الناس فتابع للإجماع.

٤. والقياس: أي: القياس المستنبط من الثلاثة المذكورة. ويتبعه التحري واستصحاب الحال. (الطحاوي على الدرر، خطبة الكتاب، ٢٥/١، مختصاً)

## شرح عقود رسم المفتي

الثانية: طبقة المجتهدين في المذهب<sup>(١)</sup> كأبي يوسف<sup>(٢)</sup> ومحمد<sup>(٣)</sup> وسائر أصحاب أبي حنيفة القادرين على استخراج الأحكام عن الأدلة المذكورة<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: (طبقة المجتهدين في المذهب): ويستظهر الشارح رحمه الله تعالى قريباً عن عبارة السراج الهندي أن الطبقة الثانية - وهم أصحاب الإمام - أهلُ اجتهد مطلق إلا أنهم قلّوه في أغلب أصوله وقواعده بآء على أن المجتهد له أن يقلّد آخر... إلح  
(٢) قوله: (أبي يوسف): أي: الإمام يعقوب بن إبراهيم بن حبيب سعد الأنصاري الكوفي البغدادي (أبو يوسف)، فقيه، أصولي، مجتهد، محدث، حافظ، عالم بالتفسير والمعارف وآيام العرب، ولد بـ"الكوفة" ١١٣هـ، وتفقّه على أبي حنيفة. من آثاره: "كتاب الخراج"، و"المبسوط" في فروع الفقه الحنفي ويسمى بـ"الأصل"، و"كتاب في أدب القاضي" على مذهب أبي حنيفة، و"الأمالي" في الفقه، وتوفي بـ"بغداد" لخمس خلون من ربيع الآخر ١٨٢هـ.

(سير أعلام النبلاء، ٧/٧٠٧-٧٠٩، ومعجم المؤلفين، ٤/١٢٢)

(٣) قوله: (محمد): أي: الإمام أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الحنفي. فقيه ومجتهد ومحدث، أصله من قرية تسمى حرمتي من أعمال دمشق قدم أبوه العراق فولد محمد بواسطة ستة اثنتين وثلاثين ومائة وشأ بالكوفة وسمع العلم من الإمام الأعظم والأوراعي والإمام مالك والثوري ومسلم بن كدام وروى عنه الإمام الشافعي وغيره من العلماء الكرام والمشايخ العظام. من تصانيفه: الجامع الكبير والصغير وغيرهما في فروع الفقه الحنفي (ت: ١٨٩هـ).

(المواهب البيّنة، ص: ٢١٢، ومعجم المؤلفين، ٩/٢٠٧)

(٤) قوله: (الثانية: طبقة المجتهدين في المذهب... إلح): قال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في جدّ الممتار (١/١٢٧): أقول: هذا فيما لا قول فيه للإمام أمّا ما فيه له قول واحد، فلم يخالفوه فيه لما ثبت عنهم بالأيمان العلاظ الشداد أن

على حسب القواعد التي قرّرها أستاذهم، فإنهم وإن خالفوه في بعض أحكام الفروع<sup>(١)</sup>، لكنهم يقلّدونه<sup>(٢)</sup> في قواعد الأصول<sup>(٣)</sup>.

الثالثة: طبقة المجتهدين في المسائل<sup>(٤)</sup> التي لا رواية<sup>(٥)</sup> فيها عن صاحب المذهب كالخصّاف<sup>(٦)</sup>.....

كلّ ما قالوه قول للإمام، أمّا ما له فيه قولان أو أقوال اختار هو رضي الله تعالى عنه منها قولاً واستقرّ عليه رأيه، فلهم أن يختاروا غيره من أقواله التي عدل عنها، وبه يمتارون عن المجتهدين في المسائل

(١) قوله: (وإن خالفوه في بعض أحكام المروغ): قال الإمام أحمد رضا الحمي رحمه الله تعالى في جدّ المختار (١٢٧/١): أقول: علمت معنى مخالفتهم أنّهم لا يخرجون عن أقوال الإمام رضي الله تعالى عنه وعههم

(٢) قوله: (لكن يقلّدونه) أي: في أكثر قواعد الأصول، كما لا يخفى على المتأمل.

(٣) راد في ردّ المختار (١٨١/١): (وبه يمتارون عن المعارضين في المذهب كالشامي وغيره المخالفين في الأحكام غير مقدّسين له في الأصول)

(٤) قوله: (طبقة المجتهدين في المسائل): انظره مع ما يستظهره الشارح رحمه الله تعالى قريباً أن المراد بالمجتهد في المذهب هم أهل الطبقة الثالثة من الطبقات السبع.

(٥) في ردّ المختار، ١٨١/١: (لا يصح).

• أقول: توفي الخصاف سنة: ٢٦١هـ، والطحاوي سنة: ٣٢١هـ، والكرخي سنة: ٣٤٠هـ،

والحلواني سنة: ٤٥٦هـ، والسرخسي في حدود سنة ٥٠٠هـ، والبردوي سنة:

٤٨٢هـ، وقاضي خاں سنة: ٥٩٣هـ، والرازي سنة: ٣٧٠هـ، والفتوري سنة:

٤٢٨هـ، وصاحب الهداية سنة ٥٩٣هـ. منه [أي من العلامة الشامي]

(٦) قوله: (الخصاف): أي: أبو بكر أحمد بن عمر (أو عمرو) بن مهير الشيباني



وأبي جعفر الطحاوي<sup>(١)</sup> وأبي الحسن الكرخي<sup>(٢)</sup> وشمس الأئمة الحلواني<sup>(٣)</sup>

الخصاف، وكان فاضلاً فارصاً حاسباً عارفاً بذهب أصحابه، وكان مقدماً عند المهتدي بالله، وله من المصنفات: كتاب الوصايا، والشروط الكبير والصغير، وكتاب المحاصر والسجلات، وكتاب أدب القاضي وغيرها (ت ٥٢٦١هـ). (تاج التراجم، ٣/١، والعقود السنية، ١٢٣/١-١٢٤)

(١) قوله: (أبي جعفر الطحاوي): أي: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، كان إماماً فقيهاً من الحنفيين صاحب العربي وتفقه به ثم ترك مذهبه وصار حنفي المذهب وكان ثقة ثباتاً، تفقه بمصر على أبي جعفر أحمد بن أبي عمران موسى بن عيسى، من تصانيفه: شرح معاني الآثار ومشكل الآثار وبيان السنة وغيرها (ت ٥٣٢١هـ). (شذرات الذهب، ١٠٥/٤، ١٠٦، والفوائد البهية، ص ٤١-٤٣)

(٢) قوله: (أبي الحسن الكرخي): أي: أبو الحسن عبيد الله بن حسن الكرخي شيخ الحنفية بالعراق. كرخ حداد تكرر ذكره في "الهداية" انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بعد أبي حازم وأبي سعيد البردعي وانتشرت أصحابه وكان كثير الصوم والصلاة صبوراً على الفقر والحاجة، (ت ٥٣٤٠هـ)

(الفوائد البهية، ص ١٣٩-١٤٠، وشذرات الذهب، ٢٢٠/٤-٢٢١، والأعلام، ١٩٣/٤).

(٣) قوله: (شمس الأئمة الحلواني): أي: أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح الحلواني الملقب بشمس الأئمة من أهل بخارى فقيه إمام أصحاب أبي حنيفة بها في وقته والحنوأي - بمنح الحاء وسكون اللام - منسوب إلى عمل الحلوى أو يعنها رحمه الله تعالى. من تصانيفه: شرح أدب القاضي للخصاف والواقعات وشرح الجامع الكبير للشيبياني في فروع الفقه الحنفي وكتاب النفقات وغيرها (ت ٤٤٩٩هـ).

(صنقات الحنفية، ٥٩/٢-٦١، ومعجم المؤلفين، ٢٤٣/٥)

وشمس الأئمة السرخسي<sup>(١)</sup> وفخر الإسلام البردوي<sup>(٢)</sup> وفخر الدين قاضي خان<sup>(٣)</sup> وغيرهم، فإنهم لا يقدرّون على محالمة الإمام لا في الأصول ولا في

(١) قوله: (شمس الأئمة السرخسي) أي: أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي شمس الأئمة، أحد الفحول الأئمة. فقيه ومتكلم وأصولي ومناظر. من كتبه: المبسوط، وشرح السير الكبير في مجلدين ضخمين أملاهما في الحبّ وكتاب في أصول الفقه وغيرها (ت ٤٨٣هـ)

(طبقات الحنفية، ٧٤/٢-٧٥، ومعجم المؤلفين، ٢٣٩/٨)

(٢) قوله: (فخر الإسلام البردوي): أي: أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم فخر الإسلام البردوي المعروف بأبي العسر الحنفي، فقيه وأصولي ومحدث ومفسر. من تصانيفه: المبسوط وشرح الجامع الكبير للشيباني في فروع الفقه الحنفي وكشف الاستار في التفسير وكتر الوصول إلى معرفة الأصول وغيرها (ت ٤٨٢هـ)

وقال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى لقيّوه بـ"أبي العسر" لأدقّ إشارات هذا الإمام الهمام. وفي الفوائد البهية: أنه يكنى بأبي العسر، لأنّ تصانيفه دقيقة متعمّرة الفهم على كثير من الناس لأدقّ الإشارات فيها.

(الصارى الرصوية، ٦٧٩/١، والفوائد البهية، ص ١٢٤، ومعجم المؤلفين، ١٩٢/٢)

(٣) قوله: (فخر الدين قاضي خان): أي: أبو المحاسن حسن بن منصور بن شمس الدين أبي القاسم محمود بن عبد العزيز، فخر الدين المعروف بـ"قاضي خان" الأورجندي المغانبي، فقيه حنفي من كبارهم. والأورجندي نسبة إلى أوزجندي بواحي أصفهان، قرب هراة. من تصانيفه: المتاوي أربعة أجزاء والأمثالي والوافعات والمحاصر وشرح الريادات وشرح الجامع الصغير وشرح الجامع الكبير وشرح أدب القضاء للخصاف وشرح منظومة في الخلاف لأبي حفص السفي ومتن

العروع، لكنهم يستنبطون الأحكام في<sup>(١)</sup> المسائل التي لا نصّ فيها عنه على حسب أصول قرّرها ومقتضى قواعد بسطها.

الرابعة: طبقة أصحاب التخريج من المقلّدين كالراري\* وأضرابه، فإنهم لا يقدرّون على الاجتهاد أصلاً، لكنهم لإحاطتهم بالأصول وصطّهم<sup>(٢)</sup> بلماحد يقدرّون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين، وحكم محتمل لأمرين منقول عن صاحب المذهب أو عن أحد من أصحابه المحدثين برأيهم ونظرهم في الأصول والمقايسة على أمثاله وبطائره من العروع. وما وقع في بعض المواضع من "الهداية" من قوله: "كذا في تحريج الكرخي وتخريج الراري" من هذا القبيل.

الريادات كلّها في الفقه وآداب الفصلاء في اللغة وغير ذلك (ت ٥٥٧٨هـ). (شدرات الذهب، ٥٠٤/٦، ٥٠٥، وطبقات الحنفية، ١٥٠/٢-١٥١)

وقد عدّ المؤلف رحمه الله تعالى في ردّ المختار فخر الدين قاضي خان من أهل الترجيح حيث قال: كصاحب الهداية وقاضي خان وغيرهما من أهل الترجيح هم أعلم بالمذهب ما فعلياً اتاعهم... إلخ

(ردّ المختار، باب المياه، تحت قوله، لكن في المهر... إلخ، ٣٧٨/١).

(١) في السخ كلّها: (م)، والصواب ما أنشاه من ردّ المختار، ١٨٣/١.

● قوله. (الراري): هو أحمد بن علي بن أبي بكر الراري المعروف بالجصاص حلاًفاً لمن زعم أنّ الجصاص غير الراري كما أفاده في "الجواهر المضيّة" وهو من جماعة الكرخي وتمازج ترجمته في طبقات التميمي وذكر أنّ وفاته سنة ٣٧٠ هـ، عن خمس وستين سنة ومثله في تراجم العلامة قاسم. مه [أي: من العلامة الشامي]

(٣) قوله: (صطّهم): الصبط: هو الحفظ بالجزم، قاموس. والمراد به هنا حفظهم بالجزم. (ردّ المختار، ٥٥/١)

الخامسة: طبقة أصحاب الترجيح<sup>(١)</sup> من المقلدين كأبي الحسن القدوري<sup>(٢)</sup> وصاحب الهداية<sup>(٣)</sup> وأمثالهما<sup>(٤)</sup>. وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض آخر بقولهم: "هذا أولى" و"هذا أصح رواية" و"هذا أوصح" و"هذا أوفق لقياس" و"هذا أرفق للناس".

(١) في ب ود: (التخريج) وهو تصحيح

(٢) قوله: (القدوري): أي: الإمام أبو الحسن أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحمفي. له المختصر في فروع الحنفية والتجريد وغيرهما (ت ٥٤٢٨هـ).  
(الموائد الهنّاء، ص ٤٠، والأعلام، ٢١٢/١)

(٣) قوله: (صاحب الهداية): وهو الشيخ برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرعياي. فقيه وعرصي ومحدث وحافظ ومشارك في أنواع من العلوم. من تصانيفه: الهداية والتجيس والمريد ومختار الفتاوى وشرح الجامع الكبير لشيخناي كلها في فروع الفقه الحنفي (ت ٥٩٣ هـ). (معجم المؤلفين، ٢٥/٧)  
ومباني ص ٢٣٣ من الشارح: أنه من طبقة أصحاب الترجيح والتصحيح، فليتأمل.

(٤) قوله: (وأمثالهما): كالمحقق على الإطلاق كمال الدين بن الهمام وتلميذه المحقق العلامة قاسم بن قطلوبغا رحمهما الله تعالى، كما يأتي التصريح من الشارح العلامة ابن عابدين الشامي ص ١٥٩.

قال الإمام أحمد رضا الحمفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرضوية (١/٦٥٠-٦٥٤):  
وكمثل المحبوبي وحجم الدين عمر السمي وصاحب المحيط وشيخ الإسلام وفخر الإسلام كما في "رد المحتار" من باب صلاة المريض، تحت قوله: في ظاهر الرواية (٢/٦٨٧): وكالإمام الأجل أبي الليث سمرقندي صاحب الحصر، والإمام ملك العلماء أبي بكر مسعود الكاشاني، والإمام عني بن محمد الإسيحاني والإمام طهير الدين محمد البخاري والإمام فقيه النفس قاضي خاں وغيرهم

السادسة: طبقة المقلّدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوي والصعيف وطاهر الرواية وطاهر المذهب والرواية النادرة كأصحاب المتون المعتمدة<sup>(١)</sup> كصاحب الكبر<sup>(٢)</sup> وصاحب المختار<sup>(٣)</sup> وصاحب الوقاية<sup>(٤)</sup> وصاحب المجمع<sup>(٥)</sup> وشأنهم أن لا يقللوا في كتبهم الأقوال المردودة والروايات الضعيفة.

- (١) قوله: (المتون المعتمدة) أي من المتأخرين كما في ردّ المختار، ١٨٤/١
- (٢) قوله: (كصاحب الكبر): أي: أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين السفي أحد الرهاد المتأخرين صاحب التصانيف المفيدة في الفقه والأصول، له "المستصفي" في شرح المنظومة، وشرح النافع سنّاه بـ"النافع" و"الكافي" في شرح الوافي و"الوافي" تصحيحه أيضاً، و"كز الدقائق"، و"المنار" في أصول الفقه وغيرها (ت ٥٧٠١هـ). (طبقات الحمية، ١/٢٧٠-٢٧١، ومعجم المؤلفين، ٢/٢٢٨)
- (٣) قوله: (صاحب المختار): أي: أبي الفصل عبد الله بن محمود بن مودود بن محمود الموصلّي الإمام الملقب بمجد الدين، كان شيخاً فقيهاً عالماً فاضلاً مدرّساً عارفاً بالمذهب وكان قد تولّى قضاء الكوفة، من تصانيفه "المختار المعوي" و"كتاب الاختيار لتعليل المختار" وكتاب المشتغل على مسائل المختصر وغيرها (ت ٦٨٣هـ). (طبقات الحمية، ١/٢٩١، ومعجم المؤلفين، ٢/٢٩٥-٢٩٦)
- (٤) قوله: (صاحب الوقاية): أي الإمام برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأول عبد الله المحمدي الحنفي. (طبقات الحمية، ١/٢٩١، ومعجم المؤلفين، ٢/٢٩٥-٢٩٦).
- (٥) قوله: (صاحب المجمع) أي: أحمد بن علي بن ثعلب بن أبي الضياء البغدادي العلّكي الأصل المعوت بمظفر الدين المعروف بابن الساعاتي، إمام كبير جليل عالم علامة. من تصانيفه: "مجمع البحرين" في الفقه وشرحه في مجلدين كبيرين، وله "الديع" في أصول الفقه جمع فيه بين أصول فخر الإسلام الردي والأحكام للآمدي وغيرها (ت ٦٩٤هـ). (معدة المارفين، ١/١٠٠-١٠١، والفوائد البهية، ص ٣٥-٣٦)

السابعة: طقة المقلّدين الذين لا يقدرّون على ما ذكر ولا يفرّقون بين العثّ والسمين ولا يميّزون الشمال من اليمين بل يجمعون ما يجدون كحاطب ليل<sup>(١)</sup>، فالويل لمن قلّدهم كلّ الويل) انتهى مع حذف شيء يسير، وستأتي بقية الكلام في ذلك.

وفي آخر "الفتاوى الخيرية"<sup>(٢)</sup>: (ولا شك أنّ معرفة<sup>(٣)</sup> راجح المختلف فيه من مرجوحه ومراته قوة وضعفاً، هو نهاية آمال المشتمّين في تحصيل العلم، فالمفروض على المفتي والقاضي التثبت في الجواب وعدم المجازفة فيهما خوفاً من الافتراء على الله تعالى بتحريم حلال وضده<sup>(٤)</sup>، ويحرم اتّباع النهي وانتهاه وإميل إلى المال الذي هو الداهية الكبرى والمصيبة العظمى، فإنّ ذلك أمر عظيم لا يتجاسر عليه إلّا كلّ جاهل شقيّ) انتهى.

(١) قوله (حاطب ليل): أي رجل يتكلم بالعثّ والسمين، مُخَطِّط في كلامه وأمره لا ينفد كلامه كالحاطب بالليل الذي يحطّ كلّ رديء وجيد؛ لأنّه لا يصر ما يجمع في حبله الأهرري. شبه الجاني على نفسه بلسانه بحاطب الليل؛ لأنّه إذا حطّب ليلاً ربّما وقعت يده على أفعى فهتته، وكذلك الذي لا يرمّ لسانه ويهتجو الناس ويدمّهم ربّما كان ذلك سبباً لحتمه. (لسان العرب والقاموس المحيط، مادة «حطب»)

(٢) قوله: (الفتاوى الخيرية): أي: «الفتاوى الخيرية لمع البرية»: لعير الدين بن أحمد بن علي بن زين الدين بن عبد الوهاب الأيوبي العلمي الفاروقي الرملي الحنفي (ت ١٠٨١هـ). (هدية العارفين، ٣٥٨/١، ومعجم المؤلّفين، ٦٩٤/١). وانظر من الخيرية مسائل شتّى، ٢٣١/٢.

(٣) منقط من د: (معرفة)

(٤) هي الفتاوى الخيرية (فيه خوفاً من الافتراء على الله تعالى بتحريم حلال أو صله).

### [حكم الإفتاء من الكتب الضعيفة]

قلتُ: فحيث علمتُ وجوب اتباع الراجح من الأقوال وحال المرجح له، تعلم أنه لا ثقة بما يفتي به أكثر أهل زماننا بمجرد مراجعة كتاب من الكتب المتأخرة خصوصاً غير المحررة كـ"شرح البقاية"<sup>(١)</sup> للقهستاني<sup>(٢)</sup> و"الدر المختار"<sup>(٣)</sup> و"الأشباه والبطائر"<sup>(٤)</sup> وبحوها، فإنها لشدة الاختصار

(١) قوله: (شرح البقاية): أي: جامع الرموز لشمس الدين محمد الخراساني ثم القهستاني (ت في حدود ٩٦٢هـ)، وهو أعظم الشروح بعباً وأدقها إشارة ورمزاً كثير النفع عظيم الوقع. (كشف الظنون، ١٩٧١، ٢، هدية العارفين، ٧٦/٢)

(٢) قوله: (لقهستاني): أي: لشمس الدين محمد الخراساني ثم القهستاني نزيل بخارا، مرجع الفتوى في ما وراء النهر، من تصانيفه: "شرح البقاية" وغيره، (ت في حدود ٩٦٢هـ)، و«قُهستان» بصمّ القاف والهاء، وسكون السين وفتح التاء المشاة من فوق، وهي آخرها النون، بلدة متصلة ببواحي هراة والعراق وهمدان وبها ولد (كشف الظنون، ١٩٧١/٢، والأعلام، ١/٢)

(٣) قوله: (الدر المختار): أي: الدر المختار في شرح تنوير الأبصار لعمدة المتأخرين العلامة الشيخ محمد بن علي بن محمد بن علي الملقب بعلاء الدين الحصكفي الدمشقي (ت ١٠٨٨هـ)، وهو أحسن وأهمّ شروح تنوير الأبصار للتمرتاشي في الفقه على المذهب الحنفي. يقتصر المتن والشرح على بيان الأحكام الفقهية على مذهب الحنفية دون مقارنة مع بقية المذاهب.

(رد المختار، ١٥/١-١٦، ومعجم المؤلفين، ٥٤٣/٣)

(٤) قوله: (الأشباه والبطائر)، أي: في العروع للفقهاء العاقل رين الدين بن إبراهيم المعروف بابن مجيم المصري الحنفي (ت ٩٧٠هـ).

والإيجاز كادت تلحق بالألغاز<sup>(١)</sup> مع ما اشتملت عليه من السقوط في النقل في مواضع كثيرة وترجيح ما هو خلاف الراجح بل ترجيح ما هو مذهب الغير مما لم يقل به أحد من أهل المذهب<sup>(٢)</sup>.

ورأيت في أوائل "شرح الأشباه"<sup>(٣)</sup> للعلامة محمد هبة الله البعلبي<sup>(٤)</sup> قال: (ومن الكتب العربية ملا مسكين شرح الكرك<sup>(٥)</sup> و"الفهستاني"؛ لعدم

قال في رد المحتار (١/١٦٨) عن الأشباه والظائر: (أقول، إنَّ فيها من الإيجاز في التعبير ما لا يفهم معناه إلا بعد الاطلاع على مأخذه، بل فيها في مواضع كثيرة الإيجاز المخلّ... إلخ).

(١) قوله: (الألغاز): جمع ألغزاة بالصمّ ما يعتمى به. ألغز كلامه وألغز فيه: عتمى مُرادُه والألغاز طُرُقٌ تلتوي وتشكل على سالكها، كذا في القاموس ولسان العرب. وذكر في العمر أنّ المراد بها المسائل التي قصد إخفاء وجه الحكم فيها لأجل الامتحان.

(٢) في رد المحتار (١/١٦٨): (يظهر ذلك لمن مارس مطالعتها مع الحواشي فلا يأمن المفتي من الوقوع في العلط إذا اقتصر عليها، فلا بد له من مراجعة ما كتب عليها من الحواشي أو غيرها).

(٣) قوله: (شرح الأشباه): وهو «التحقيق الباهر» للشيخ محمد هبة الله بن محمد بن يحيى بن عبد الرحمن بن نوح الدين البعلبي الحمفي (ت ١٢٢٤هـ).

(٤) سقط من أوب وح كلمة: (البعلبي).

(٥) قوله: (شرح الكرك) وهو «الجامع للطائفت والرفائق» لشيخ معين الدين محمد بن عبد الله القراهي الهروي المعروف بـ: ملا مسكين الفقيه الحمفي (ت ٩٥٤هـ).



الاطلاع على حال مؤلفيهما، أو لنقل الأقوال الضعيفة كصاحب "القيّة"<sup>(١)</sup> أو لاختصار محل<sup>(٢)</sup> كـ "الدرّ المختار" للحصكفي و"النهر"<sup>(٣)</sup> والعيني شرح الكز<sup>(٤)</sup>. قال شيخنا صالح الجبسي<sup>(٥)</sup>: «إنّه لا يجوز الإفتاء من هذه الكتب إلّا إذا علم المقول عنه والاطلاع على مأخذها، هكذا سمعته منه وهو علامة في الفقه مشهور والعهدة عليه» انتهى.

- (١) قوله: (صاحب القية): أي: الشيخ أبو الرجاء نجم الدين مختار بن محمود الراهدي الحنفي العرمي (ت ٦٥٨هـ). و«القيّة» = «هبة المية لتميم العبة».
- («كشف الطود»، ١٣٥٧/٢، «هدية العارفين»، ٤٢٣/٢)
- (٢) سقط من أ وب كلمة: (مخل)
- (٣) قوله: (النهر): أي «النهر الفائق بشرح كثر الدقائق» لشيخ عمر بن إبراهيم بن محمد سراج الدين المعروف بابن نجيم المصري الحنفي (ت ٨١٠٠هـ).
- («كشف الطود»، ١٥١٦/٢، و«معجم المؤلفين»، ٢٧١/٧)
- (٤) قوله (العيني شرح الكز): أي «رمز الحقائق بشرح كز الدقائق»، للشيخ العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي (ت ٨٥٥هـ).
- («كشف الطود»، ٥١٥، ٢)
- (٥) قوله: (صالح الجبسي). وهو الشيخ صالح بن إبراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد العزيز الجبسي الدمشقي الحنفي. له: تكميل دستور الأعلام لابن عزم ورسائل تاريخية وغيرها (ت ١١٧٠هـ)
- (معجم المؤلفين، ٣٦/١)

### [وقوع الخطأ في النقل في الكتب الفقهية وأمثاله]

قلتُ: وقد يتفق نقل قول في نحو عشرين كتاباً من كتب المتأخرين<sup>(١)</sup>، ويكون القول خطأ<sup>(٢)</sup> أخطأ به أول واصع له، فيأتي مَنْ بعده وينقله عنه وهكذا ينقل بعضهم عن بعض.

١. كما وقع ذلك في بعض مسائل ما يصحّ تعليقه وما لا يصحّ، كما سَنَ<sup>(٣)</sup>.....

(١) قوله (المتأخرين) المراد من لم يدرك أئمة المذهب الثلاثة، وقيل: هم من شمس الأئمة الحلواني (ت ٤٤٨هـ) إلى حافظ الدين الحارثي (ت ٦٩٣هـ)

(الموائد البهية، ص ٣٢٦)

(٢) قوله: (خطأ): الخطأ هو أن يقصد بالمعل غير المحلّ الذي يقصد به الحجابة، كالرمي إلى الصيد فأصاب آدمياً، «تحرير». وفي القاموس: الخطأ صدّ الصواب، ثم قال: والخطأ ما لم يعتمد. (رد المحتار، ١/٦٦)

(٣) قال المحقق الحر (كتاب البيع، ٦/٣٠٨-٣٠٩): (وقد يقع كثيراً أن مؤلفاً يذكر شيئاً خطأ في كتابه، فيأتي مَنْ بعده من المشايخ فيقولون تلك العبارة من غير تعبير ولا تنبيه، فيكثر الناقلون لها وأصلها لواحد مخطئ، كما وقع في هذا الموضع ولا عيب بهذا على المذهب، لأنّ مولانا محمد بن الحسن ضابط المذهب لم يذكر جملة ما لا يصحّ تعليقه بالشرط وما يصحّ على هذا الوجه، وقد ثبتها على مثل ذلك في الموائد الفقهية في قول قاضي خاں وغيره: أن الأمانات تنقلب مصمومة بالموت عن تجهيل إلا من ثلاث. ثمّ إنّي تبيّنت كلامهم فوجدتُ سبعة أخرى زائدة على الثلاثة، ثمّ إنّي نهتُ على أن أصل هذه العبارة لناطقي أخطأ فيها، ثم تداولوها ويرحم الله المحقق صاحب الهداية لم يلتفت إلى جمع هذه الأشياء ووضعها في كتابه وهو دليل على كمال ضبطه وإتقانه، ولو حذفها المصنف رحمه الله تعالى لكان أسلم

على ذلك العلامة ابن نجيم<sup>(١)</sup> في "البحر الرائق"<sup>(٢)</sup>.

### [مسألة الاستئجار على تلاوة القرآن]

٢. ومن ذلك مسألة<sup>(٣)</sup> الاستئجار على تلاوة القرآن المحرّدة، فقد وقع لصاحب "السراج الوهاج"<sup>(٤)</sup> و"الجوهرة"<sup>(٥)</sup> شرح "القدوري" أنّه قال:

(١) قوله (العلامة ابن نجيم): أي زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم المصري الحنفي. له تصانيف منها: "الأشباه والنظائر" في أصول الفقه، و"البحر الرائق" و"الرسائل الربية" و"الفتاوى الربية" في فقه الحنفية، وشرح المار في الأصول (ت ٩٧٠هـ). (شذرات الذهب، ٣٥٨/٨، وكشف الظنون، ١٥١٥/٢)

(٢) قوله: (البحر الرائق) أي: «البحر الرائق شرح كبر الفائق» للعلامة زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم المصري الحنفي (ت ٩٧٠هـ) وهو كتاب كبير في الفقه على المذهب الحنفي، وشرح مطوّل ومرتب على أبواب الفقه، لكن ابن نجيم توفي قبل أن يتمّه ووصل إلى كتاب الإجارة، وأكمه العلامة محمد بن حسين الشهير بانطوري. (كشف الظنون، ٣٣٣/٢)

(٣) سقط من د: (مسألة).

(٤) قوله: (صاحب السراج الوهاج) وهو الإمام أبو بكر بن علي المعروف بالحدادي العبادي، من تصانيفه: "السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج" في ثلاث مجلدات. وعدّه المولى المعروف ببركلي من جملة الكتب المتداولة الضعيفة غير المعتمدة. قال جسي: ثمّ اختصر هذا الشرح وسماه "الجوهرة البيرة" (ت في حدود ٨٠٠هـ). (كشف الظنون، ١٦٣١/٢)

(٥) قوله: (الجوهرة): أي. «الجوهرة البيرة». للإمام أبي بكر بن علي المعروف بالحدادي العبادي (ت في حدود ٨٠٠هـ). وهي من الكتب المعتمدة كما نصّ عليه

(إن المفتي به صحة الاستحجار)، وقد انقلب عليه الأمر، فإن المفتي به صحة الاستحجار على تعليم القرآن لا على تلاوته. ثم إن أكثر المصنفين الذين جاعوا بعده تابعوه على ذلك ونقلوه وهو خطأ صريح، بل كثير منهم قالوا: إن الفتوى على صحة الاستحجار على الطاعات ويطلقون العبارة ويقولون: إنه مذهب المتأخرين، وبعضهم يصرح على ذلك صحة الاستحجار على الحج، وهذا كله خطأ أصرح من الخطأ الأول<sup>(١)</sup>. فقد اتفقت النقول عن أئمتنا الثلاثة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن الاستحجار على الطاعات باطل. لكن جاء من بعدهم من المجتهدين الذين هم أهل التخريج والترجيح فافتوا بصحته على تعليم القرآن للضرورة، فإنه كان للمعلمين عطايا من بيت المال وانقطعت فلو لم يصح الاستحجار وأخذ الأجرة لصاع القرآن، وفيه صياع الدين، لاحتياج المعنمين إلى الاكتساب.

#### [مسألة الاستحجار على الأذان والإمامة]

وأفتى من بعدهم أيضاً من أمثالهم بصحته على الأذان والإمامة؛ لأنهما من شعائر الدين، فصَحَّحوا الاستحجار عليهما للضرورة أيضاً، فهذا ما أفتى به المتأخرون عن أبي<sup>(٢)</sup> حنيفة وأصحابه لعلمهم بأن أبا حنيفة وأصحابه لو

في رد المحتار، وبطوره «مجتبى السائل» المختصر من مسه الكبرى من الصحاح دون الكبرى. (الفتاوى الرضوية، ٤٧٠/٢-٤٧١، وجدد المنار، ١٧٥/١-١٧٦)

(١) في د: (من الأول)

(٢) في ب: (ابن) وهو تصحيف.

كانوا في عصرهم لقالوا بذلك ورجعوا عن قولهم الأول. وقد أطبقت المتون والشروح والمناوى على نقلهم بطلان الاستئجار على الطاعات إلا فيما ذكر<sup>(١)</sup> وعللوا ذلك بالضرورة وهي خوف ضياع الدين وصرّحوا بذلك التعليل. فكيف يصح أن يقال: إن مذهب المتأخرين صحة الاستئجار على التلاوة المجردة مع عدم الضرورة المذكورة، فإنه لو مضى الدهر ولم يستأجر أحد أحداً على ذلك لم يحصل به ضرر بل الضرر صار في الاستئجار عليه حيث صار القرآن مكسباً وحرفة يتجر بها و صار القارئ منهم لا يقرأ شيئاً لوجه الله تعالى حالصاً بل لا يقرأ إلا للأجرة وهو الرياء المحض<sup>(٢)</sup> الذي هو إرادة العمل لغير الله تعالى فمن أين يحصل له الثواب الذي طلب المستأجر أن يهديه لميته.

وقد قال الإمام قاضي خان: إن أخذ الأجر في مقابلة الذكر يمنع استحقاق الثواب، ومثله في فتح القدير<sup>(٣)</sup> في أخذ المؤذن الأجر، ولو علم أنه لا ثواب له لم يدفع له فلساً واحداً، فصاروا يتوصلون<sup>(٤)</sup> إلى جمع الحطام

(١) في د: (فيما ذكروا).

(٢) سقط من د: (المحض).

(٣) انظر فتح القدير، ٢١٦/١.

وقوله: (فتح القدير): أي: «فتح القدير للعاجز الفقير» = «الفتح»: للشيخ الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام الحنفي (ت ٨٦١هـ).

(كشف الظنون، ٢٠٣٤/٢، ومعجم المؤلفين، ٤٦٩/٣)

(٤) في د: (يتوصلون).

الحرام بوسيلة الذكر والقرآن. وصار الناس يعتقدون ذلك من أعظم القرب وهو من أعظم القبائح المترتبة على القول بصحة الاستحجار مع غير ذلك مما يترتب عليه من أكل أموال الأيتام والجلوس في بيوتهم على فرشهم وإفلاق النائم بالصراح ودق الطبول والعناء واجتماع النساء<sup>(١)</sup> والمردان وغير ذلك من المسكرات الفظيعة كما أوضحت ذلك كله مع بسط القول عن أهل المذهب في رسالتي المسماة "شعاع العليل وبلّ العليل في بطلان الوصية بالاحتماات والتهاليل"، وعليها تقاريف فقهاء أهل العصر، من أجهلهم خاتمة الفقهاء والعباد الناسكين مفتي مصر القاهرة سيدي المرحوم السيد أحمد الطحطاوي<sup>(٢)</sup> صاحب الحاشية الفائقة على "الدر المختار" رحمه الله تعالى.

(١) في د: (الناس) وهو تصحيف.

(٢) قوله: (السيد أحمد الطحطاوي): أي: الشيخ أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي فقيه حمي. له حاشية على الدر المختار وحاشية على شرح مراقبي الملاح وغيرهما (ت ١٢٣١هـ). (الأعلام، ١/٢٤٥)

[مسألة عدم قبول توبة الساب للجواب الرفيع صلى الله تعالى عليه وسلم]  
٣. ومن ذلك مسألة عدم قبول توبة الساب للجواب الرفيع صلى الله تعالى عليه وسلم، فقد نقل صاحب "الفتاوى الزاوية"<sup>(١)</sup> أنه يجب قتله عندنا<sup>(٢)</sup> ولا تقبل توبته وإن أسلم، وعزا ذلك إلى "الشفاء"<sup>(٣)</sup> للقاضي عياض المالكي و"الصارم المسلول"<sup>(٤)</sup> لابن تيمية الحسلي. ثم جاء عامة من بعده وتابعه على

(١) قوله: (البرارية): أي: «البرارية هي الفتاوى» = «الجامع الوجيز»: لشيخ الإمام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن الرار الكردي الحسبي (ت ٨٢٧هـ)، وهو كتاب جامع لخص فيه ردة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب المختلفة ورجح ما ساعده الدليل وذكر الأئمة أن عليه التعويل. وقد طبع على هامش الهدية. (كشف الظنون، ٢١٢/١)

وانظر الزاوية، كتاب ألفاظ تكون إسلاماً أو كفراً أو خطأ، ٣٢١/٦ (هامش "الهدية").  
(٢) قوله: (عندنا): يدل على أنه قول أئمتنا الثلاثة، كما أفاده الإمام أحمد رضا الحسبي رحمه الله تعالى. (انظر الموائد المتعقة برّد المحتار، ص ٩ معطوط)

(٣) قوله: (الشفاء): أي: «الشفاء بتعريف حقوق المصطفى» صلى الله عليه وسلم: للإمام الحافظ أبي العسل عياض بن موسى بن عياض بن عمر بن موسى القاضي اليحصبي البستي المراكشي المالكي (ت ٥٤٤هـ).

(هدية العارفين، ٨٠٥/١، وكشف الظنون، ١٠٥٤/٢)

(٤) قوله: (الصارم المسلول): أي: «الصارم المسلول على شاتم الرسول»: للحافظ أبي العباس أحمد بن شهاب الدين عبد الحكيم بن مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن تيمية نقي الدين الحراني ثم الدمشقي الحسلي (ت ٧٢٨هـ).  
(هدية العارفين، ١٠٥/١-١٠٦، وكشف الظنون، ١٠٦٩/٢)





كتب المذهب، كما أوضحت ذلك غاية الإيضاح بما لم أسبق إليه والله تعالى الحمد والممة في كتاب سمّيته "تسيه الولاة والمحكّام على أحكام شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام"<sup>(١)</sup>.

٤. ومن ذلك مسألة ضمان الرهن بدعوى الهلاك، فقد ذكر في "الدرر" و"شرح المجمع" لابن ملك<sup>(٢)</sup> أنّه يضمن بدعوى الهلاك بلا برهان، وتبعهما في متن "التوير"<sup>(٣)</sup>، ومقتضاه أنّه يضمن قيمته بالعة ما بدعت، وبه أفتى العلامة الشيخ خير الدين<sup>(٤)</sup> وأنّه لا يضمن شيئاً إذا برهن مع أنّ ذلك مذهب

---

سمرقند (كشف الظنون، ١٩٢٥/٢، الأعلام، ٢٢٧٩/٤). وانظر التفت في الفتاوى كتاب المرتد، أنواع الردّة ساب الرسول، ص٤٢٧. وقال قبل ذلك ص٤٢٤ ما نصّه: (إن ارتدّ الرجل عن الإسلام استتابه الإمام، فإن تاب وإلا قتل).

(١) هذه الرسالة قد طبعت في مجموعة نسقي بـ«رسائل ابن عابدين».

(٢) قوله: (ابن ملك): أي: الشيخ عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين الرومي الفقيه الحنفي المعروف بابن ملك كان يسكن ويدرس في بلدة تيرة. (ت٨٠١هـ). (هدية العارفين، ٦١٧/١)

(٣) قوله: (متن التوير): أي: "توير الأبصار وجامع البحار": للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الله بن أحمد بن تمرناش العري الحنفي، (ت١٠٠٤هـ). (كشف الظنون، ٥٠١/١). وانظر التوير، كتاب الرهن، ٨٥/١٠.

(٤) قوله: (الشيخ خير الدين): هو خير الدين بن أحمد بن علي بن زين الدين بن عبد الوهاب الأيوبي العلمي العاروقي الرملي الحنفي (ت١٠٨١هـ). كان مفسراً محدثاً فقيهاً، من تصانيفه: "الفتاوى الخيرية لنفع البرية"، و"مطهر الحقائق الخفية" من

الإمام مالك ومذهبهنا ضمانه بالأقل من قيمته ومن الدين بلا فرق بين ثبوت الهلاك ببرهان ويدونه كما أوضحه في "الشربلية"<sup>(١)</sup> عن الحقائق<sup>(٢)</sup>. ونهت عليه في حاشيتي<sup>(٣)</sup> "رد المحتار" على "الدر المختار" مع بيان من أفتى بما هو المذهب ومن ردّ خلافه<sup>(٤)</sup>.

"البحر الرائق" في فروع الفقه الحنفي، و"حاشية على الأشباه والنظائر"، "حاشية على جامع المصولين"، "حاشية على كثر الدقائق"، "لوائح الأنوار على مسح العمار". (معجم لمؤلفي، ١، ٦٩٤، "صديقه العارف"، ١، ٣٥٨١) وانظر الفتاوى الخيرية، كتاب الرهن، مطلب: إذا ضاع الرهن فاقول للمرئيه في قدر... إلخ، ١٩٣/٢.

(١) قوله: (الشربلية): أي: عية ذوي الأحكام وعية درر الأحكام شرح غرر الأحكام للشيع أبي الإخلاص حسن بن عمار بن يوسف المصري الشربلي الحنفي (ت ١٠٦٩ هـ). وانظر الشربلية، كتاب الرهن، ٢/٢٤٩. (معجم المؤلفين، ٣/٢٦٥)  
(٢) قوله: (الحقائق): أي: شرح منظومة السفة لأبي المحامد محمود بن محمد بن داود اللؤلؤي البخاري الأفسحي استشهد سنة ٦٧١ هـ في واقعة بحاري.  
(كشف الطوبى، ٢/١٨٦٧)

(٣) انظر رد المحتار، كتاب الرهن، ١٠/٨٥.

(٤) وقد ذكر في رد المحتار، كتاب الرهن، (١٠/٨٥) ما نصه: (قوله: وصم بدعوى الهلاك بلا برهان): كذا في الدرر وشرح المحمك الملكي، وظاهره أنه يصم قيمته بالعة ما بدعت، وأنه لا يصدق بلا برهان، وأنه بإقامته ينتهي الصمان، وهذا مذهب الإمام مالك. أمّا مذهبنا فلا فرق بين ثبوت الهلاك بقوله مع يمينه أو بالبرهان، وهو في صورتين مصمون بالأقل من قيمته ومن الدين كما أوضحه في الشربلية عن

ولهذا الذي ذكرناه نظائر كثيرة اتفق فيها صاحب "البحر" و"النهر" و"المسح"<sup>(١)</sup> و"الدر المختار" وغيرهم، وهي سهو ومشأها<sup>(٢)</sup> الخطأ في النقل أو سق النظر، بَهِتُ عليها في حاشيتي "رد المختار" لالتزامي فيها مراجعة الكتب المتقدمة التي يعرفون<sup>(٣)</sup> المسألة إليها، فأذكر أصل العبارة التي وقع السهو في النقل عنها وأضّم إليها نصوص الكتب الموافقة لها، فبذا كانت تلك الحاشية عديمة المظير في بابها لا يستعني أحد عن تطلّابها، أسأله سبحانه وتعالى<sup>(٤)</sup> أن يعينني على إتمامها<sup>(٥)</sup>.

ت

الحقائق، وبه أفنى ابن الحلبي، ومثله في فتاوى الكارروني وفي فتاوى المصنف. وقد رلّ قدم العلامة الرمي في ذلك تبعاً لمصنف هنا، فأفنى بضمان القيمة بالغة ما بعث كما هو مسطور في فتاواه، وصرّح بذلك أيضاً في حاشية المسح. ومن ردّ عليه صاحب الفتاوى الرحيمية تبعاً لشيخه الشربلاوي فقال: هذا مخالف للمذهب رأساً واحداً والرجوع إلى الحق أحق.

(١) قوله: (المسح): أي: «مسح العمار شرح تنوير الأبصار» للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الله بن أحمد بن عمر تاش العري الحمفي (ت ١٠٠٤هـ).

(كشف الظنون، ٥٠١/١، وهدية العارفين، ٢٦٢/٢)

(٢) في أوب وج: (سهو مشأها)

(٣) قوله: (يَعْرُونَ): أي: يسيرون من عَرَا يَعْرُونَ، واسمُ المفعول منه «مَعْرُونَ» كَمَعْرُونَ بالتصحيح أرجح من مَعْرِي بالإعلال. (رد المختار، المقدمة، ٦٣/١).

(٤) سقط من أوب (وتعالى).

(٥) يا للأسف! أنه تمّنى إتمامها ولم يمكنه ذلك، وأنه لما أكمل حواشيه على كتاب إحياء الموات راح من دار الصاء إلى دار البقاء عبد المليك المقنن. ثمّ أكملها

=

وإذا نظر قليلُ الاطلاع ورأى المسألة مسطورة في كتاب أو أكثر  
يظنّ أنّ هذا هو المذهب ويفتي به ويقول: إنّ هذه الكتب للمتأخرين الذين  
اطلعوا على كتب من قبلهم وحرّروا فيها ما عيه العمل ولم يدر أنّ ذلك  
أعلّيّ وأنه يقع منهم خلافه كما سطرناه لك.

وقد كنتُ مرّةً أفتيتُ بمسألة في الوقف<sup>(١)</sup> موافقاً لما هو المسطور  
في عامة الكتب وقد اشتبه فيها الأمر على الشيخ علاء الدين<sup>(٢)</sup> الحصكفي<sup>(٣)</sup>

=

سجله السيل السيّد محمد علاء الدين أفندي بن السيد محمد أمين الحنفي -رحمهما  
الله تعالى ويؤأهما في الجنّة- من كتاب الأشرية إلى الفرائض، وسماها بـ «قرّة عيون  
الأخبار تكملة ردّ المحتار» وفي آخره قال مؤلّفه رحمه الله تعالى: قد فرغتُ من  
تأليفه أواخر شهر محرم الحرام سنة إحدى وسبع وألف هجرية على صاحبها أفضل  
الصلاة وأرکى التحية..

(١) انظر ردّ المحتار، كتاب الوقف، ٧٠٧/٦-٧١٥.

(٢) قوله: (علاء الدين): أي: معلي الدين ورافعه من حيث الحثّ على أوامره ونواهيه  
معللاً وتركاً، أو معلي أهل الدين أي: دين الإسلام بمعنى أنّه ناصرهم ومظهر لهم  
الحقّ وإنّما كان معللاً لهم؛ لأنّهم حيث عملوا بأمره ونهيه علواً دنياً وآخره، وهذا  
بالنظر للمعنى اللعوي والعملّي لا يلزم فيه ملاحظة ذلك.

(انظر رد المحتار، ٤٩/١، والطحطاوي عني الدرّ، ١١/١)

(٣) قوله: (الحصكفي): أي: الشيخ علاء الدين محمد بن علي بن محمد المنقب  
بعلاء الدين الحصكفي الدمشقي. فقيه وأصولي ومحدث ومفسّر وبحوي. من  
تصانيفه. الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فروع الفقه الحنفي، وشرح على  
المنار في أصول الفقه وشرح على القطر في الحو وغيرها (ت١٠٨٨هـ).

=

عمدة المتأخرين<sup>(١)</sup> فذكرها في "الدر المختار" على خلاف الصواب، موقع جوابي الذي أفتيت به بيد جماعة من مفتي البلاد، كتبوا في طهره بحلاف ما أفتيت به موافقين لما وقع في "الدر المختار" وراد بعض هؤلاء المفتين. (إن هذا الذي في العلاني هو الذي عليه العمل؛ لأنه عمدة المتأخرين وإنه إن كان عدكم<sup>(٢)</sup> خلافه لا يقبله منكم). فانظر إلى هذا الجهل العظيم والتهور في الأحكام الشرعية والإقدام على الفتيا بدون علم وبدون مراجعة، وليت هذا القائل راجع حاشية<sup>(٣)</sup> العلامة الشيخ إبراهيم الحلبي على "الدر المختار" فإنها أقرب ما يكون إليه فقد تـه فيها على أن ما وقع للعلاني خطأ في التعبير.

و«لحصكفي» نسبة إلى حصب كيفا وهو من ديار بكر. قال في المشترك: وحصب كيفا على دجلة بين جزيرة ابن عمر وميناء قيس، وكان القياس أن يسبوا إليه الحصبي وقد سبوا إليه أيضا كذلك، لكن إذا سبوا إلى سمين أصيب أحدهما إلى الآخر ركبوا من مجموع الاسمين اسماً واحداً وسبوا إليه كما فعلوا هنا، وكذلك سوا إلى رأس عبي راسقي وإلى عد لله عدلي وعد شمس عشمي وعد الدار غدري. (انظر رد المحتار، ٥١/١، ومعجم المؤلفين، ٥٤٣/٣)

(١) قوله (عمده المتأخرين) أي: معتمدتهم في الأحكام الشرعية أو ما يعتمد عليه المتأخرون الموجودون زمنه بحيث أنهم يرجعون إليه التوقف. (رد المحتار، ٦٠/١، المطبعاوي على الدر، ١٣/١).

(٢) في د. (عدهم) وهو تصحيف.

(٣) قوله: (حاشية الشيخ .. إلخ) وهي «تحفة الأخيار شرح الدر المختار» للشيخ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي الحمفي (ت ٩٥٦هـ). (الطبقات السية، ٢٥٦/١، ومعجم المؤلفين، ٢٥/١)

[لا يجوز الإفتاء إلا لمن أخذ العلم عن المعترين]

وقد رأيتُ في "فتاوى العلامة ابن حجر"<sup>(١)</sup>: (سئل في شخص يقرأ ويطالع في<sup>(٢)</sup> الكتب الفقهية بنفسه ولم يكن له شيخ، ويفتي ويعتمد على مطالعته في الكتب، فهل يجوز له ذلك أم لا؟ فأجاب بقوله: لا يجوز له الإفتاء بوجه من الوجوه؛ لأنه عامي جاهل لا يدري ما يقول بل الذي يأخذ العلم عن المشايخ المعترين لا يجوز له أن يفتي من كتاب ولا من كتابين بل قال النووي<sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى: ولا من عشرة؛ فإنَّ العشرة والعشرين قد يعتمدون كلهم على مقالة ضعيفة في المذهب، فلا يجوز تقليدكم فيها، بخلاف الماهر الذي أخذ العلم عن أهله وصار له فيه مكرمة نفسانية، فإنه يميز بين الصحيح من غيره<sup>(٤)</sup> ويعلم المسائل وما يتعلق بها على الوجه المعتمد به<sup>(٥)</sup>، فهذا هو الذي يفتي الناس ويصلح أن يكون واسطةً بينهم وبين الله تعالى. وأما غيره فيلزمه إذا تسوّر هذا المنصب الشريف التعزيرُ البليغ والرجح الشديد الراجح له ولأمثاله<sup>(٦)</sup> عن هذا الأمر القبيح الذي يؤدي إلى مفساد لا تحصى، والله تعالى أعلم) انتهى.

(١) الفتاوى الكبرى الفقهية، باب القضاء، ٣٤٢/٤.

(٢) في الفتاوى الكبرى الفقهية: (وطالع الكتب الفقهية)

(٣) قوله: (النووي): صاحب الأربعين وهو الإمام محدث الشام محي الدين يحيى بن

شرف النووي الشافعي (ت ٨٦٧٦هـ)

(٤) في د: (فإنه يميز الصحيح من غيره).

(٥) في "الفتاوى الكبرى الفقهية". (على الوجه المعتمد به).

(٦) في السح كلها: (والرجح الشديد الراجح ذلك لأمثاله).

[وجوب الإفتاء بظاهر الرواية أي: بظاهر المذهب]

وقولي: "أو كان ظاهر الرواية. إلخ": معناه أن ما كان من المسائل في الكتب التي رويت عن محمد بن الحسن رواية طاهرة يفتى به وإن لم يصرحوا بتصحيحه، نعم! لو صحّحوا رواية أخرى من غير كتب ظاهر الرواية يتبع ما صحّحوه. قال العلامة الطرسوسي<sup>(١)</sup> في "أمنع الوسائل"<sup>(٢)</sup> في مسألة الكفالة إلى شهر: (إن القاضي المقلّد لا يجوز له أن يحكم إلّا بما هو ظاهر المذهب<sup>(٣)</sup>) لا بالرواية الشاذة إلّا أن يصوّوا على أد الفتوى عيها) انتهى.

(١) قوله: (الطرسوسي) أي: أبو إسحاق إبراهيم بن عبي بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المعم بن عبد الصمد الطرسوسي نجم الدين قاضي القضاة ابن قاضي القضاة عماد الدين، كذا ترجمه ابن قطلوبغا واللبوادي وغيرهما فيمن اسمه "إبراهيم"، وترجمه صاحب الجواهر فيمن اسمه أحمد، وأسقط اسم جده أحمد، والصحيح الأول. برع في الفقه والأصول ودرس وأقن وناظر وأعاد مع الديانة والصيانة والتعفف. له الفتاوى الطرسوسية، ورفع الكفة عن الإخوان في ذكر ما قدم فيه القياس على الاستحسان، وكتاب ماسك الحج وكتاب الموائد المطومة في الفقه وغيرها (ت ٨٧٥٨هـ). (الطبقات السنية، ١/٦٥-٦٦)

(٢) قوله: (أمنع الوسائل). واسمه الكامل «أمنع الوسائل إلى تحرير المسائل».

(انظر أمنع الوسائل، الكفالة إلى رم، ص ٣٠٣)

(٣) قوله: (ظاهر المذهب). وفي السخ كلها: (ظاهر الرواية) وهو خطأ والصواب ما أثبتنا وسيأتي ص ١٧٤ من نصّ الشارح العلام في هذا الكتاب حيث قال: (ظاهر المذهب... إلخ)، فليتأمل.

وَكُتِبَ ظَاهِرُ الرِّوَايَاتِ أَتَتْ سَتًا وَبِالْأَصُولِ أَيْضًا سُمِّيَتْ<sup>(١)</sup>  
صَنَّفَهَا مُحَمَّدٌ الشَّيْبَانِيُّ خَوَّرَ فِيهَا الْمَذْهَبَ الْعُمَانِيَّ  
الْجَامِعَ<sup>(٢)</sup> الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ وَالسَّيَرُ الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ  
ثُمَّ الرِّيَاضَاتُ مَعَ الْمُبْسُوطِ تَوَاتَرَتْ بِالسَّنَدِ الْمُبْسُوطِ  
كَذَا لَهُ مَسَائِلُ التَّوَادِرِ إِسْنَادُهَا فِي الْكُتُبِ غَيْرُ ظَاهِرٍ  
وَنَعْدَهَا مَسَائِلُ التَّوَازِلِ خَرَّجَهَا الْأَشْيَاخُ بِالْأَدْلَالِ

### [طبقات مسائل الحنفية ثلاث]

اعلم أن مسائل أصحابنا الحنفية على ثلاث طبقات:

الأولى: مسائل الأصول وتسمى ظاهر الرواية أيضاً، وهي مسائل  
رويت عن أصحاب المذهب وهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله  
تعالى ويقال لهم: العلماء الثلاثة، وقد يلحق بهم رفر<sup>(٣)</sup>.....

(١) في رد المحتار، المقدمة، ١/١٢٤:

(وَكُتِبَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ أَتَتْ سَتًا لِكُلِّ ثَابِتٍ عَنْهُمْ حَوَتْ).

(٢) قوله: (الجامع) وقد ألفت في المذهب تأليف سُمِّيَتْ بالجامع فوق ما يُدَوِّفُ عَنْ  
أَرْبَعِينَ وَكُلَّ تَأْلِيفٍ لِمُحَمَّدٍ وَصَفَ بِالصَّغِيرِ فَهُوَ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ عَنْ  
الإمام، وما وصف بالكبير فروايته عن الإمام بلا واسطة، ط. (رد المحتار، ١/١٢٣)

(٣) قوله: (زفر): أي: الإمام رفر بن الهذيل بن قيس العبدي البصري صاحب أبي  
حنيفة كان يفصله ويقول هو أقيس أصحابي ولما تروح فحضره أبو حنيفة وقال  
في خطبته: هذا رفر بن الهذيل إمام من أئمة المسلمين وعلم من أعلامهم في شرفه  
وحسبه وعلمه (ت ١٥٨هـ)، (تاج التراجم، ١/١٠)، وهدية المارفين، ١/٣٧٣



والحسن<sup>(١)</sup> وغيرهما ممن أخذ الفقه عن<sup>(٢)</sup> أبي حنيفة، لكن الغالب الشائع في ظاهر الرواية أن يكون قول الثلاثة أو قول بعضهم. ثم هذه المسائل التي تسمّى بظاهر الرواية والأصول هي ما وجد في كتب محمد التي هي "المسوط" و"الريادات" و"الجامع الصغير" و"السير الصغير" و"الجامع الكبير" و"السير الكبير"، وإنما سُمّيت بظاهر الرواية؛ لأنها رويت عن محمد برواية الثقات فهي ثابتة عنه إمّا متواترة أو مشهورة عنه.

الثانية. مسائل النوازل وهي مسائل مروية عن أصحاب المذهب المذكورين لكن لا هي الكتب المذكورة بل إمّا في كتب آخر لمحمد غيرها كـ"الكيسانيات"<sup>(٣)</sup> و"الهاروبيات"<sup>(٤)</sup> و"الجرجانيات"<sup>(٥)</sup> و"الرقيات"<sup>(٦)</sup>، وإمّا قيل لها غير ظاهر الرواية؛ لأنها لم ترو عن محمد بروايات ظاهرة ثابته صحيحة كالكتب الأولى، وإمّا في كتب غير محمد كـ"كتاب المعرّد" للحسن بن زياد وغيرها ومنها "كتب الأمالي" لأبي يوسف

---

(١) قوله: (الحسن): أي: الإمام أبو علي الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي قاضي الكوفة وصاحب أبي حنيفة. وكان يقول: كتبت عن ابن جريج أبي عشر ألف حديث (ت ٤٢٠ هـ) (شذرات الذهب، ٢٥/٣، والطبقات السنية، ٢٢٥/١).

(٢) في د: (أخذ الفقه على).

(٣) قوله: (الكيسانيات): رواها عنه شعيب بن سليمان الكيساني.

(٤) قوله: (الهاروبيات): جمعها في زمن الخليفة هارون الرشيد.

(٥) قوله: (الجرجانيات). رواها عنه علي بن صالح الجرجاني من أصحابه.

(٦) قوله: (الرقيات): صمها الإمام حين رل الرقة وكان وردها مع هارون الرشيد فاصياً عليها

### [تعريف الأمالي]:

والأمالي جمع إملاء وهو أن يقعد العالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس، فيتكلم العالم بما فتحه الله تعالى عليه<sup>(١)</sup> من ظهر قلبه في العلم وتكتبه التلامذة ثم يجمعون ما يكتبونه فيصير كتاباً فيسمونه الإملاء والأمالي، وكان ذلك عادة السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم فاندروست لذهاب العلم والعلماء وإلى الله المصير، وعماء الشافعية يسمون مثله تعلية، وإما بروايات مفردة مثل رواية ابن سعادة ومعلّى ابن منصور وغيرهما<sup>(٢)</sup> في مسائل معينة.

الثالثة. العتاوى والوقعات وهي مسائل استبسطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا عن ذلك ولم يحدوا فيها رواية عن أهل المذهب المتقدمين وهم أصحاب أبي يوسف ومحمد وأصحاب أصحابهما وهلم جرّاً وهم كثيرون، موضع معرفتهم كتب الطبقات لأصحابنا وكتب التواريخ، فمن أصحاب أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى مثل عصام بن يوسف<sup>(٣)</sup> وابن رستم ومحمد بن سعادة<sup>(٤)</sup>.....

(١) في د: (بما فتح الله تعالى به).

(٢) قوله: (وغيرهما)، مثل ابن رستم وهشام وغيرهما كما يأتي في الثالثة.

(٣) قوله (عصام بن يوسف) ابن ميمون بن قدامة أبو عصمة الحنفي العففي، البليخي، من تصانيفه: "مختصر في الفقه" (ت ٢١٥هـ). (هدية العارفين، ١/٢٦٣)

(٤) قوله: (محمد بن سعادة): ابن عبد الله بن هلال بن وكيع بن بشر التميمي أبو عبد الله ذكره صاحب الهداية في البيوع الإمام أحد الثقات الإثبات (ت ٢٣٣هـ)

وأبي سليمان الجوزجاني<sup>(١)</sup> وأبي حفص البخاري<sup>(٢)</sup> ومن بعدهم مثل محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل ونصير بن يحيى وأبي النصر القاسم<sup>(٣)</sup> بن سلام وقد يتفق لهم أن يخالفوا أصحاب المذهب لدلائل وأساب ظهرت لهم. وأول كتاب جمع في فتواهم فيما بلغنا كتاب "الوازل" لفقيه أبي الليث السمرقندي<sup>(٤)</sup>، ثم جمع المشايخ<sup>(٥)</sup> بعده كتاباً آخر كـ "مجموع النوارل"<sup>(٦)</sup> و"الواقعات" للباطمي و"الواقعات" للصنبر الشهيد.

- (١) قوله: (أبي سليمان الجوزجاني): هو العلامة الإمام موسى بن سليمان الجوزجاني الحمصي صاحب أبي يوسف ومحمد حدث عنهما، وله تصانيف منها كتب السير الصغير والرهن وكتاب الصلوة. (تاج التراجم، ٣٥/١)
- (٢) قوله: (أبي حفص البخاري): أي: أحمد بن حفص الكبير البخاري تفرقه من محمد بن الحسن هو في فقهه وورعه وعمله يصح أن يكون علم الرمان
- (٣) في د: (أبي القاسم النصر بن سلام)
- (٤) قوله: (أبي الليث السمرقندي): أي: إمام الهدى نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي. له كتاب النوارل وكذلك الغيوب، فإنه جمع صور فتاوي جماعة من المشايخ، ممن أدركهم بقوله: سئل أبو القاسم في رجل كذا أو كذا، فقال: كذا وكذا. سئل محمد بن سلمة عن رجل كذا وكذا، فقال: كذا أو كذا. (تاج التراجم، ٢٧/١، والطبقات السنية في تراجم الحمصيين، ٤٥/١)
- (٥) قوله: (المشايخ): في رد المحتار (٧٦١/٦): "مطب: المراد بأصحابنا أئمتنا الثلاثة، وبالمشايخ من لم يدرك الإمام. قلت: لكن المشهور إطلاق أصحابنا على أئمتنا الثلاثة أبي حنيفة وصاحبيه كما ذكره في شرح الوهبانية، وأما المشايخ فهي وقف النهر عن العلامة قاسم: أن المراد بهم في الاصطلاح من لم يدرك الإمام.
- (٦) في أ وب: (مجموع النوارل) وهو خطأ. وانظر رد المحتار، ١٦٥/١.

ثم ذكر المتأخرون هذه المسائل مختلطة غير متميزة كما في "فتاوى قاضي حان" و"الحلاصة" وغيرهما وميز بعضهم كما في "كتاب المحيط" لرصي الدين السرخسي فإنه ذكر أولاً مسائل الأصول ثم الوادر ثم الفتاوى ونعم ما فعل.

### [نسخ المبسوط المروي عن محمد رحمه الله تعالى]

واعلم أن نسخ المبسوط المروي عن محمد متعددة وأظهرها مبسوط أبي سليمان الجوزجاني. وشرح المبسوط جماعة من المتأخرين مثل شيخ الإسلام<sup>(١)</sup> بكر المعروف<sup>(٢)</sup>.....

(١) قوله: (شيخ الإسلام) أي شيخ أهل الإسلام، أي: أفضلهم في عصره أو شيخ الإسلام حقيقته والمعنى أنه مظهر أحكام الإسلام وميها، والإصافة لشريف المصاف والسبب في مشيخته الإسلام. وقال العلامة الشامي. وهذا الوصف علب على من كان في منصب الإفتاء أو القضاء.

وقيل: «شيخ الإسلام»: يطلق على من تصدر للإفتاء وحل المشكلات فيما شجر بينهم من الرأع والخصام من الفقهاء العظام والعصلاء المخام. أطلقه السلف على الشيخ لكتاب الله وسنة رسوله مع التحرف في العلوم من المعقول والمقول.

(الطحطاوي على الدر، ١٣/١، ورد المختار، ٥٨/١، العوائد البهية، ص ٣٢٧-٣٢٨)

(٢) قوله. (بكر المعروف): هكذا في النسخ كلها بدون لفظة «أبي». وفي رد المختار (١٦٦/١): (شيخ الإسلام أبي بكر المعروف بخواهر زاده)، وكلاهما صحيح مستعمل، لأنه قد تحذف لفظة «أبي» من «أبي بكر» كما في رد المختار، كتاب الطلاق، فصل في الحداد، (٢٣١/٥): (قوله. وسئل شيخ الإسلام. حيث أطلقوه يصرف إلى بكر المشهور بخواهر زاده)، والله تعالى أعلم.

## شرح عقود رسم المفتي

بحواهر زاده<sup>(١)</sup> ويُسمّى "المبسوط الكبير"<sup>(٢)</sup> وشمس الأئمة الحلواني وغيرهما، ومبسوطاتهم شروح في الحقيقة ذكروها محتلطة بمبسوط محمد كما فعل شراح "الجامع الصغير" مثل فخر الإسلام وقاضي خان وغيرهما<sup>(٣)</sup>، فيقال: ذكره قاضي خان في "الجامع الصغير"<sup>(٤)</sup> والمراد شرحه وكذا في غيره، انتهى ملخصاً من شرح البيري على "الأشياء"<sup>(٥)</sup> وشرح الشيخ إسماعيل النابلسي على "شرح الدرر"<sup>(٦)</sup>.

(١) قوله: (خواهر زاده) المراد منه - كما في الأعلام لابن قاضي شهبة بخطه - ابن أخت القاضي أبي ثابت محمد بن أحمد البخاري، ولهذا قيل له بالعجمي: خواهر زاده، وتفسيره: ابن أخت. (الأعلام، ١٠٠/٦)

(٢) قوله: (المبسوط الكبير): في خمسة عشر مجلدات. (كشف الظنون، ٢/١٥٨٠)

(٣) في أوج ود ورد المختار (١/١٦٦): (وغيرهم).

(٤) قال الإمام أحمد رضا الحفصي رحمه الله تعالى

فائدة: إذا ذكر قاضي خان رحمه الله تعالى مثلاً مسألة في فتاويه وذكر خلافها في شرحه للجامع الصغير فالمعتمد ما في شرحه

(٥) قوله: (شرح البيري... إلخ): وهو «عمدة ذوي البصائر لحلّ مبهمات الأشياء والبطائر» للشيخ إبراهيم بن حسين بن أحمد بن محمد بن أحمد بن بيري الحنفي (ت ١٠٩٩ هـ). (هدية العارفين، ٣٤/١)

(٦) قوله: (شرح الدرر). وهو «الأحكام شرح درر الحكام» للشيخ إسماعيل بن عبد العني بن إسماعيل النابلسي (ت ١٠٦٢ هـ). (هدية العارفين، ٢١٨/١)

### [لا فرق بين رواية الأصول وظاهر الرواية]

هذا<sup>(١)</sup> وقد فرّق العلامة ابن كمال باشا بين رواية الأصول وظاهر الرواية حيث قال في شرحه على "الهداية" في مسألة حجّ المرأة ما حاصله: (أنّه ذكر في "مبسوط السرخسي" أنّ ظاهر الرواية أنّه يشترط أن تمتك قدر نفقة محرّمها، وأنّه ذكر في "المحيط" و"الدخيرة"<sup>(٢)</sup> أنّه روى الحسن عن أبي حنيفة أنّها إذا قدرت على نفقة نفسها ونفقة محرّمها لرمها الحجّ واضطربت الروايات عن محمد) اهـ. ثمّ قال: (ومن هنا ظهر أنّ مراد الإمام السرخسي من ظاهر الرواية رواية الحسن عن أبي حنيفة واتضح الفرق بين ظاهر الرواية ورواية الأصول؛ إذ المراد من الأصول "المبسوط" و"الجامع الصغير" و"الجامع الكبير" و"الريادات" و"السير الكبير" وليس فيها رواية الحسن بل كلّها رواية محمد. وعلم أنّ رواية النوادر قد تكون ظاهر الرواية، والمراد من رواية النوادر رواية غير الأصول المذكورة، فاحفظ هذا فإنّ

---

(١) قوله (هذا): أي: حُدّ هذا الذي ذكرته. وأراد الشارح رحمه الله تعالى به الانتقال هنا عن البحث المذكور إلى التسميه على تفريق العلامة ابن كمال باشا بين رواية الأصول وظاهر الرواية.

(٢) قوله: (الدخيرة): وهو «دخيرة الفتاوى» المشهور بـ«الدخيرة البرهانية»: للإمام برهان الدّين أبي المعالي محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر البحاري الحنفي المعروف بابن ماره رحمه الله، اختصرها من كتابه المشهور بـ«المحيط البرهاني» وكلاهما مقبولان عند العلماء، (ت ٨٦١٦)

(كشف الطوبى، ٨٢٣/١، وهدية العارفين، ٤٠٤/٢)

شُراح هذا الكتاب قد غفلوا عنه وقد صرّح<sup>(١)</sup> بعضهم بعدم الفرق بين ظاهر الرواية ورواية الأصول وزعم أن رواية النواذر لا تكون ظاهر الرواية اهـ. أقول: لا يخفى عليك أن قول "المحيط" و"الذخيرة": (إنّ هذه رواية الحسن عن أبي حنيفة) لا يلزم منه أن تكون مخالفة لرواية الأصول، فقد يكون رواها الحسن في كتب النواذر ورواها محمد في كتب الأصول، وإنّما ذكر رواية الحسن لعدم الاضطراب عنه بدليل قوله: "واضطربت الروايات عن محمد"، وحينئذ فقول السرخسي: إنّها ظاهر الرواية، معناه: أنّ محمداً ذكرها في كتب الأصول فهي إحدى الروايات<sup>(٢)</sup> عنه وحينئذ فلم يلزم منه أن رواية النواذر قد تكون ظاهر الرواية، نعم! تكون ظاهر الرواية<sup>(٣)</sup> إذا ذكرت في كتب الأصول أيضاً كهذه المسألة، فإنّ ذكرها في كتب النواذر لا يلزم منه أن لا يكون لها ذكر<sup>(٤)</sup> في كتب الأصول، وإنّما يصحّ ما قاله أن لو ثبت أنّ هذه المسألة لا ذكر لها في كتب ظاهر الرواية، وعبارة "المحيط" و"الذخيرة" لا تدلّ على ذلك وحينئذ فلا وجه لجزمه بالغفلة على شُراح "الهداية" الموافق كلامهم لما قدّمناه، والله تعالى أعلم.

---

(١) في د: (وذكر)

(٢) سقط من د: (معناه: أن محمداً ذكرها في كتب الأصول فهي إحدى الروايات)

(٣) سقط من د: (نعم! تكون ظاهر الرواية)

(٤) سقط من د: (في كتب النواذر لا يلزم منه أن لا يكون لها ذكر).

### [معنى السير]

تنمة. السَّيرُ جمع سيرة وهي الطريقة في الأمور، وفي الشرع تختصّ بسير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في معازيه، كذا في "الهداية"<sup>(١)</sup>. قال في "المغرب"<sup>(٢)</sup>: (وقالوا السير الكبير، فوصفوها بصفة المذكر لقيامها مقام المضاف الذي هو كتاب، كقولهم: صلاة<sup>(٣)</sup> الظهر<sup>(٤)</sup>)، وسير الكبير خطأ كجامع الصغير وجامع الكبير) انتهى وحيث فالسير الكبير بكسر السين وفتح الياء على لفظ الجمع لا بفتح السين وسكون الياء على لفظ المفرد كما يطق به بعض من لا معرفة له.

(١) "الهداية"، كتاب السير، ٣٧٨/١

(٢) قوله. (المغرب): أي: «المغرب في ترتيب المغرب» في اللغة لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد الحمي المطرزي الحواري (ت ٦١٠هـ) نكلم فيه على الألفاظ التي يستعملها الفقهاء من العريب.

و«المطرزي»: نسبة إلى من يطرز الثياب ويرقمها، قال ابن خلكان: ولا أعلم هل كان يتعاطى ذلك بنفسه أم كان في آباءه (انظر هدية العارفين، ٤٨٨/٢)

(٣) هكذا في أوب ود وردة المختار، ١٨٠/١.

وفي المغرب: (وقالوا "السير الكبير"، فوصفوها بصفة المذكر لقيامها مقام المضاف الذي هو الكتاب كقولهم: صلى الظهر... إلخ)

(انظر المغرب، ٤٢٧/١ مادة «س ي ر»)

(٤) قوله: (كقولهم صلاة الظهر). قال الراعي في تقريراته: فإن الأصل صلاة وقت الظهر.



وَاشْتَهَرَ الْمَبْسُوطُ بِالْأَصْلِ وَذَا لِسَبْقِهِ السُّنَّةُ تَصْنِيفًا كَذَا  
الْجَامِعُ الصَّغِيرُ بَعْدَهُ فَمَا فِيهِ عَلَى الْأَصْلِ لَذَا تَقْدِمًا  
وَأَخِرُ السُّنَّةِ تَصْنِيفًا وَرَدَّ السَّيْرُ الْكَبِيرُ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ

### [كُتِبَ الْأَصُولُ وَغَيْرُهَا]

قدّما أنّ كتب ظاهر الرواية تُسمّى بالأصول ومنه قول "الهداية" في باب التيمم<sup>(١)</sup>: (وعن أبي حنيفة وأبي يوسف في غير رواية الأصول... إلح). قال الشّراح<sup>(٢)</sup> هناك: (رواية الأصول رواية الجامعين والزيادات والمبسوط، ورواية غير الأصول رواية النواذر والأمالى والرقيات والكيسانيات والهارونيات) انتهى.

وكثيراً ما يقولون: ذكره محمّد في "الأصل"، ويفسّره الشّراح بـ"المبسوط"، فعلم أنّ الأصل مفرداً هو "المبسوط" اشتهر به من بين باقي كتب الأصول.

وقال في البحر<sup>(٣)</sup> في باب صلاة العيد عن "عناية البيان": (سُمّي الأصل أصلاً؛ لأنّه صنف أولاً ثُمَّ الجامع الصغير ثُمَّ الكبير ثُمَّ الزيادات) انتهى. وقال: (إنّ الجامع الصغير صنّفه محمّد بعد الأصل فما فيه هو المعوّل عليه) انتهى

(١) الهداية، كتاب الطهارة، باب التيمم، ٢٩/١.

(٢) انظر "العناية"، كتاب الطهارة، باب التيمم، ١٢٠/١.

(٣) قوله: (البحر) كذا في السّح كُتِبَها وهو خطأ، والصواب: (النهر) كما يظهر من مراجعة ردّ المحتار (١٦٧/١) حيث قال: (ثُمَّ قال في النهر: سُمّي الأصل أصلاً؛

### [سبب تأليف الجامع الصغير]

وسبب تأليفه<sup>(١)</sup> أنه طلب منه أبو يوسف<sup>(٢)</sup> أن يجمع له كتاباً يرويه عنه عن أبي حنيفة فجمعه له ثمّ عرضه عليه فأعجبه. وهو كتاب مبارك يشتمل على ألف وخمسمائة وثلاثين مسألة كما قال البردوي. وذكر بعضهم أنّ أبا يوسف مع جلالة قدره لا يفارقه في سفر ولا حضر، وكان عليّ الرازي يقول: من فهم هذا الكتاب فهو أفهم أصحابها، وكانوا لا يقلّدون أحداً القصاء حتّى يمتحوه به) اهـ

وفي "غاية البيان" عن فخر الإسلام: (أنّ "الجامع الصغير" لما عرض على أبي يوسف استحسسه وقال: حفظ أبو عبد الله [إلاّ مسائل خطأه في روايتها]<sup>(٣)</sup>.....

لأنه صنف أولاً، ثمّ الجامع الصغير، ثمّ الكبير، ثمّ الريادات، كذا في عدية البيان، والله تعالى أعلم.

(١) قوله: (تأليف): التأليف جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطبق عليها اسم الواحد سواء كان لبعضها نسبة إلى بعض بالتقدّم والتأخّر أو لا. وعليه فيكون التأليف أعمّ من الترتيب، اهـ تعريفات السيّد قيل: وهو أعمّ من التصنيف؛ لأنّه مطلق الصمّ، والتصنيف جعل كلّ صنف على حدة. وقيل: المؤلّف من يجمع كلام غيره والمصنّف من يجمع مبتكرات أفكاره، وهو معني ما قيل واصع العلم أولى باسم المصنّف من المؤلّف، (ردّة المختار، ١/٨٨).

(٢) في د: (وسبب تأليفه أنّ أبا يوسف)

(٣) زيادة من د، وقد سقط من أ وب وح.

فقال محمد: أنا حفظتها ولكنه نسي، وهي ست مسائل ذكرها في "البحر" في باب الوتر والمواعل<sup>(١)</sup>.

---

(١) قوله: (في "البحر" ... إلخ): وانظر البحر، كتاب الصلاة، باب الوتر والمواعل، ١٠٧/٢-١٠٨. ونصّه (وذكر العلامة السراج الهندي في "شرح المعني" فقال: الأولي: مسألة ترك القراءة وقد علمتها).

الثانية، مستحاصة توصأت بعد طلوع الشمس تصلي حتى يحرق وقت الظهر، قال أبو يوسف: إنما رويت لك حتى يدخل وقت الظهر.

الثالثة، المشتري من العاصب إذا أعتق ثم أجار المالك البيع بعد العتق، قال: إنما رويت لك أنه لا يعد.

الرابعة: المهاجرة لا عدة عليها ويجوز بكاحها إلا أن تكون حلى فحينئذ لا يجوز بكاحها، قال: إنما رويت لك أنه يجوز بكاحها ولكن لا يقربها زوجها حتى تصنع الحمل.

الخامسة: عبد بين اثنين قتل مولى لهما فمما أحدهما بطل الدم كله عبد أبي حنيفة، وقالوا، يدفع ربه إلى شريكه أو يهديه بربع الدية، وقال أبو يوسف: إنما حكيت لك عن أبي حنيفة كقولنا إنما الاختلاف الذي رويته في عبد قتل مولاه عبداً وله ابن فمما أحدهما إلا أن محمداً ذكر الاختلاف فيهما، وذكر قول نفسه مع أبي يوسف في الأولى.

السادسة: رجل مات وترك ابناً له وعبدًا لا غير فادّعى العبد أن الميت كان أعتقه في صحته وادّعى رجل على الميت ألف دينار وقيمة العبد ألف، فقال الابن: صدقتما، يسعى العبد في قيمته وهو حرّ ويأخذها العريم بديه، وقال أبو يوسف: إنما رويت لك ما دام يسعى في قيمته أنه عبد، انتهى).

[وجه الفرق بين الصغير والكبير]

وقال في "البحر"<sup>(١)</sup> في بحث التشهد<sup>(٢)</sup>: (كلّ تأليف لمحمد بن الحسن موصوف بالصغير فهو باتفاق الشيخين أبي يوسف ومحمد بخلاف الكبير؛ فإنّه لم يعرض على أبي يوسف) انتهى.

وقال المحقق ابن أمير حاج الحلبي<sup>(٣)</sup> في شرحه على "المنية"<sup>(٤)</sup> في بحث التسميع: (إنّ محمداً قرأ أكثر الكتب على أبي يوسف إلّا ما كان فيه اسم الكبير وإنّه من تصييف محمد كـ"المضاربة الكبير" و"المزارعة الكبير" و"المأدون الكبير"<sup>(٥)</sup> و"الجامع الكبير" و"السير الكبير") انتهى. وذكر المحقق ابن الهمام كما في فتاوى تلميذه العلامة قاسم: أنّ ما لم يحك محمد فيه خلافاً فهو قولهم جميعاً.

(١) "البحر"، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ٥٧٩/١

(٢) في د: (في باب الشهيد)

(٣) قوله: (المحقق ابن أمير الحاج الحلبي): أي: شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الحسن المعروف بابن أمير حاج الحلبي عالم الحنفية بحلب وصدرهم وكان إماماً علامة مصنفاً. له حلبة المحلي وبيعة المهتدي في شرح مبة المصلي في الفقه الحنفي وداعي سار البيان لجامع المسكين بالقرآن ودخيرة المقل في تفسير سورة العصر وغيرها (ت: ٨٨٧٩).

(شذرات الذهب، ٣٢٨/٧، وهديّة العارفين، ٢٠٨/٢).

(٤) حلبة المحلي، فصل فيما يكره فعله في الصلاة، ٢١٨/٢، مخطوط.

(٥) سقط من ب وح حلبة المحلي: (والمأدون الكبير).

### [سبب تأليف السير الكبير]

وذكر الإمام شمس الأئمة السرخسي في أول شرحه على "السير الكبير" <sup>(١)</sup>: (أنَّ السير الكبير <sup>(٢)</sup> هو آخر تصنيف <sup>(٣)</sup> صنَّفه محمد في العقه). ثُمَّ قال <sup>(٤)</sup>: (وكان سبب تأليفه أنَّ "السير الصغير" وقع بيد عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عالم أهل الشام فقال: لمن هذا الكتاب؟ ف قيل: لمحمد العراقي، فقال: ما لأهل العراق والتصنيف في هذا الباب، فإنه لا علم لهم بالسير، ومغازي رسول الله صَلَّى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه كانت من جانب الشام والحجاز دون العراق، فإنَّها محدثة فتحات. فبلغ ذلك محمدًا فعاطه ذلك وفرغ نفسه حتى صنف هذا الكتاب، فحكى أنَّه لَمَّا نظر فيه الأوزاعي قال:

(١) شرح سير مكبر، المجلد الأول، ٣١

(٢) سقط من ب (أنَّ السير الكبير)

(٣) قوله: (السير الكبير... إلخ): قال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في جدَّ المستار عبي رة المختار، كتاب الجهاد، فصل في الجزية، (٤/٤٠١): لكنِّي رأيتُ في بيوع جواهر الأخلاطي\* عن الإمام السفناقي أنَّ الجامع الصغير آخر تصانيفه، فراجع وليحرر.

(٤) شرح السير الكبير، المجلد الأول، ٤/١، ملخصاً.

\* في جواهر الأخلاطي، كتاب البيوع، فصل في حوار البيع وفساده، ص٨٢، مخطوط- (نصَّ السفناقي أنَّ الجامع الصغير آخر تصنيف الإمام علي ما استقرَّ مذهبه عليه، فتأمل عند الفتوى).

لولا ما ضمه من الأحاديث لقلت إنه يضع العلم<sup>(١)</sup>، وإن الله تعالى عيّن جهة إصابة الجواب في رأيه، صدق الله العظيم: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَيْنٌۭٔ ۝﴾ [يوسف ١٢، (٧٦)]. ثم أمر محمد أن يكتب هذا في ستين دفترًا وأن يحمل على عجلة إلى باب الحليفة، فأعجبه ذلك وعده من معاصر زمانه<sup>(٢)</sup>. وفي "شرح الأشباه" للسري: (قال علماؤنا: إذا كانت الواقعة مختلفاً فيها فالأفضل والمختار للمجتهد أن يطر بالدلائل ويطر إلى الراجح عنده، والمقلّد يأخذ بالتصنيف الأخير وهو السير إلا أن يختار المشايخ المتأخرون خلافاً فيجب العمل به ولو كان قول رفر).

(١) في شرح السير الكبير: (يضع العلم من عند نفسه).

(٢) في شرح السير الكبير: (إلى باب الخيفة، فقيل للخيفة: قد صنف محمد كتاباً يحمل على العجلة إلى الباب، فأعجبه ذلك وعده من معاصر آيامه).

وَيَجْمَعُ السِّتَّ كِتَابُ الْكَافِي لِلْحَاكِمِ الشَّهِيدَ فَهُوَ الْكَافِي  
أَقْوَى شُرُوحِهِ الَّذِي كَالشَّمْسِ مَسُوطُ شَمْسِ الْأُمَّةِ<sup>(١)</sup> السَّرْحَسِي  
مُعْتَمَدُ الْقَوْلِ لَيْسَ يُعْمَلُ بِخُلْفِهِ وَلَيْسَ عَنْهُ يُعَدَّلُ

### [بيان "الكافي" للحاكم الشهيد وميسوط السرخسي]

قال في "فتح القدير"<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup>: (إنَّ كتاب "الكافي" هو جمع كلام  
محمد في كتبه الست التي هي كتب ظاهر الرواية) انتهى.  
وفي "شرح الأشباه" للعلامة إبراهيم البكري: (اعلم أنَّ من كتب  
مسائل الأصول كتاب "الكافي" للحاكم الشهيد وهو كتاب معتمد في نقل

(١) قوله: (ميسوط شمس الأمة السرخسي) فيه تعبير اقتضاه الوزن، فإنه منقَّب  
بـ"شمس الأئمة" جمع إمام.

فائدة: لقب بشمس الأئمة جماعة من أئمتنا منهم شمس الأئمة الحلواني ومنهم تلميذه  
شمس الأئمة السرخسي ومنهم شمس الأئمة محمد عبد الستار الكردي ومنهم  
شمس الأئمة بكر بن محمد الررجري ومنهم ابنه شمس الأئمة عماد الدين عمر بن  
بكر بن محمد الررجري ومنهم شمس الأئمة اليهقي ومنهم شمس الأئمة  
الأوزجدي واسمه محمود وكثيراً ما يلقب بشمس الإسلام، كذا في حاشية نوح  
أملدي على الدرر والعرر في فصل المهر.

(٢) "الفتح"، كتاب الرصاع، ٣/٣٠٤، ملخصاً.

(٣) قوله. (وغيره) مثل محجة الخالق. (انظر "محجة الخالق"، كتاب الطلاق، باب الكتابات  
في الطلاق، ٣/٣٤)

المذهب، شرحه جماعة من المشايخ منهم شمس الأئمة السرخسي وهو المشهور بمبسوط السرخسي) انتهى.

قال الشيخ إسماعيل البابلي<sup>(١)</sup>: (قال العلامة الطرسوسي: "مبسوط السرخسي" لا يعمل بما يخالفه ولا يركن إلّا إليه ولا يفتي ولا يعول إلّا عليه) انتهى.

وذكر التميمي<sup>(٢)</sup> في طبقاته<sup>(٣)</sup> أشعاراً كثيرة في مدحه منها ما أنشده

لبعضهم:

عَلَيْكَ بِمُسْوَطِ السَّرْحَسِيِّ أَنَّهُ هُوَ النُّحْرُ وَالذُّرُّ الْفَرِيدُ مَسَائِلُهُ<sup>(٤)</sup>  
وَلَا تَعْتَمِدُ إِلَّا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُجَابُ بِإِعْطَاءِ الرُّغَائِبِ سَائِلُهُ

(١) قوله: (الشيخ إسماعيل البابلي). أي، الشيخ إسماعيل بن عبد العلي بن إسماعيل البابلي. فقيه ومفسر ومحدث. من تصانيفه: الأحكام شرح درر الأحكام لمسلا خسرو في فروع الفقه الحنفي ومطومة في علم الفرائض والإيصاح في بيان الستة وغيرها (ت ١٠٦٢هـ). (انظر معجم المؤلفين، ٢/٢٧٧)

(٢) قوله: (التميمي): أي الشيخ تقي الدين بن عبد العادر التميمي العربي القاصي المصري الحنفي فقيه متأدب. وله من الكتب حاشية على شرح الألفية لابن مالك والسيف البراق عن عقي الولد العاق والطبقات السية في تراجم الحنفية ومختصر بتيمة الدهر للثعالبي وغيرها (ت ١٠١٠هـ).

(هدية العارفين، ١/٢٤٥، والأعلام، ٢/٨٥)

(٣) قوله: (في طبقاته): أي: في الطبقات السّية في تراجم الحنفية.

(٤) في د: (الفريد شمائله).



قال العلامة الشيخ هبة الله البعلبي في شرحه على "الأشباه": "المبسوط" للإمام الكبير محمد بن محمد بن أبي سهل السرخسي أحد الأئمة الكبار المتكلم الفقيه الأصولي لزم شمس الأئمة عبد العزيز الحلواني، وتخرّج به حتى صار أنظر أهل زمانه وأخذ بالتصنيف<sup>(١)</sup> وأملى "المبسوط" نحو خمسة عشر مجلداً وهو في السجن بأوزجند بكلمة<sup>(٢)</sup>، كان فيها من الناصحين توفي سنة أربعمائة وتسعين

---

(١) في د: (أخذ في التصنيف).

(٢) قوله. (وأملى المبسوط... إلخ) وكان سبب حبسه على ما في ردّ المحتار والبحر عن المعراج: "لَمَّا أُخْرِجَ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ مِنَ السَّجْنِ رَوَّجَ السُّلْطَانُ أَمَهَاتِ الْأَوْلَادِ مِنْ خُدَّامِهِ الْأَحْرَارِ، فَسَأَلَ الْعُلَمَاءَ عَنْ مَدَّةِ، فَقَالُوا: نَعَمْ مَا فَعَلْتَ، فَقَالَ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ لَهُ: أَعْطَيْتُ؛ لِأَنِّي تَحْتَ كُلِّ عَادِمٍ حُرَّةٌ وَهَذَا تَرَوُّجُ الْأُمَّةِ عَلَى الْحُرَّةِ، فَقَالَ السُّلْطَانُ: أَعَفَيْتُ وَأَجَدَّدَ الْعَقْدَ فَسَأَلَ الْعُلَمَاءَ، فَقَالُوا: نَعَمْ مَا فَعَلْتَ، فَقَالَ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ لَهُ: أَعْطَيْتُ؛ لِأَنِّي الْعِدَّةُ تَحِبُّ عَلَيْهِمْ بَعْدَ الْإِعْتِقَاقِ، فَكَانَ تَرْوِيجُ الْمَعْتَدَةِ مِنَ الْعَبْرِ فَأَسَى اللَّهُ تَعَالَى الْعُلَمَاءَ الْجَوَابَ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ لِيُظْهَرَ فَضْلَ شَمْسِ الْأَئِمَّةِ اهـ. ولكن حكاهما محبُّ الدين بن الشحنة فيما كتبه على الهداية على غير هذا الوجه وهو أنه لما عَظَّمَاهُ فِي الثَّانِيَةِ أَعْرَاهُ عَلَيْهِ الْقَاصِي فَحَبَسَهُ وَأَنَّ هَذَا كَانَ سَبَبَ حَبْسِهِ وَأَنَّ الْقَاصِي حِينَئِذٍ كَانَ مَخْرَجَ الْإِسْلَامِ الْبُرْهَوِي وَإِنْ طَلَبْتَهُ وَعُلَمَاءُ عَصْرِهِ لَا يَقْضِعُونَ عَنْهُ وَلَا يَتْرَكُونَ الْإِسْتِغْنَاءَ عَلَيْهِ فَمَسَعُوا عَنْهُ كَتَبَهُ فَأَمَلَى الْمَبْسُوطَ مِنْ حِفْظِهِ وَقِيلَ: كَانَ سَبَبَ حَبْسِهِ أَنَّ السُّلْطَانَ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الرِّعْيَةِ مَظْلَمَةً كَبِيرَةً ثُمَّ تَرَكَ بَعْضُهَا، فَمَدَحَهُ الْقَاصِي فَأَكْرَمَ عَلَيْهِ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ، فَقَالَ لَا يَمْدَحُ إِذَا تَرَكَ جَمِيعَهُ فَكَيْفَ يَتْرَكُ بَعْضَهُ فَحَبَسَهُ. (انظر ردّ المحتار، كتاب الطلاق، باب العدة، ١٨٥/٥)

[المبسوطات للحنفية]

وللحنفية مبسوطات كثيرة منها لأبي يوسف وللمحمد ويسمى مبسوطه بالأصل و"مبسوط الجرجاني" ولخواهر راده ولشمس الأئمة الحلواني ولأبي اليسر البزدوي<sup>(١)</sup> ولأخيه علي البزدوي وللسيد ناصر الدين السمرقندي<sup>(٢)</sup> ولأبي الليث نصر بن محمد. وحيث أطلق "المبسوط" فالمراد به "مبسوط السرحسي" هذا وهو شرح "الكافي"، و"الكافي" هذا هو "كافي الحاكم الشهيد" العالم الكبير محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله ولي قضاء بخارى<sup>(٣)</sup> ثم ولاه الأمير المجيد صاحب خراسان وراثته، سمع

(١) قوله: (أبي اليسر البزدوي): أي الإمام محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن مجاهد أبو اليسر الردي أخو الإمام علي صاحب التصيف في الأصول ويكنى بأبي اليسر ليسر تصانيفه، له أصول الدين وغيره (ت ٤٩٣هـ)

(تاج التراجم، ٢٢/١، وهديّة العارفين، ٧٧/٢، والفوائد الهية، ص ١٨٨)

(٢) قوله: (ناصر الدين السمرقندي): أي: الشيخ الإمام ناصر الدين أبو القاسم محمد بن يوسف بن المديني الحسبي السمرقندي الحنفي، المعروف بأبي القطن. صنف بلوغ الأرب من تحقيق استعارات العرب، وجامع الفتاوى ويسمى أيضاً بالجامع الكبير، وخلاصة المفتي في الفروع، ورياض الأخلاق، وفتح العلق هي التوحيد ومبسوط في الفروع وغيرها (ت ٥٥٦هـ). (هديّة العارفين، ٩٤/٢)

(٣) قوله. (بخارى). وهي -بضم الباء- أعظم مدد ما وراء النهر وأجلّها يُعبر إليها من أمل الشط ويبيها وبين جيحون يومان من هذا الوجه وكانت قاعدة مدك السامانية. وإنها مدينة قديمة بزهة كثيرة البساتين واسعة الفواكه جديتها عهدي يفواكهها تحمّل إلى مرو، اه معجم البلدان.

## شرح عقود رسم المفتي

الحديث من كثيرين وجمع كتب محمد بن الحسن في مختصره، هذا ذكره الذهبي<sup>(١)</sup> وأثنى عليه<sup>(٢)</sup>.

وقال الحاكم<sup>(٣)</sup> في "تاريخ نيسابور": (ما رأيتُ في جملة من كتبتُ عنهم من أصحاب أبي حنيفة أحفظ للحديث وأهدى برسومه وأفهم له منه، قُتل ساجداً في ربيع الآخر سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة).

قلت: وللحاكم الشهيد "المختصر" و"المتقى"<sup>(٤)</sup> و"الإشارات" وغيرها. وقول السرخسي: فرأيتُ الصواب في تأليف "شرح المختصر"، لا يدلُّ على أنَّ مسوط السرخسي شرح المختصر لا "شرح الكافي" كما

---

(١) قوله. (الذهبي): أي: الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني المصري الذهبي، حافظ محدث مؤرخ. من مصنفاته: تاريخ الإسلام في أثنى عشر مجلداً والبيان في مناقب عثمان بن عفان وتذكرة الحفاظ وغيرها (ت ٥٧٤٨هـ). (هدية العارفين، ١٥٤/٢-١٥٥)

(٢) قوله: (وأثنى عليه): أي: في تذكرة الحفاظ وغيره، انظر من تذكرة الحفاظ "نطفة السادسة، ٢١٤/١".

(٣) قوله (الحاكم): أي: الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ابن يعيم بن الحكم الصبي الطهماني النيسابوري الشافعي المعروف بابن البيع، محدث، حافظ مؤرخ، له: من تصانيفه الكثيرة: المستدرک، تاريخ نيسابور، الإكمال في الحديث، تراجم الشيوخ، وفضائل فاطمة الزهراء وغيرها (ت ٤٠٥هـ). (شذرات الذهب، ٣٣/٥-٣٤، ومعجم المؤلفين، ٤٦٩/٣)

(٤) قوله: (المتقى) في ردِّ المختار (١/١٦٦) عن المتقى. (أنه من كتب المذهب أيضاً إلا أنَّ فيه بعض الوادر)

توهمه الخمر الرملي في حاشية "الأشباه"<sup>(١)</sup>، فإنَّ "الكافي" مختصر أيضاً؛ لأنه اختصر فيه كتب ظاهر الرواية كما علمت، وقد أكثر النقل في "غاية البيان" عن "الكافي" بقوله: قال الحاكم الشهيد في مختصره المسمّى بـ"الكافي"، والله تعالى أعلم<sup>(٢)</sup>.

---

(١) قوله: (حاشية الأشباه): وهي «مرهة الراطر على الأشباه والبطائر».

(٢) سقط من د: (والله تعالى أعلم).

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ جَاءَتْ رَوَايَاتٌ غَدَتْ مُنْفَعَةً  
اخْتَارَ مِنْهَا بَعْضُهَا وَالْبَاقِي يَحْتَارُ مِنْهُ سَائِرُ<sup>(١)</sup> الرِّفَاقِ  
فَلَمْ يَكُنْ لغيرِهِ جَوَابٌ كَمَا عَلَيْهِ أَقْسَمَ الْأَصْحَابُ

### [هل يصح أن يكون للمجتهد قولان في مسألة؟]

اعلم بأنّ المنقول عن عامة العلماء في كتب الأصول: أنّه لا يصحّ في مسألة لمجتهد قولان للتناقض، فإن عرف المتأخّر منهما تعيين كون ذلك رجوعاً وإلاً وجب ترجيح المجتهد بعده بشهادة قلبه كما في بعض كتب الحنفية المشهورة، وفي بعضها: أنّه إن لم يعرف تأريخ فإن نقل في أحد القولين عنه ما يقويه فهو الصحيح عنده وإلاً فإن وجد متبع بدع الاجتهاد في المذهب رجح بما مرّ من المرجحات إن وجد وإلاً يعمل بأيهما شاء بشهادة قلبه، وإن كان عامياً اتبع فتوى المعتمد فيه الأتقى الأعلم، وإن كان متفقهاً تبع المتأخّرين وعمل<sup>(٢)</sup> بما هو أصوب وأحوط<sup>(٣)</sup> عنده، كذا في التحرير<sup>(٤)</sup> للمحقق ابن الهمام.

(١) قوله (سائر). بمعنى باقي أو جميع على خلاف بسطه في دُرّة العواصم (ردّ

استحار، ١/١٣٩)

(٢) في التحرير: (وعنم)

(٣) في د: (وأحفظ) وهو خطأ.

(٤) انظر التحرير، الباب الخامس في القياس، مسألة الجبائي، ويسب إلى المعتزلة...

إلح، ٣/٤٤٤-٤٤٥.

[وجوه الاختلاف في الرواية عن الإمام الأعظم رحمه الله تعالى]  
واعلم أنَّ اختلاف الروایتين بس من باب اختلاف القولين؛ لأنَّ القولين نصَّ المجتهد عليهما بخلاف الروایتين، فالاختلاف في القولين من جهة المقول عنه لا الناقل، والاختلاف في الروایتين بالعكس كما ذكره المحقق ابن أمير حاح في شرح "التحرير"<sup>(١)</sup>.  
لكن ذكر<sup>(٢)</sup> بعده عن الإمام أبي بكر اليفي في "الدرر"<sup>(٣)</sup>: (أنَّ الاختلاف في الرواية عن أبي حنيفة من وجوه:

١. منها: العطف في السماع كأن يجيب بحرف النفي إذا مثل عن حادثة ويقول: لا يجوز، فيشبهه على الراوي فيقل ما سمع.
٢. ومنها: أن يكون له قول قد رجع عنه ويعلم بعض من يختلف إليه رجوعه فيروي الثاني والآخر لم يعلمه فيروي الأوّل
٣. ومنها: أن يكون قال أحدهما على وجه القياس والآخر على وجه الاستحسان فيسمع كلّ واحد أحدهما فيقل كما سمع.

قوله: (التحرير): أي في أصول الفقه للشيخ الإمام كمال الدين محمد بن عيد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام الحنفي (ت ٨٦١هـ).

(كشف الظنون، ٢/٢٠٣٤، ومعجم المؤلفين، ٣/٤٦٩)

(١) انظر شرح التحرير = التقرير والتحبير، ٣/٤٤٦.

(٢) قوله: (لكن ذكر): أي: ذكر المحقق ابن أمير الحاح في شرح التحرير، انظر التقرير والتحبير، ٣/٤٤٦.

(٣) في التقرير والتحبير: (في الدرر).

٤. ومنها: أن يكون الجواب في المسألة من وجهين من جهة الحكم ومن جهة الاحتياط فيقل كل كما سمع، انتهى.

قلت: فعلى ما عدا الوجه الأول يكون الاختلاف في الروايتين من جهة المنقول عنه أيضاً لا إنشاء الاختلاف فيهما على اختلاف القولين المرويين فيكونان من باب واحد ويؤيده أن ناقل الروايتين قد يكون واحداً، فإن إحدى الروايتين قد تكون في كتاب من كتب الأصول والأخرى في كتب النوادر بل قد يكون كل منهما في كتب الأصول والكل من جمع واحد وهو الإمام محمد رحمه الله تعالى، وهذا يناهض الوجه الأول ويعد الوجه الثاني فالأظهر الاقتصار على الوجهين الأخيرين، لكن لا في كل فرع اختلفت فيه الرواية بل بعض ذلك قد يكون لأحدهما والبعض الآخر للآخر لكن هذا إنما يتأتى فيما يصلح أن يكون فيه قياس واستحسان أو احتياط وغيره، نعم يتأتى الوجهان الأولان فيما إذا اختلف الراوي. وقد يقال: إن من وجوه الاختلاف أيضاً.

٥. تردد المحدث في الحكم لتعارض الأدلة<sup>(١)</sup> عنده بلا مرجح.

٦. أو لاختلاف رأيه<sup>(٢)</sup> في مدلول الدليل الواحد فإن الدليل قد يكون محتملاً لوجهين أو أكثر فيسي على كل واحد جواباً، ثم قد يرجح عنده أحدهما فيسب إليه، ولهذا تراهم يقولون. قال أبو حنيفة كذا وفي رواية عنه كذا.

---

(١) في د. (لتعارض المحدث).

(٢) في د: (لاختلافه).

٧. وقد لا يترجح عنده أحدهما فيستوي رأيه فيهما ولذا تراهم يحكون عنه في المسألة القولين على وجه يفيد تساويهما عنده فيقولون: وفي المسألة عنه روايتان أو قولان.

وقد قدمنا عن الإمام القرافي: أنه لا يحلّ الحكم والإفتاء بغير الرجوع لمجتهد أو مقلد إلا إذا تعارضت الأدلة عند المجتهد وعجز عن الترجيح، أي: فإنّ له الحكم بأيّهما شاء لتساويهما عنده، وعلى هذا فيصحّ نسبة كلّ من القولين إليه لا كما يقوله بعض الأصوليين من أنّه لا ينسب إليه شيء منهما، وما يقوله بعضهم من اعتقاد نسبة أحدهما إليه؛ لأنّ رجوعه عن الآخر غير معين؛ إذ الفرص تساويهما في رأيه وعدم ترجّح أحدهما على الآخر نعم إذا ترجح عنده أحدهما مع عدم إعراضه عن الآخر ورجوعه عنه ينسب إليه الرجوع عنده ويذكر الثاني رواية عنه. أمّا لو أعرض عن الآخر بالكلية لم يبق قولاً له بل يكون قوله هو الرجوع فقط.

لكن لا يرتفع الخلاف في المسألة بعد الرجوع كما قاله بعض الشافعية وآيده بعضهم بأنّ أهل عصر إذا أجمعوا<sup>(١)</sup> على قول بعد اختلافهم فقد حكى الأصوليون قولين في ارتفاع الخلاف السابق<sup>(٢)</sup> فما لم يقع فيه إجماع أولى. لكن ما ذكر في كتب الأصول عندما من أنّه لا يمكن أن يكون

(١) في د: (اجتمعوا)

(٢) قوله: (ارتفاع الخلاف السابق)؛ اختلف أئمّة الثلاثة في ذلك، فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يرفع وعند محمد رحمه الله تعالى يرفع، كما في فتح القدير والبدائع والبحر وغيرها.



للمجتهد قولان - كما مرّ - بهافي ذلك؛ لأنه مبني فيما يظهر على ما ذكروا في تعارض الأدلة أنه إذا وقع التعارض بين آيتين يصار إلى الحديث فإن تعارض إلى أقوال الصحابة فإن تعارضت فيلجأ القياس فإن تعارض قياسان ولا ترجيح فإنه يتحرّى فيهما ويعمل بشهادة قلبه، فإذا عمل بأحدهما ليس له العمل بالآخر إلاّ بدليل فوق التحرّي، قالوا: وقال الشافعي: يعمل بأيهما شاء من غير تحرّ، ولهذا صار له في المسألة قولان وأكثر. وأمّا الروايتان<sup>(١)</sup> عن أصحابنا في مسألة واحدة، فإنما كانتا في وقتين فأحدهما صحيحة دون الأخرى لكن لم تعرف المتأخّرة منهما) انتهى.

وعلى هذا فما يقال: فيه عن الإمام روايتان، فلعدم معرفة الأخير وما يقال فيه: وفي رواية عنه كذا، إمّا لعدمهم بأنها قوله الأوّل أو لكون هذه الرواية رويت عنه في غير كتب الأصول وهذا أقرب.

لكن لا يخفى أنّ ما ذكروه في بحث تعارض الأدلة مشكل؛ لأنه يلزم منه أن يكون ما فيه روايتان عن الإمام لا يجوز فيه العمل بواحدة منهما لعدم العلم بالصحيحة من الباطلة منهما وأنه لا يسبب إليه شيء منهما كما مرّ عن بعض الأصوليين مع أنّ ذلك واقع في مسائل لا تحصى، وبراہم يرجّحون إحدى الروايتين على الأخرى ويسبونها إليه، فالذي يظهر ما مرّ عن الإمام البليغي من بيان تعدّد الأوجه في اختلاف الرواية عن الإمام مع زيادة ما ذكرناه من تردّده في الحكمين واحتمال كلّ منهما في رأيه مع عدم مرجّح عنده لأحدهما من دليل أو تحرّ أو غيره، فتأمّل.

(١) في د: (أو أكثر. وأمّا الرواية).

ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ الَّذِي قَلَّاهُ أَكْثَرَ اطِّرَادًا مِنَ الْأَوْجْهِ الْأَرْبَعَةِ الْمَارَّةِ فِي اخْتِلَافِ الرِّوَايَتَيْنِ لَشُمُولِهِ مَا فِيهِ اسْتِحْسَانٌ أَوْ احْتِيَاظٌ<sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُ.

**[إِنَّمَا أَقْوَالُ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ هِيَ أَقْوَالُهُ حَقِيقَةٌ]**

إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ: أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ شِدَّةِ احْتِيَاظِهِ وَوَرَعِهِ وَعِلْمِهِ بِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ<sup>(٢)</sup> مِنْ آثَارِ الرَّحْمَةِ<sup>(٣)</sup> قَالَ لِأَصْحَابِهِ: إِنْ

(١) فِي د: (أَوْ اطِّرَادًا) وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٢) قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ): أَي: بَيْنَ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْمَرْوَعِ لَا مُطْلَقَ الْاِخْتِلَافِ. (رد المحتار، ١٦٠/١)

(٣) قَوْلُهُ: (مِنْ آثَارِ الرَّحْمَةِ): فَإِنَّ اخْتِلَافَ أَئِمَّةِ الْهُدَى تَوْسِعَةُ لِلنَّاسِ كَمَا فِي أَوَّلِ التَّارِيخِيَّةِ، وَهَذَا يَشِيرُ إِلَى الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ وَهُوَ (اِخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةً)، قَالَ فِي الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ: رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَدِّ مَقْطَعٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا بِمَقْطَعٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَهْمَا أُوتِيتُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَالْعَمَلُ بِهِ لَا عُدْرَ لِأَحَدٍ فِي تَرْكِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَسَّةٌ مِنْ مَاضِيَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ سَّةٌ مِنْ مَاضِيَةٍ فَمَا قَالَ أَصْحَابِي، إِنَّ أَصْحَابِي بِمَرَلَةِ الْحُجُومِ فِي السَّمَاءِ، فَأَيُّمَا أَحَدُكُمْ بِهِ اهْتَدَيْتُمْ، وَاخْتِلَافُ أَصْحَابِي لَكُمْ رَحْمَةٌ)، وَأُورِدَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْمُخْتَصَرِ بِمَقْطَعٍ: (اِخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ لِلنَّاسِ)، وَقَالَ مَلَا عَلِي الْقَارِي: إِنَّ السِّيُوطِيَّ قَالَ: أَخْرَجَهُ بَصْرَ الْمُقَدِّسِيِّ فِي الْحُجَّةِ وَالْبَيْهَقِيِّ فِي الرِّسَالَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ بِعَبْرِ سَدِّ، وَرَوَاهُ الْحَلِيمِيُّ وَالْقَاضِي حُسَيْنٌ وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَعَمْرُهُمْ، وَلَعَلَّهُ خَرَجَ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْحِفَاطِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ إِلَيْنَا.

وَيَقُلُّ السِّيُوطِيُّ عَنْ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَرِيرِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا سَرَّيْتُ لَوْ أَنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَخْتَلَفُوا؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَخْتَلَفُوا لَمْ تَكُنْ رِخْصَةً. وَأَخْرَجَ الْخَطِيبُ أَنَّ هَارُونَ الرَّشِيدَ قَالَ لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! يَكُتُبُ هَذِهِ الْكُتُبُ

توجه لكم دليل<sup>(١)</sup> فقولوا به<sup>(٢)</sup>، فكان كل يأخذ برواية عنه<sup>(٣)</sup> ويرجحها كما حكاها في "الدر المختار"<sup>(٤)</sup>. وفي "الولوالحجة"<sup>(٥)</sup> من كتاب الجبايات<sup>(٦)</sup>: (قال أبو يوسف: ما قلت قولاً خالفت فيه أبا حنيفة إلا قولاً قد كان قاله، وروي عن رفر أنه قال: ما خالفت أبا حنيفة في شيء إلا قد قاله ثم رجع

يعني. مؤلفات الإمام مالك- وشرحها في آفاق الإسلام لحمل عليها الأمة، قال: يا أمير المؤمنين! إن اختلاف العلماء رحمة من الله تعالى على هذه الأمة، كل يتبع ما صح عنه، وكلهم على هدى، وكل يريد الله تعالى. (رد المختار، ١٦٠/١-١٦٢)  
(١) قوله: (إن توجه لكم دليل): أي: ظهر لكم في مسألة وجه الدليل على غير ما أقول، ط. (رد المختار، ١٥٨/١).

(٢) قوله: (فقولوا به): وكان كذلك، فحصل المخالفة من الصاحبين في نحو ثلث المذهب، ولكن الأكثر في الاعتماد على قول الإمام، ط. (رد المختار، ١٥٨/١-١٥٩).  
(٣) قوله: (فكان كل يأخذ برواية عنه): أي: فليس لأحد منهم قول خارج عن أقواله. (رد المختار، ١٥٩/١)

(٤) انظر "الدر المختار"، مقدمة، ١٥٨/١-١٦٠

(٥) قوله: (الولوالحجة) أي الفتاوى الولوالحجة لظهير الدين أبي الفتح عبد الرشيد بن أبي حنيفة نعمان بن عبد الرزاق بن عبد الله الولوالحي فقيه حنفي (ت. ٥٤٠هـ). و"لوالح": بفتح الواو وسكون اللام والجيم من أعمال بدحشان. (كشف الظنون، ١٢٣٠/٢، وهدية العارفين، ٥٦٨/١)

وانظر "الفتاوى الولوالحجة"، كتاب الديات، الفصل الثاني، ٣١١/٥.

(٦) قوله: (كتاب الجبايات). هكذا في السح، ولكن لم يثر عليه في كتاب الجبايات، بل إنما هو في كتاب الديات عليه حرر، والله تعالى أعلم.

عنه، فهذا إشارة إلى أنهم ما سلكوا طريق الخلاف بل قالوا ما قالوا عن اجتهاد ورأي اتباعاً لما قاله أستاذهم أبو حيفة) انتهى.

وفي آخر "الحاوي القدسي"<sup>(١)</sup>: (وإذا أخذ بقول واحد منهم يعلم قطعاً أنه يكون به أخذاً بقول أبي حيفة، فإنه روي عن جميع أصحابه من الكبار كأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن أنهم<sup>(٢)</sup>) قالوا: ما قلنا في مسألة قولاً إلا وهو روايتنا عن أبي حيفة، راقسموا عليه أيماناً علاناً فلم يتحقق إذن في الفقه جواب ولا مذهب إلا له كيف ما كان، وما نسب إلى غيره إلا بطريق المجاز للموافقة)، انتهى.

فإن قلت: إذا رجع المجتهد عن قول لم يبق قولاً له؛ لأنه صار كالحكم المسحوك كما سيأتي حينئذ فما قاله أصحابه<sup>(٣)</sup> مخالفين له فيه ليس مذهبه بل صارت أقوالهم مذاهب لهم، فكيف تسب إليه؟! والجواب: إنما قلنا أبا حيفة ولدا نسب إليه دون غيره.

---

(١) قوله: (الحاوي القدسي): أي: في العروع: لنقاصي جمال الدين أحمد ابن محمد بن نوح القابسي، العرنوي، الحمي، (ت ٥٥٩٣هـ). (كشف الطون، ٦٢٧/١) وانظر من الحاوي القدسي فصل، ٥٦٣/٢.

(٢) في "الحاوي القدسي"، ٥٦٣/٢: (وإذا أخذ بقول واحد منهم يعلم قطعاً أنه يكون أخذه به أخذاً بقول أبي حيفة، فإنه روي عن جميع أصحاب أبي حيفة من الكبار كأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن قالوا. إلخ)

(٣) هي د: (أصحابنا).

قلت: قد كنتُ استشكلتُ ذلك<sup>(١)</sup> وأجبتُ عنه في حاشيتي "ردّ المختار"<sup>(٢)</sup> على "الدرّ المختار": (بأنّ الإمام لمّا أمر أصحابه بأن يأخذوا من أقواله بما يتّجه لهم منها الدليل عليه صار ما قالوه قولاً له لا بتأثّر على قواعده التي أسّسها لهم، فلم يكن مرجوعاً عنه من كلّ وجه.

### [معنى قول أبي حنيفة: إذا صحّ الحديث فهو مذهبي]

ونظير هذا ما نقله العلامة البيري في أوّل شرحه على "الأشباه" عن "شرح الهداية" لابن الشحنة الكبير<sup>(٣)</sup> والد شارح الوهبانية<sup>(٤)</sup> وشيخ ابن الهمام

(١) في د: (استشكلتُ عن ذلك).

(٢) "ردّ المختار"، مقدمة، مطلب: صحّ عن الإمام أنّه قال: إذا صحّ الحديث فهو مذهبي، ١/١٥٩-١٦٠.

(٣) قوله: (شرح الهداية) هو «نهاية النهاية في شرح الهداية»: لأبي الفصل محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمود، محبّ الدين المعروف بابن الشحنة الصغير التحلي (ت ٨٩٠هـ). (انظر كشف الظنون، ٢/٢٠٣٦).

(٤) قوله: (شارح الوهبانية) أي: قاضي القضاة شيخ الإسلام عبد البر بن محمد المعروف بابن الشحنة الحلبي (ت ٩٢١هـ).

و«الوهابية» هي مظلومة ابن وهاب في فروع الحمية وهو الشيخ عبد الوهاب بن أحمد بن وهاب المشقي (ت ٧٦٨هـ) وهي فصيحة رائعة من بحر الطويل صمّمها عرائب المسائل وهي نظم جيد متمكّن في أربعمئة بيت، سمّاها «فيد الشرائد ونظم الفرائد»، أخذها من ستة وثلاثين كتاباً ورتبها على ترتيب الهداية ثم شرحها في مجلدين وسماه «عقد الفلاند في حلّ فيد الشرائد».

ونصّه: إذا صحّ الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهبه، ولا يخرج مقلده عن كونه حقيقياً بالعمل به، فقد صحّ عن أبي حيفة أنّه قال: إذا صحّ الحديث فهو مذهبي<sup>(١)</sup>. وقد حكى ذلك الإمام ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>.....

وقد شرحها العلامة عبد البرّ وسماها «تفصيل عقد الفوائد بتكميل قيد الشرائد»، وهو شرح مقبول ذكر فيه: أنّ المصنف أطب في شرحه بتوجيه المسائل وأنّه لم يتعرض إليه، لكن راد فيه: ما أهمه وألحق به فروعاً غريبة غير ما عسر فهمه من بعض أبياته بأوضح منه، وسماه «تفصيل عقد الفوائد بتكميل قيد الشرائد».

(انظر كشف الظنون، ٢/٢٠٣٦)

(١) قوله: (إذا صحّ الحديث فهو مذهبي): قال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في العناوى الرصوية، (٢٧/٦١-٨٨):

أقول: يريد الصّحة فقهاً ويستحيل معرفتها إلّا للمجتهد لا الصّحة المصطلحة عند المحدثين كما يبيّنه في «الفصل الموهبي» بدلائل قاهرة يتعيّن استعادتها. وانظر للتفصيل الرسالة «الفصل الموهبي» في معنى إذا صحّ الحديث فهو مذهبي من العناوى الرصوية.

(٢) قوله: (ابن عبد البرّ) أي: الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرّ النمري القرطبي المالكي، من كبار حفاظ الحديث مؤرخ أديب بحاث. يقال له حافظ العرب. من كتبه: العقل والعقلاء والاستيعاب في تراجم الصحابة، وجامع بيان العلم وفضله، والانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء والإحصاف فيما بين العلماء من الاختلاف وغيرها (ت٥٤٦٣).

(شذرات الذهب، ٥/٢٦٦-٢٦٩)

عن أبي حنيفة وغيره من الأئمة انتهى. ونقله أيضاً الإمام الشعراوي<sup>(١)</sup> عن الأئمة الأربعة.

قلت: ولا يخفى أن ذلك لمن كان أهلاً للنظر في الصوص ومعرفة محكمها من مسوئها، وإذا نظر أهل المذهب في الدليل وعملوا به صحّ سته إلى المذهب لكونه صادراً بإذن صاحب المذهب؛ إذ لا شك أنه لو علم بضعف دليله رجع عنه<sup>(٢)</sup> واتبع الدليل الأقوى، ولذا ردّ المحقق ابن الهمام على [بعض]<sup>(٣)</sup> المشايخ حيث أفتوا بقول الإمامين بأنه لا يعدل عن قول الإمام إلا لضعف دليله<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: (الإمام الشعراوي): أي: الشيخ أبو محمد عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحنفي، سة إلى محمد ابن الحمة الشعراوي من علماء المتصوفين. من مؤلفاته: الأنوار القدسية في مارمة آداب العبودية، وتبیه الأعباء على فطرة من بحر علوم الأولياء، والجواهر والدرر، ودرر العواص في فتاوى سيدي علي الخواص، وفتح الوهاب في فصائل الآل والأصحاب، والميراث الشعراية المدخلة لجميع أقول الأئمة المجتهدين ومقلديهم هي الشريعة المحمدية في مجلدين مطبوع بمصر واليوافيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر وغيرها، (ت ٩٧٣هـ). (هدية العارفين، ١/٦٤١)

(٢) سقط من د: (رجع عنه).

(٣) زيادة من "رد المحتار".

(٤) قوله: (الإمام إلا لضعف دليله): قال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١/١٣٣-١٣٦):

أقول: هذا غير معقول ولا مقبول وكيف يظهر ضعف دليله في الواقع لضعفه في نظر بعض مقلديه وهؤلاء أئمة الاجتهاد المطلق مالك والشافعي وأحمد وبطراؤهم

رضي الله تعالى عنهم يطبقون كثيراً على خلاف الإمام وهو إجماع مبهم على ضعف دليله، ثم لا يظهر بهذا ضعفه ولا أن مذهب هؤلاء مذهبه، فكيف بمن دويهم ممن لم يلع رتبتههم؟! نعم هم عامنون في نظرهم بقوله العام فمعدرون بل مأجورون ولا يتبدل بذلك المذهب ألا ترى أن تحديد الرضاع بثلاثين شهراً دليله ضعيف بل ساقط عند أكثر المرجحين ولا يجوز لأحد أن يقول الاقتصار على عامين مذهب الإمام وتحريم حليمة الأب والابن رضاعاً نظر فيه الإمام البالغ رتبة الاجتهاد المحقق على الإطلاق وزعم أن لا دليل عليه بل الدليل قاض بحلها ولم أر من أصحابه عنه وقد تبعه عليه الشامي فهل يقال: إن تحليلهما مذهب الإمام كلاً بل بحث من ابن الهمام.

وليس فيما ذكر عن ابن الهمام إمام إلى ما ادعى من صحة مذهبه الإمام إنما فيه حوار العدول لهم إذا استصعبوا دليله وأين هذا من ذلك! نعم في الوجوه السابقة نصّح السبب إلى المذهب لإحاطة العلم بأنه لو وقع في زمه لقال به كما قال في "التبوير" لمسألة بهي الساء مطلقاً عن حضور المساجد على المذهب وهذه بكّة عمل منها المحقق الشامي ففسّر المذهب مذهب المتأخرين

هذا وأما نحن فلم نؤمر لا باعتناء كأولي الأبصار بل بالسؤال والعمل بما يقوله الإمام غير باحثين عن دليل سوى الأحكام فإن كان العدول للوجوه السابقة اشترك فيه الخواص والعوام، إذ لا عدول حقيقة بل عمل بقول الإمام وإن كان لدعوى ضعف الدليل اختص بمن يعرفه ولذا قال في "البحر". (قد وقع للمحقق ابن الهمام في مواضع الرد على المشايخ في الإفتاء بقولهما بأنه لا يعدل عن قوله إلا لضعف دليله لكن هو (أي: المحقق) أهل للنظر في الدليل ومن ليس بأهل للنظر فيه فعليه الإفتاء بقول الامام).



وأقول أيضاً، ينبغي تقييد ذلك بما إذا وافق قولاً في المذهب، إذ لم يأتوا في الاجتهاد فيما عرح عن المذهب بالكلية مما اتفق عليه أئمتنا؛ لأنَّ اجتهادهم أقوى من اجتهاده فانظروا أنهم رأوا دليلاً أرجح مما رآه حتى لم يعملوا به، ولهذا<sup>(١)</sup> قال العلامة قاسم في حق شيخه حاتمة المحققين الكمال ابن الهمام: لا يعمل بأبحاث شيخنا التي تخالف المذهب، وقال في "تصحيحه"<sup>(٢)</sup> على القدوري: (قال الإمام العلامة الحسن بن منصور بن محمود الأورجندي المعروف بقاضي حان في كتاب "الفتاوى" [له]<sup>(٣)</sup>: رسم المفتي في زماننا من أصحابنا إذا استفتي عن مسألة، إن كانت مروية عن أصحابنا في الروايات الطاهرة بلا خلاف بينهم، فإنه يسئل إليهم ويفتي بقولهم، ولا يخالفهم برأيه وإن كان مجتهداً متقياً؛ لأنَّ الظاهر أن يكون الحقّ مع أصحابنا ولا يعدوهم، واجتهاده لا يبلغ اجتهادهم، ولا ينظر إلى قول من خالفهم ولا تقبل حجته أيضاً؛ لأنهم عرفوا الأدلة وميّروا بين ما صحَّ وثبت وبين صده... إلخ). ثمَّ نقل<sup>(٤)</sup> نحوه عن "شرح برهان الأئمة"<sup>(٥)</sup>.....

(١) هي ٥: (لم يعمل به، ولدا)

(٢) "تصحيح القدوري"، ص ١٢٤-١٢٥.

(٣) زيادة من الأصل.

(٤) قوله: (ثمَّ نقل): أي: العلامة قاسم. (انظر "تصحيح القدوري"، ص ١٢٨-١٢٩)

(٥) قوله: (شرح برهان الأئمة): أي: للإمام برهان الأئمة عمر بن عبد العزيز بن ماره المعروف بالحسام الشهيد (ت ٥٣٦هـ). وهو المشهور المتداول اليوم من بين الشروح. (كشف الظنون، ١/١-٢، ومعجم المؤلفين، ٧).

على "أدب القضاء" للخصّاف<sup>(١)</sup>.

قلت: لكن ربّما عدلوا عما اتفق عليه أئمتنا لضرورة وبحوها كما مرّ في مسألة الاستتجار على تعليم القرآن وبحوه من الطاعات التي في ترك الاستتجار عليها ضياع الدين كما قرّره سابقاً فحينئذ يجوز الإفتاء بحلاف قولهم كما تذكره قريباً عن "الحاوي القدسي" وسيأتي بسطه أيضاً آخر الشرح عند الكلام على العرف

والحاصل أنّ ما خالف فيه الأصحاب إمامهم الأعظم لا يخرج عن مذهبه إذا رجّحه المشايخ المعترفون وكذا ما بناء المشايخ على العرف الحادث لتغيّر الزمان أو للضرورة وبحو ذلك<sup>(٢)</sup> لا يخرج عن مذهبه أيضاً؛ لأنّ ما رجّحه لترحّح دليله عندهم مأدون به من جهة الإمام، وكذا ما بنوه على تغيّر الزمان والضرورة باعتبار أنّه لو كان حيّاً لقال بما قالوه؛ لأنّ ما قالوه إنّما هو مبني على قواعده أيضاً فهو مقتضى مذهبه، لكن ينبغي أن لا يقال: قال أبو حنيفة كذا، إلّا فيما روي عنه صريحاً وإنّما يقال فيه: مقتضى مذهب

(١) قوله: (أدب القاضي للخصّاف): أي للإمام أبي بكر أحمد بن عمر بن مهدي الشيباني المعروف بالخصّاف (ت ٢٦١هـ). رتب على مائة وعشرين باباً وهو كتاب جامع غاية ما في الباب وبهاية ما رب الطلاب ولذلك تنقّوه بالقبول وشرحه فحول أئمة الفروع والأصول.

(هدية العارفين، ٤٩/١، وكشف الظنون، ١/١-٢).

(٢) قوله. (وبحو ذلك). مثل حدوث حرج أو تعامل أو مصلحة مهمة تجلب أو مفسدة ملمة تسلب، كما أفاده الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى.

أبي حنيفة كذا كما قسا ومثله تخريجات المشايخ بعض الأحكام من قواعده أو بالقياس على قوله، ومنه قولهم: وعلى قياس قوله بكذا يكون كذا<sup>(١)</sup>، فهذا كله لا يقال فيه: قال أبو حنيفة، نعم يصح أن يسمي مذهبه بمعنى أنه قول أهل مذهبه أو مقتضى مذهبه.

وعن هذا<sup>(٢)</sup> لما قال صاحب "الدرر والغرر" في كتاب القضاء<sup>(٣)</sup>: (إذا قضى القاضي في مجتهد فيه بخلاف مذهبه لا ينفذ. قال<sup>(٤)</sup>: أي: أصل المذهب كالحقني إذا حكم على مذهب الشافعي أو نحوه أو بالعكس، وأما إذا حكم الحنفي بمذهب أبي يوسف أو محمد أو نحوه من أصحاب الإمام فليس حكماً بخلاف رأيه)، انتهى.

والظاهر أن نسبة المسائل المخرجة إلى مذهبه أقرب من نسبة المسائل التي قال بها أبو يوسف أو محمد إليه؛ لأن المخرجة مبنية على قواعده وأصوله، وأما المسائل التي قال بها أبو يوسف ونحوه من أصحاب الإمام فكثير منها مبني على قواعد لهم خالفوا فيها قواعد الإمام؛ لأنهم لم يلتزموا قواعده كلها كما يعرفه من له معرفة بكتب الأصول. نعم قد يقال: إذا كانت أقوالهم روايات عنه -على ما مر- تكون تلك القواعد له أيضاً لابتناء تلك الأقوال عليها وعلى هذا أيضاً تكون نسبة التخريجات إلى مذهبه أقرب،

(١) سقط من د: (ومن قولهم: وعلى قياس قوله بكذا يكون كذا).

(٢) في د: (وعلى هذا).

(٣) "درر الحكم"، كتاب القضاء، ٤/١٠٩، مختصاً.

(٤) قوله: (قال): أي: الإمام البليغي صاحب الدرر.

لابتنائها على قواعد التي رجّحها وبني أقواله عليها فإذا قضى القاضي بما صحّ منها نفذ قضاؤه كما ينفذ بما صحّ من أقوال الأصحاب، فهذا ما ظهر لي تقريره في هذا الباب من فتح الملك الوهاب، والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

وَحَيْثُ لَمْ يُوجَدْ لَهُ اخْتِيَارٌ فَقَوْلُ يَعْقُوبَ هُوَ الْمُخْتَارُ  
ثُمَّ مُحَمَّدٌ فَقَوْلُهُ الْحَسَنُ ثُمَّ زُفَرٌ وَابْنُ زِيَادٍ الْحَسَنُ  
وَقِيلَ بِالتَّخْيِيرِ فِي فَتْوَاهُ إِنَّ خَالَفَ الْإِمَامَ صَاحِبَاهُ  
وَقِيلَ مِنْ دَلِيلِهِ أَقْوَى رُجِحَ وَذَا لِمُفْتٍ ذِي اجْتِهَادٍ الْأَصَحُّ

### [ترتيب التخيير في روايات المذهب ومعنى التخيير]

قد علمت مما<sup>(١)</sup> قرّناه آنفاً أنّ ما اتفق عليه أئمتنا لا يجوز لمجتهد في مذهبه أن يعدل عنه برأيه؛ لأنّ رأيهم أصحّ وأشهرُها إلى أنّهم إذا اختلفوا تقدّم ما اختاره أبو حنيفة سواء وافقه أحد أصحابه أو لا، فإن لم يوجد له اختيار قدّم ما اختاره يعقوب، وهو اسم أبي يوسف أكر أصحاب الإمام وعادة الإمام محمد أنّه يذكر أبا يوسف بكنيته إلّا إذا ذكر معه أبا حنيفة فإنّه يذكره باسمه العلم فيقول: "يعقوب عن أبي حنيفة"، وكان ذلك بوصية من أبي يوسف تأديباً مع شيخه أبي حنيفة رحمهم الله تعالى جميعاً ورحمنا بهم وأدام بهم النفع إلى يوم القيامة.

وحيث لم يوجد لأبي يوسف اختيار قدّم قول محمد بن الحسن أجل أصحاب أبي حنيفة بعد أبي يوسف، ثمّ بعده يقدم قول زفر والحسن بن زياد فقولهما في رتبة واحدة، لكن عبارة "النهر"<sup>(٢)</sup>: .....

(١) في أوب وج: (وقد علمت ما).

(٢) النهر المائق، كتاب القضاء، ٥٩٩/٣، ملخصاً.

(ثُمَّ يَقُولُ الْحَسَنُ<sup>(١)</sup>)، وَقِيلَ: إِذَا خَالَغَهُ أَصْحَابُهُ وَانْفَرَدَ بِقَوْلٍ يَتَحَيَّرُ الْمَفْتِي، وَقِيلَ: لَا يَتَحَيَّرُ إِلَّا الْمَفْتِي الْمُحْتَنِدُ فَيُحْتَارُ مَا كَانَ دَلِيلُهُ أَقْوَى<sup>(٢)</sup>).

قال في "الفتاوى السراجية"<sup>(٣)</sup>: (ثُمَّ الْفَتَاوَى عَلَى الْإِطْلَاقِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَيْفَةَ، ثُمَّ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ، ثُمَّ قَوْلِ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ قَوْلِ رُفْرِ وَالْحَسَنِ بْنِ رِيَادٍ، وَقِيلَ<sup>(٤)</sup>: إِذَا كَانَ أَبُو حَيْفَةَ فِي جَانِبٍ وَصَاحِبَاهُ فِي جَانِبٍ فَالْمَفْتِي

وقوله: (وعبارة النهر... إلخ): أي: لإفادة أن رتبة الحسن بعد زفر، بخلاف عبارة من التوير الآتية فإنَّ عظمه بالواو يعيد أنَّهما في رتبة واحدة، وعبارة التوير هي المشهورة هي الكعب (رد المحتار، ٣٩/٨)

(١) قوله (ثم يقول الحسن) قال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرضوية (١٧٧/١) أقول: وهو حسن فإنَّ مكانة رفر مما لا يكره، لكن قال الشامي "الواو" هي المشهورة في الكعب اهـ. ومعنى الترتيب، أي: إذا لم يجد قول الإمام

(٢) ولمظ النهر الفائق، ٥٩٩/٣: (ثُمَّ يَقُولُ الْحَسَنُ بْنُ رِيَادٍ وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي جَانِبٍ وَصَاحِبَاهُ فِي جَانِبٍ فَالْمَفْتِي بِالْخِيَارِ وَالْأَفْصَحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُحْتَنِدًا. وَفِي الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ: أَنَّ الْعِبْرَةَ بِقُوَّةِ الْمَدْرَكِ وَمَا فِي الْمِيزَةِ أَصْبَحَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)

(٣) قوله: (في الفتاوى السراجية): أي: في كتاب أدب المفتي والتبصير على الجواب، ص ١٥٧. وهي للشيخ علي بن عثمان بن محمد بن سليمان، أبي محمد، سراج الدين التيمي الأوشى المرقاني الحنفي، (ت بعد ٥٦٩هـ).

(كشف الطوبى، ١٢٢٤/٢، الأعلام، ٣١٠/٤)

(٤) في "الفتاوى السراجية": (. ثُمَّ يَقُولُ صَاحِبِيهِ، ثُمَّ يَقُولُ أَبِي يُوسُفَ، ثُمَّ يَقُولُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، ثُمَّ يَقُولُ رُفْرِ بْنُ الْهَرَبِلِ، ثُمَّ يَقُولُ حَسَنُ بْنُ رِيَادٍ).

بالخيار، والأوّل أصحّ إذا لم يكن المفتي مجتهداً<sup>(١)</sup> انتهى. ومثله في متن "التنوير" أوّل كتاب القضاء<sup>(٢)</sup>.

وقال في آخر كتاب "الحاوي القدسي"<sup>(٣)</sup>. (ومتّى لم يوجد في المسألة عن أبي حيفة رواية يؤخذ بظاهر قول أبي يوسف ثمّ بظاهر قول محمد ثمّ بظاهر قول زفر والحسن وغيرهم، الأكسر فالأكسر هكذا إلى آخر من كان من كبار الأصحاب)، وقال قبله<sup>(٤)</sup>: (ومتّى كان قول أبي يوسف ومحمّد موافق قوله لا يتعدّى عنه إلّا فيما مسّت إليه الضرورة وعلم أنّه لو كان أبو حيفة رأى ما رأوا لأفتى به، وكذا إذا كان أحدهما معه فإن خالفاه في الطاهر<sup>(٥)</sup>)، قال بعض المشايخ: يأخذ بظاهر قوله، وقال بعضهم: المفتي

(١) قوله: (والأوّل أصحّ إذا لم يكن المفتي مجتهداً) قال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١٨٢/١)

أقول: فرق التعبير لا يكون خلافاً حتى يوقّ، وبالجملّة فتوهم المقابلة بينهما أعجب، وأعجب منه أنّ العلامة للمؤلف أنّه في صدر الكتاب ثمّ وقع فيه في كتاب القضاء فسبحان من لا يسي.

(٢) انظر "تنوير الأبصار"، كتاب القضاء، ٣٩/٨.

(٣) "الحاوي القدسي"، فصل، ٥٦٢/٢.

(٤) "الحاوي القدسي"، فصل، ٥٦٢/٢. وفيه: (... ومحمّد غير موافق قوله) وهو كما ترى خطأ.

(٥) قوله: (الظاهر): المراد بـ"الظاهر" في المواضع الأربعة ظاهر الرواية كما أفاد الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في "الفتاوى الرصوية"، ١٨٤/١.

مخير بينهما إن شاء أفتى بظاهر قوله وإن شاء أفتى بظاهر قولهما<sup>(١)</sup> والأصح أن العبرة لقوة الدليل انتهى.

والحاصل: أنه إذا اتفق أبو حيفة وصاحبه على جواب لم يجز العدول عنه إلا لضرورة، وكذا إذا وافقه أحدهما، وأمّا إذا انفرد أحدهما بجواب وخالفه فيه فإن انفرد كل منهما<sup>(٢)</sup> بجواب أيضاً بأن لم يتفقا على شيء واحد فالظاهر ترجيح قوله أيضاً<sup>(٣)</sup>، وأمّا إذا خالفاه واتفقا على جواب واحد حتى صار هو في جانب وهما في جانب فقل: يرجح قوله أيضاً، وهذا قول الإمام عبد الله بن المبارك<sup>(٤)</sup>، وقيل: يتخير المفتي، وقول "السراجية": (والأول أصح إذا لم يكن المفتي مجتهداً) يفيد اختيار القول الثاني إن كان المفتي مجتهداً.

(١) في أوب: (بظاهر بقولهما).

(٢) سقط من د: (وخالفاه فيه فإن انفرد كل منهما).

(٣) قوله: (والحاصل أنه إذا اتفق... إلخ): قال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في "الفتاوى الرصوية" (١/١٨٦):

أقول: وهذه بقية أمادها، وكم له من فوائد أجادها والأمر كما قال؛ لقول "الخانية": (يأخذ بقول صاحبيه)، وقولها: (يختار قولهما)، وقول "السراجية" وغيرها: (وصاحبه في جاس).

(٤) قوله: (عند الله بن المبارك): أي: الإمام أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنطلي المروزي تركي الأب الخوارزمي نزيل بغداد. من تصانيفه: أربعين في الحديث وتفسير القرآن الدقائق في الرفائق وكتاب الجهاد. وكتاب الزهد وغيرها (ت ١٨١ هـ) (هدية العارفين، ١/٤٢٨).



ومعنى تخييره أنه يظهر في الدليل فيفتي بما يظهر له ولا يتعين عليه قول الإمام، وهذا الذي صحّحه هي "الحاوي"<sup>(١)</sup> أيضاً بقوله: (والأصح أن العبرة لقوة الدليل)؛ لأن اعتبار قوة الدليل شأن المفتي المجتهد فصار فيما إذا خالفه صاحبه ثلاثة أقوال:

الأول: اتباع قول الإمام بلا تخيير.

الثاني: التخيير مطلقاً.

الثالث: وهو الأصح - التفصيل بين المجتهد وغيره وبه جزم قاضي خان كما يأتي.

والظاهر أن هذا توفيق بين القولين بحمل القول باتباع قول الإمام على المفتي الذي هو غير مجتهد، وحمل القول بالتخيير على المفتي المجتهد. وإذا لم يوجد للإمام نصّ يقدم قول أبي يوسف ثمّ محمد... إلخ، والظاهر أن هذا في حق غير المجتهد، أمّا المفتي المجتهد فيتخير بما يترجح عنده دليله<sup>(٢)</sup> نظير ما قبله.

---

(١) "الحاوي القدسي"، فصل، ٥٦٢/٢.

(٢) قوله: (والظاهر أن هذا في حق غير المجتهد . إلخ) قال الإمام أحمد رضا الحمي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١/١٧٧):

أقول: أي: إذا لم يجد قول الإمام لا يتقيد بالترتيب فتبع قول الثاني وإن أدى رأيه إلى قول الثالث كما كان لا يتخير اتفاقاً إذا كان مع الإمام صاحبه أو أحدهما والذي استطهره طاهر... إلخ

وقد علم من هذا أنه لا خلاف في الأخذ بقول الإمام إذا وافقه أحدهما، ولذا قال الإمام قاضي خا<sup>(١)</sup>: (وإن كانت المسألة مختلفاً فيها بين أصحابنا، فإن كان مع أبي حنيفة أحد صاحبيه يأخذ بقولهما -أي: بقول الإمام ومن وافقه- لوفور الشرائط واستجماع أدلة الصواب فيهما<sup>(٢)</sup>)، وإن خالفه صاحبه في ذلك فإن كان اختلافهم اختلاف عصر و زمان كالقضاء بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه لتعير<sup>(٣)</sup> أحوال الناس، وفي المزارعة والمعاملة وبحوهم<sup>(٤)</sup> يختار قولهما لإجماع<sup>(٥)</sup> المتأخرين على ذلك وفيما سوى ذلك يختار المفتي المحتشد ويعمل بما أفضى إليه رأيه، وقال عبد الله بن المبارك: يأخذ بقول أبي حنيفة)، انتهى<sup>(٦)</sup>.

(١) "الحاشية"، فصل في رسم المفتي، ٣/١، (هامش "الهدية")

(٢) في أوب ود: (فيها)

(٣) في أوب: (لتعير).

(٤) في أوب: (وبحوها).

(٥) في الحاشية: (لا اجتماع).

(٦) قوله: (وأما إذا خالفه واتفقا .. إلخ) قال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرضوية (١٨٨/١-١٩٣): فقد اعترف رحمه الله تعالى بالصواب في جميع تلك الأبواب غير أنه استدرك على هذا الفصل الأخير بقوله: (لكن قدما [إلى أن قال] إلا في مسائل يسيرة اختاروا الفتوى فيها على قولهما أو قول أحدهما، وإن كان الآخر مع الإمام)، وهو محل استشهاده.

أقول: إن كلام العلامة قاسم فيما يخالف فيه قولهم الصوري جميعاً فصلاً عما إذا خالف أحدهم، وكذا كلام التاترخانية فإنه إنما استثنى ما أجمع فيه المرجحون على

خلاف الإمام ومن معه من صاحبيه ولا يوجد قط إلا في أحد الوجوه الستة وحينئذ لا يتقيد بوافق أحد من الأئمة الثلاثة رضي الله تعالى عنهم. ألا ترى إلى ذكر احتيار قول رفر.

أما حديثاً إذا صحَّ الحديث وضعف الدليل فشاملان ما يخالف الثلاثة رضي الله تعالى عنهم، ألا ترى أن الإمام الطحاوي خالفهم جميعاً في عدة مسائل، منها: تحريم الصب، والمحقق حيث أطلق في تحريم حيلة الأب والابن رضاعاً، فكيف يخصر الكلام بما إذا وافقه أحدهما دون الآخر

فإن قلت إذا وافقه فلا خلاف عندها أن المجتهد في مذهبه لا يسعه مخالفتهم للأجل هذا الإجماع يخصر الحديثان بما إذا خالفه أحدهما.

قلت: كذا لا خلاف فيه عندها إذا كان معه أحد صاحبيه رضي الله تعالى عنهم كما اعترفتم به نصريحاً.

والأوجه عندي أن معنى بهي المجتهد عنه بهي المقلد أن يتبعه فيه بهياً وفاقياً بخلاف ما إذا خالفه فإن فيه قبلاً إن التخيير عام، فالأن يتبع مرجحاً رجح قولهما أولى. وربما يلحق إليه قول المحقق حيث أطلق في مسألة الجهر بالتأمين لو كان إليّ في هذا شيء لوفقت بأن رواية الخصم يراد بها عدم القرع العيف ورواية الجهر بمعنى قولها في رير الصوت وديته... إلخ، فلم يمنع عن إبداء ما عى له وعدم أنه لا يتبع عليه، فقال: لو كان إليّ شيء، والله تعالى أعلم

ومجيء النهي على هذا الأسلوب غير مستكر أن يتوجه إلى أحد والمقصود به غيره، قال تعالى ﴿فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا﴾ [طه: ٢٠، ١٦] وقال عروجل: ﴿وَلَا يَسْتَحِقُّكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٣٠، ٦٠] أي: لا تقبل صدّه ولا تعمل باستخفافهم، والله تعالى أعلم.

قلت: لكن قدّما أنّ ما نقل عن الإمام من قوله: إذا صحّ الحديث فهو مذهبي، محمول على ما لم يحرّج عن المذهب بالكلية كما طهر لنا من التقرير السابق، ومقتضاه حوار اتّباع الدليل وإن خالف ما وافقه عليه أحد صاحبيه. ولهذا قال في "البحر"<sup>(١)</sup> عن "التأريخية"<sup>(٢)</sup>: (إذا كان الإمام في جانب وهما في جانب خيّر المفتي، وإن كان أحدهما مع الإمام أحد بقولهما إلا إذا اصطاح المشايخ على قول الآخر فيتبعهم كما احتار العقبة أبو الليث قول رفر في مسائل) انتهى.

وقال في رسالته المسماة "رفع العشا في وقتي العصر والعشا"<sup>(٣)</sup>: (لا يرجّح قول صاحبيه أو أحدهما على قوله إلا لموجب<sup>(٤)</sup>) وهو إمّا ضعف دليل الإمام، وإمّا للضرورة والتعامل كترجيح قولهما في المزارعة والمعامة، وإمّا لأنّ خلافهما له بسبب اختلاف العصر والزمان وأنّه لو شاهد ما وقع في عصرهما لوافقهما كعدم القضاء بظاهر العدالة)

ويوافق ذلك ما قاله العلامة المحقق الشيخ قاسم في "تصحيحه"<sup>(٥)</sup> ونصّه: (على أنّ المجتهدين لم يفقدوا حتّى نظروا في المختلف ورجّحوا

(١) "البحر"، كتاب القضاء، فصل يجوز تقليد من شاء من المجتهدين، ٤٥١/٦

(٢) "التأريخية" = "التأريخية" = "التأريخية"; لعلامة عالم بن العلّاء الأمباري الدهلوي الهندي (ت ٨٧٨٦هـ)

(٣) رسائل ابن نجيم، الرسالة الخامسة، رفع العشا في وقتي العصر والعشا، ص ٤٥٥.

(٤) في رفع العشا، ص ٤٥٥: (بموجب).

(٥) "تصحيح الفدوري"، ص ١٣١

وصَحَّحُوا<sup>(١)</sup>، فشهدت مصنفاتهم بترجيح دليل<sup>(٢)</sup> أبي حنيفة والأخذ بقوله إلّا في مسائل يسيرة اختاروا الفتوى فيها على قولهما أو قول أحدهما وإن كان الآخر مع الإمام، كما اختاروا قول أحدهما فيما لا نصّ فيه للإمام للمعاني التي أشار إليها القاضي - رحمه الله -<sup>(٣)</sup> بل اختاروا قول زُفر في مقابلة قول الكلّ لبحو ذلك. وترجيحاتهم وتصحيحاتهم<sup>(٤)</sup> باقية، فعلياً اتباع الراجح والعمل به كما لو أفتوا<sup>(٥)</sup> في حياتهم<sup>(٦)</sup> انتهى.

#### [تعريف المجتهد]

تتمة: قال العلامة البيري: والمراد بالاجتهاد أحد الاجتهادين وهو المجتهد في المذهب وعرف بأنه المتمكّن من تخريج الوجوه على مصوص إمامه أو المتبحّر في مذهب إمامه المتمكّن من ترجيح قول له على آخر أطلقه اه<sup>(٧)</sup>، وسيأتي توضيحه.

(١) في د: (وصفوا).

(٢) في السخ كلّها: (ترجيح قول)

(٣) زيادة من الأصل.

(٤) سقط من د: (تصحيحاتهم).

(٥) هكذا في السخ كلّها، وفي تصحيح القدوري، ص ١٣١: (كما لو أفتونا به).

(٦) قوله. (كما لو أفتوا في حياتهم): أي. كما تتبعهم لو كانوا أحياء وأفتونا بذلك فإنّه لا يسعنا معالفتهم. وهذا إشارة إلى التسليم وعدم المعارضة باستظهار أو بدليل آخر. (ردّ المحتار، المقدمة، ١/١٨٤، وط، ١/٥٢)

(٧) لله درّ الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى ما أحسن وأجاد تنقيح هذا المبحث كلّهُ في «فتاويه» (١/١٦٣-١٧٣) وبأنّي يختصّه للإفادة، قال رحمه الله تعالى:

(أقول وبالله التوفيق: ما هو المقرر عند باقده طهر من مباحثا وتفصيله أن المسألة إما أن يحدث فيها شيء من الحوامل الست أو لا. (١) على الأول الحكم للحامل وهو قول الإمام الصروري المعتمد على الإطلاق سواء كان قوله الصوري بل وقول أصحابه وترجيحات المرجحين موافقاً له أو لا علماً مما أن لو حدث هذا في رباهم لحكموا به بقول الإمام الصروري شيء لا نظر معه إلى رواية ولا ترجيح بل هو القول الصروري للمرجحين أيضاً ولا يتقيد ذلك برمان دون رمان

وعلى الثاني إن لم تكن فيها رواية عن الإمام فحارج عما نحن فيه، ولا شك أن الرجوع إذاً إلى المجهدين في المذهب. وإن كانت فيها رواية عنه، فإنما مختلفة عنه أو لا. (٢) على الأول الرجوع إليهم ما كان لا يكون خروجاً عن قوله رضي الله تعالى عنه، ولا أعني بالاختلاف مجيء النادر على خلاف الظاهر، وإن ما خرج عن ظاهر الرواية مرجوع عنه كما نص عليه البحر والخير والشامي وغيرهم، وما رجع عنه لم يبق قولاً له، فثبت

وعلى الثاني إما وافقه صاحبه أو أحدهما أو خالفاً (٣) على الأول العمل بقوله قطعاً ولا يجوز لمجتهد في المذهب أن يخالفهم إلا في صور الشيا أعني: الحوامل الست، فإنه ليس خلافهم بل في خلافه خلافهم (٤) وكذلك على الثاني كما نصوا عليه أيضاً.

وعلى الثالث إما أن يتفقا على شيء واحد أو خالفاً وتخالفاً. (٥) على الثاني العمل بقوله مطلقاً. وعلى الأول إما أن يتفق المرجحون على ترجيح قولهما أو قوله أو لا ولا بأن يختلفوا فيه أو لا يأتي ترجيح شيء منهما.

(٦) الأول لا كان ولا يكون قطّ أبداً إلا في إحدى الحوامل الست وحيداً تشعباً؛ لأنه قول إماما بل أئمتنا الثلاثة رضي الله تعالى عنهم صورياً لهما وضرورياً له، وإن

جهد أحد عاية جهده أن يستخرج قرعاً من غير الست أجمع فيه المرجحون عن آخرهم على ترك قوله واحتيار قولهما فلن يحدنه أبداً، والله الحمد.

(٧) والثاني طاهر أن العمل بقوله إجماعاً، لا يعني أن يتطرح فيه عريان والمسائل إلى ها لا خلاف فيها، وفيها جميعاً العمل بقول الإمام مهما وجد.

(٨) بقي الثالث وهو ثامن ثمانية من هذه الشقوق فهو الذي أتى فيه الخلاف فقيل: ها أيضاً لا تعبير حتى للمجتهد بل يتبع قول الإمام وإن أذى اجتهاده إلى ترجيح قولهما، وقيل: بل يتحيز مطلقاً ولو غير مجتهد والذي اتفقت كمنائهم على تصحيحه التمهيل بأن المقلد يتبع قول الإمام وأهل النظر قوة الدليل فقد ألفت الكلمات الصحيحة المعتمدة جميعاً على أن المقلد ليس له إلا تقيد الإمام وإن أفتى بخلافه معت أو معتود، فإن إفتاءهم جميعاً بخلافه في غير صور الشيا ما كان وما يكون، والحمد لله رب العالمين وصلاته الدائمة على عالم ما كان وما يكون وعلى آله وصحبه وآله وحربه أفضل ما سأل السائلون. هذا ما تنخص لنا من كمنائهم وهو السهل الصافي الذي ورده البحر).

فَالآنَ لَا تُرْحِجَ بِالذَّلِيلِ فَلَيْسَ إِلَّا الْقَوْلُ بِالتَّفْصِيلِ  
مَا لَمْ يَكُنْ خِلَافَهُ الْمُصَحِّحَا فَتَأْخُذُ الَّذِي لَهُمْ قَدْ وَصَحَا  
فَإِنَّا نَرَاهُمُ قَدْ رَجَحُوا مَقَالَ بَعْضِ صَحْبِهِ وَصَحَّحُوا  
مِنْ ذَلِكَ مَا قَدْ رَجَّحُوا لِرُفْرِ مَقَالَهُ فِي سَبْعَةِ وَعَشَرَ

### [الآن يجب اتباع أهل الترجيح والتصحيح]

قد علمت أن الأصحّ تخيير المفتي المجتهد، فيفتي بما يكون دليله أقوى ولا يلزمه المشي على التفصيل، ولَمَّا انقطع المفتي المجتهد في زماننا ولم يبق إلا المقلد المحصر، وجب علينا اتباع التفصيل هفتي<sup>(١)</sup> أولاً بقول الإمام ثم وثم ما لم نر المجتهدين في المذهب صحّحوا خلافه لقوة دليله أو لتغير الرمان أو نحو ذلك مما يظهر لهم فتبع ما قالوا كما لو كانوا أحياء وأفتونا بذلك، كما علمته آنفاً من كلام العلامة قاسم؛ لأنهم أعلم وأدرى بالمذهب وعلى هذا عملهم، فإننا رأيناهم قد يرجّحون قول صاحبيه تارة وقول أحدهما تارة وتارة قول زفر في سبعة عشر موضعاً ذكرها البيري في رسالة<sup>(٢)</sup>، وليسيدي أحمد الحموي مظلومة في ذلك<sup>(٣)</sup> لكن بعض مسائلها

(١) سقط من د: (هفتي).

(٢) قوله: (رسالة): واسمها "القول الأبرر فيما قاله الإمام زفر"، للعلامة إبراهيم بن حسين بن أحمد بن بيري راده (ت ١٠٩٩هـ).

(٣) قوله (مظلومة). واسمها "عقد النور فيما يفتي به من أقوال زفر"، للإمام أحمد بن محمد مكّي الحموي الحنفي (ت ١٠٩٨هـ)، وهي رسالة نظم فيها المسائل التي



مستدرك لكونه لم يختص به زهر، وقد نظمت في ذلك منظومة فريدة، أسقطت منها ما هو مستدرك وزدت على ما نظمه الحموي عدة مسائل وقد ذكرت هذه المنظومة في حاشيتي "رد المحتار"<sup>(١)</sup> من باب الفقة.

يعني بها على قول الإمام زهر بن الهذيل - رحمه الله - في واحد وثلاثين بيتاً وعدد المسائل خمس عشرة مسألة.

(١) نظم العلامة الشامي رحمه الله في "رد المحتار"، كتاب الطلاق، باب الفقة، (٣٣٩/٥ - ٣٤٠) ما نصه

بمحمد إله العالمين مُسَمِّلاً	أنوح نظمي والصلاة على العلاء
وبعد فلا يفتى بما قانه زهر	سوى صور عشرين تقسيمها
جلوس مريض مثل حال تشهد	كدا من يصلي قاعداً متفلاً
وتقدير إفاق لمن عاب زوجها	بلا ترك مال مه ترجو تحولا
يرابح شاري ما تعيب عبده	إذا قال إني ابتعته سالم الحلي
وليس يلي قصا وكيل خصومة	وبصم ساع بالبريء نقولا
وتسليم مكفول بمجلس حاكم	تحتم أن بشرط على من تكفلا
ويبقى خيار عد رؤية مشتر	لثوب بلا بشر لمطوبه خلا
كدا رؤية لليت من صحح داره	إذا لم يكن من داخل قد تأملا
قصاه جياداً عن زيوف أدامها	فلا جر إن لم يرض أن يتفلا
مادر إشهاد على أحد شفعة	تأخيره شهراً لذلك أبطلا
نوى لقطة في حال حس لأخذ ما	صرفت عليها مسقط ذا مكفلا
ورد ضرب حساب أراد مطلق	يصح بترجيح الكمال تعدلا
ورجح أيضاً عقد بدبير عبده	بترديده بالقليل والموت فاقلا
وأيضاً نكاحاً فيه بوقيت مدة	يصح ودا النوقيت يجعل مرسل

[هل يجب علينا الإفتاء بقول الإمام وإن أفتى المشايخ بخلافه]

وقال في "البحر"<sup>(١)</sup> من كتاب القضاء: (فإن قلت: كيف جاز للمشايخ الإفتاء بقول غير الإمام<sup>(٢)</sup> الأعظم مع أنهم مقلدون؟ قلت: قد أشكل عليّ ذلك مدة طويلة ولم أر عه<sup>(٣)</sup> جواباً إلا ما فهمته الآن من كلامهم وهو أنهم نقلوا عن أصحابنا<sup>(٤)</sup>: أنه لا يحلّ لأحد أن يفتي بقولنا حتى يعلم من أين

ووقف دنابر أجر و دراهم      كما قاله الأنصاري دام مبعلا  
وواطئ من قد ظنّها روجة إذا      أنه بليل حذّه صار مهملا  
ويحث في والله لست معير دا      لريد إذا أعطى لمن جاء مرسلا  
لم يخاف فوت الوقت ساع تيمم      ولكن ليحتط بالإعادة عاسلا  
طهارة ربل في محل ضرورة      كمجرى مياه الشمام صيبت من البلا  
فهاك عروسا بالجمال تسربلت      وجاءت عقود الدر في جيدها  
وصلى على ختم السبب ربّما      وآل وأصحاب ومن بالتقى علا

(١) "البحر"، كتاب القضاء، ٤٥٢/٦-٤٥٤، ملخصاً

(٢) في "البحر": (غير قول الإمام)

(٣) في "البحر": (فيه).

(٤) قوله: (نقلوا عن أصحابنا): قال الإمام أحمد رضا الحمي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١/١٠٥-١٠٧). (قال الرملي: هذا مروي عن أبي حبيبة رضي الله تعالى عنه وكلامه هنا موهم أن ذلك مروي عن المشايخ كما هو ظاهر من سياقه) اهـ.

أقول: أيّ حرف في كلامه يُوهم روايته عن المشايخ وأيّ سياق يطهره، إنما جعل خلاف المشايخ؛ لأنهم مهتّبون عن الإفتاء بقول الأصحاب ما لم يعرفوا دليله فهم مهتّبون لا ناهون، أمّا الأصحاب فنعم روي عنهم كما روي عن الإمام رضي الله

قلنا، حتّى نقل في "السراجية": أنّ هذا سبب مخالفة عصام للإمام وكان يفتي بحلاف قوله كثيراً؛ لأنه لم يعلم الدليل وكان يظهر له دليل غيره فيفتي به. فأقول: إنّ هذا الشرط كان في زمانهم، أمّا في زماننا فيكتفي بالحفظ كما في "القية"<sup>(١)</sup> وغيرها، فيحلّ الإفتاء بقول الإمام بل يجب وإن لم نعلم من أين قال. وعنى هذا فما صحّحه في "الحاوي"<sup>(٢)</sup> -أي: من أنّ الاعتبار لقوة الدليل- مبنيّ على ذلك الشرط، وقد صحّحوا أنّ الإفتاء بقول الإمام، فيستح من هذا أنّه يجب علينا الإفتاء بقول الإمام وإن أفتى المشايخ بخلافه، لأنّهم إنّما أفتوا بخلافه لفقد الشرط في حقّهم وهو الوقوف على دليله، وأمّا نحن فلنا الإفتاء وإن لم نقف على دليله، وقد وقع للمحقّق ابن الهمام في مواضع الردّ على المشايخ<sup>(٣)</sup> في الإفتاء بقولهما بأنّه لا يعدل عن قوله إلّا

تعالى عنهم في مناقب الإمام للإمام الكردي عن عاصم بن يوسف: لم ير مجلس أنبل من مجلس الإمام وكان أنبل أصحابه أربعة رفر وأبو يوسف وعافية وأسد بن عمرو، وقالوا: لا يحلّ لأحد أن يفتي بقولنا حتّى يعلم من أين قلنا، ولا أن يروي عنّا شيئاً لم يسمعه منّا. وفيها عن ابن حنبل سمعت محمداً يقول: لا يحلّ لأحد أن يروي عن كتبنا إلّا ما سمع أو يعم مثل عدنا

(١) قوله: (القية): أي: "قية المسية لتنميم العية" للشيخ الإمام أبي الرجاء نجم الدين مختار بن محمود الراهدي الحنفي الحرابي (ت ٥٦٨هـ).

(انظر كشف الظنون، ١٣٥٧/٢، هدية العارفين، ٤٢٣/٢)

(٢) انظر "الحاوي القدسي"، فصل، ٥٦٢/٢

(٣) قوله: (على المشايخ): أي: على بعض المشايخ كما مرّ.

لضعف دليبه، لكن هو أهل للنظر في الدليل ومَن ليس بأهل للنظر فيه فعليه الإفتاء بقول الإمام.

### [معنى أهلية النظر]

والمراد بالأهلية هنا أن يكون عارفاً مميّزاً بين الأقاويل، له قدرة على ترجيح بعضها على بعض ولا يصير [الرجل]<sup>(١)</sup> أهلاً للفتوى ما لم يصير صوابه أكثر من خطئه؛ لأنّ الصواب متى كثر فقد غلب ولا عرة في المغلوب<sup>(٢)</sup> بمقابلة العالب، فإنّ أمور الشرع مبينة على الأعمّ الأغلب كذا في "الولوالحجة". وفي "مناقب الكردي"<sup>(٣)</sup> قال ابن المبارك -وقد سئل متى يحلّ للرجل أن يفتي ولي القضاء؟ قال-: إذا كان بصيراً بالحديث والرأي عارفاً بقول أبي حنيفة حافظاً له، وهذا محمول على إحدى الروايتين عن أصحابنا وقبل استقرار المذهب<sup>(٤)</sup>، أمّا بعد التقرر فلا حاجة إليه؛ لأنّه يمكنه التقليد انتهى، هذا آخر كلام "البحر".

(١) زيادة من الأصل

(٢) في د: (ولا عرة بالمغلوب)

(٣) قوله: (مناقب الكردي): أي: «مناقب الإمام أبي حنيفة» لشيوخ الإمام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراري الكردي الحنفي (ت ٨٢٧هـ)، والكردي نسبة إلى «كردر» ناحية من نواحي خوارزم أو ما يتاخمها من نواحي الترك (انظر كشف الظنون، ١٣٥٧/٢، هدية العارفين، ١٨٥/٢، ومعجم البلدان، ٤/٤٥٠)

(٤) في "البحر": (استقرار المذاهب).

أقول: ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من عدم الانتظام<sup>(١)</sup> ولهذا اعترضه محشيه الخير الرملي<sup>(٢)</sup> بأن قوله: "يجب علينا الإفتاء بقول الإمام وإن لم نعلم من أين قال" مضاد لقول الإمام<sup>(٣)</sup>: "لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا"؛ إذ هو صريح في عدم جواز الإفتاء لغير أهل الاجتهاد فكيف يستدل به على وجوبه<sup>(٤)</sup>؟! فقول: ما يصدر من غير الأهل ليس بإفتاء

(١) قوله: (ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من عدم الانتظام): قال الإمام أحمد رضا الحمي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرضوية (١/١٣٨): أقول: بل هو متسق النظام أخذ بعضه بحجر بعض كما سترى.

(٢) قوله: (محشيه الخير الرملي): أي: محشي البحر الرائق، واسم حاشيته: «مُظهر الحقائق الخفية من البحر الرائق»

(٣) قوله: (مضاد لقول الإمام): قال الإمام أحمد رضا الحمي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرضوية (١/١٣٨-١٣٩): أقول: نعرف بالربعة أن قول الإمام في الفتوى الحقيقية فيختص بأهل النظر لا محمل له غيره وإلا كان تحريماً للفتوى العرفية مع حلها بالإجماع، وفي قضاء "منحة الخالق" عن "الفتاوى الظهيرية": (روى عن أبي حيفة رضي الله تعالى عنه أنه قال: لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا، وإن لم يكن من أهل الاجتهاد لا يحل له أن يفتي إلا بطريق الحكاية) اهـ

وقول "البحر" في الفتوى العرفية لا محمل له سواء لقوله: (أما في زماننا فيكتفي بالحفظ)، وقوله (وإن لم نعلم)، وقوله (يجب علينا الإفتاء بقول الإمام)، وقوله: (أما نحن فلنا الإفتاء) فأين التصاد ولم يردا مورداً واحداً.

(٤) قوله: (إذ هو صريح في عدم جواز الإفتاء... إلخ): قال الإمام أحمد رضا الحمي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرضوية (١/١٣٩-١٤٠):

حقيقة<sup>(١)</sup> وإِنّما هو حكاية عن المجتهد<sup>(٢)</sup> أنّه قائل بكذا وباعتبار هذا الملحظ تجوز حكاية قول غير الإمام<sup>(٣)</sup> فكيف يجب علينا الإفتاء بقول الإمام<sup>(٤)</sup> وإن

أقول: نعم صريح في عدم جوار الحقيقي، وشيء الحرمة والجوار معاً عن شيء واحد  
فرعاً عنه في الثالثة

(١) قوله (فقول ما يصدر من غير الأهل ليس بإفتاء حقيقة) قال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١/١٤٠): أقول فيه كان الجواب عن التصاد لمر التمس إليه.

(٢) قوله: (وإِنّما هو حكاية عن المجتهد): قال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١/١٤٠): أقول: لا، وانظر الأولى.

(٣) قوله: (تجوز حكاية قول غير الإمام): قال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١/١٤٠-١٤١): أقول: لا حجر في الحكاية ولو قولاً خارجاً عن المذهب، إِنّما الكلام في التقليد، والمجتهد المطلق أحقّ به ممن دونه فلم لا تجيزوا الإفتاء بأقوال الأئمة الثلاثة بل ومن سوى الأربعة رضي الله تعالى عنهم! فإن أحرّمتم فميم المذهب وتلك المشاجرات، بل سقط المسح رأساً وانهدم الرابع بعفس الرابع كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

(٤) قوله: (فكيف يجب علينا الإفتاء بقول الإمام): قال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١/١٤١-١٤٢): أقول: لأننا قدناه لا من سواه وقد اعترف به السيّد الناقل في عدة مواضع منها صدر "رد المحتار" قبيل رسم المفتي: (أنا التزمنا تقيد مذهبه دون مذهب غيره، ولذا نقول: إنّ مذهبنا حنفي لا يوسف وبخوه) اهـ. أي: الشيباني، نسبة إلى أبي يوسف أو محمد رضي

أفتى المشايخ بخلافه؟<sup>١</sup> ونحن إنما نحكي فتواهم لا غير<sup>(١)</sup> فليتأمل، انتهى  
وتوضيحه أن المشايخ اطلعوا على دليل الإمام وعرفوا من أين قال<sup>(٢)</sup>،  
واطلعوا على دليل أصحابه فيجحون [تارة]<sup>(٣)</sup> دليل أصحابه على دليله فيفتون

الله تعالى عنهم، وقال في "شرح العقود": (الحفي إنما قد أبا حبيمة ولدا نسب  
إليه دون غيره) اهـ.

(١) قوله: (وإنما نحكي فتواهم لا غير): قال الإمام أحمد رضا الحفي رحمه الله تعالى  
في الفتاوى الرصوية (١/١٤٢-١٤٣).

أقول: سبحانه الله! بل إنما نقلد إماما لا غيره، ثم ليس إفتاؤنا عدكم إلا حكاية قول  
غيرنا فمن ذا الذي حرّم علينا حكاية قول إمامنا وأوجب حكاية قول غيره من أهل  
مذهبنا فإن كانوا مرجّحين -يانكسر- فليسوا مرجّحين على الإمام -بالفتح .

(٢) قوله: (المشايخ اطلعوا على دليل الإمام وعرفوا من أين قال): قال الإمام أحمد  
رضا الحفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١/١٤٣-١٤٤):

أقول من أين عرفتم هذا وبأيّ دليل اطلعتم عليه؟ إنما المنقول عن الإمام المسائل  
دون الدلائل واجتهد الأصحاب واستخرجوا لها دلائل كلّ حسب ملع علمه  
ومنتهى فهمه ولم يدركوا شاؤه ولا معشاره، ولربّما لم يلحقوا عبارته فإن فلتّم  
مقولوا: اطلعوا على دليل قول الإمام، ولا تقولوا على دليل الإمام ورحم الله سيّدي  
ط إذ قال في قصاء حواشي "الدر" [كتاب القصاء، ٣/١٧٦]: (قد يظهر قوة قوله  
أي: لأهل النظر في قول خلاف قول الإمام- بحسب إدراكه ويكون الواقع  
بخلافه أو بحسب دليل ويكون لصاحب المذهب دليل آخر لم يطلع عليه) اهـ

(٣) زيادة من د.

به، ولا يظنّ بهم أنّهم عدلوا عن قوله لجهلهم بدليله<sup>(١)</sup>، فإنّا نراهم قد شحّوا

(١) قوله: (ولا يظنّ بهم أنّهم عدلوا عن قوله لجهلهم بدليله): قال الإمام أحمد رضا

الحنفى رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١/١٤٤-١٤٩).

أقول أولاً: أفظنّ به أنّه لم يدرك ما أدركوا فاعتمد شيئاً أسقطوه لصعقه فيا للإنصاف! أيّ الطيس أبعد

ثانياً ليس فيه إرراء بهم إن لم يلعبوا ميلع بمامهم وقد ثبت ذلك عن أعظم المجتهدين في المذهب الإمام الثاني فضلاً عن غيره، هي "الخيرات الحسان" للإمام ابن حجر المكي الشافعي: (روى الخطيب عن أبي يوسف ما رأيتُ أحداً أعلم بتفسير الحديث ومواضع الكت التي فيه من الفقه من أبي حنيفة. وقال أيضاً: ما خالفته في شيء قط فتدبرّه إلّا رأيتُ مذهبه الذي ذهب إليه أنجي في الآخرة، وكتُ ربّما ملتُ إلى الحديث فكان هو أبصر بالحديث الصحيح منّي، وقال: كان إذا صمّم على قول درتُ على مشايخ الكوفة هل أحد في تقوية قوله حديثاً أو أنراً؟ فرّبما وجدتُ الحديثين والثلاثة فأنيته بها فصفا ما يقول فيه: هذا غير صحيح أو غير معروف، فأقول له: وما عندك بذلك مع أنّه يوافق قولك؟ فيقول: أنا عالم بعلم أهل الكوفة. وكان عند الأعمش فسئل عن مسائل، فقال لأبي حنيفة: ما تقول فيها؟ فأجابه، قال: من أين لك هذا؟ قال: من أحاديثك التي رويها عنك وسرد له عدة أحاديث بطرقها، فقال الأعمش: حسّك ما حدثك به في مائة يوم تحدثني به في ساعة واحدة ما علمتُ أنّك تعمل بهذه الأحاديث، يا معشر الفقهاء! أنتم الأطباء وبحس الصيادنة وأنتم أيها الرجل! أخذت بكتلا الطرفين) اهـ.

أقول: وإنّما قال: ما علمت .. إلخ؛ لأنّه لم ير في تلك الأحاديث موضعاً لتلك الأحكام التي استبطلها منها الإمام، فقال ما علمتُ أنّك تأخذ هذه من هذه. وقد قال الإمام الأجل سفيان الثوري لإمامنا رضي الله تعالى عنهما: إنّهُ ليكشف لك من



كتبهم بصب الأدلة<sup>(١)</sup> ثم يقولون: الفتوى على قول أبي يوسف مثلاً<sup>(٢)</sup>،

العلم عن شيء كلاً عنه غافلون. وقال أيضاً، إن الذي يخالف أبا حنيفة يحتاج إلى أن يكون أعلى منه قدرًا وأوفر علمًا، وبعد ما يوجد ذلك، وقال له ابن شرملة: عجزت النساء أن يلدن مثلك ما عليك في العلم كلعة، وقال أبو سليمان: كان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه حجة من العجب وإنما يرغب عن كلامه من لم يقو عليه. وعن علي بن عاصم قال لو وزن عقل أبي حنيفة بعقل نصف أهل الأرض لرجح بهم، وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه: ما قامت النساء عن رجل أحقل من أبي حنيفة. وقال بكر بن حبيش: لو جمع عقله وعقل أهل رمنه لرجح عقده على عقولهم، الكل من "الخيرات الحسان"

وعن محمد بن رافع عن يحيى بن آدم قال: ما كان شريك وداود إلا أصغر عدما أبي حنيفة وليتهم كانوا يعقهن ما يقول. وعن سهل بن مراحم وكان من أئمة مرو إنما خالعه من خالعه؛ لأنه لم يفهم قوله، هذان عن "مناقب الإمام الكردي" وفي "ميران الشريعة الكبرى" لسيد العارف الإمام الشعرائي: (سمعتُ سيدي علياً الخواص رضي الله تعالى عنه يقول: مدارك الإمام أبي حنيفة دقيقة لا يكاد يطلع عليها إلا أهل الكشف من أكابر الأولياء) اهـ.

- (١) قوله: (شحبوا كتبهم بصب الأدلة): قال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١/١٤٩): أقول: حجة لا رواية، وأين الدراية من الدراية.
- (٢) قوله: (ثم يقولون: الفتوى على قول أبي يوسف مثلاً): قال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١/١٤٩-١٥٠): أقول: لأنهم لم يظهر لهم ما ظهر للإمام وهم أهل النظر فلم يسعهم إلا اتباع ما عن لهم وذلك قول الإمام: لا يحل لأحد أن يفتي... إلخ، ولو ظهر لهم ما ظهر له لأتوا إليه مدعين.

وحيث لم نكر محن أهلاً للطر في الدليل ولم نصل إلى رتبهم في حصول شرائط التفريع والتأصيل فعلياً حكاية ما يقولونه<sup>(١)</sup>؛ لأنهم هم أتباع المذهب<sup>(٢)</sup> الذين نصبوا أنفسهم لتقريره<sup>(٣)</sup> وتحريره باجتهادهم. وانظر إلى ما قدمناه من قول العلامة قاسم: إن المجتهدين لم يفقدوا<sup>(٤)</sup> حتى نظروا في المختلف ورجحوا وصححوا<sup>(٥)</sup> إلى أن قال: فعلياً اتباع الراجح والعمل به كما لو أفتوا في حياتهم<sup>(٦)</sup>. وفي "فتاوى العلامة ابن الشدي"<sup>(٧)</sup>: (ليس

(١) قوله: (فعلياً حكاية ما يقولونه): قال الإمام أحمد رضا الحنفى رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١/١٥٠): أقول: هذا على من ترك تقليده إلى تقليدهم، أما من قدّنه فعليه حكاية ما قاله والأخذ به.

(٢) قوله: (لأنهم هم أتباع المذهب) قال الإمام أحمد رضا الحنفى رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١/١٥٠): أقول: فالمتبوع أحقّ بالاتباع من الأتباع.

(٣) قوله: (نصبوا أنفسهم لتقريره): قال الإمام أحمد رضا الحنفى رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١/١٥٠): أقول: على الرأس والعين وإنما الكلام في تعبيره (٤) في ٥: (لم يفتوا)

(٥) قوله: (رجحوا وصححوا): المراد الترجيح بأيّ لفظ كان من علامات الإفتاء لا خصوص لفظ الترجيح والتصحيح. (انظر ط، مقدمة، ٥٢/١، ملخصاً)

(٦) قوله: (عن العلامة قاسم كما لو أفتوا في حياتهم): قال الإمام أحمد رضا الحنفى رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١/١٥١-١٥٢):

أقول أولاً. رحمك الله أرأيت إن كان الإمام حياً في الدنيا وهؤلاء أحياء وأفتى وأفتوا أيا كنت تفتي؟

وثانياً: إنّما كلام العلامة فيما فيه الرجوع إلى فتوى المشايخ حيث لا رواية عن الإمام أو احتلف الرواية عنه أو وجد شيء من الحوامل الست المذكورة [أي حدوث ضرورة أو حرج أو عرف أو تعامل أو مصلحة مهمة تجنب أو مفصلة مهمة تسلب]- في الخامسة فإنه عين تقليد الإمام.

وأما آت عليه ببيعة عادلة منكم ومن نفس العلامة قاسم فهو أعلم بمراده. فنتم في "شرح عقودكم": (قال العلامة المحقق الشيخ قاسم في "تصحيحه": إن المجتهدين لم يفقدوا حتى نظروا في المختلف ورجحوا وصحّحوا فشهدت مصفاًهم بترجيح قول أبي حنيفة والأخذ بقوله إلّا في مسائل يسيرة اختاروا الفتوى فيها على قولهما أو قول أحدهما وإن كان الآخر مع الإمام كما اختاروا قول أحدهما فيما لا نصّ فيه للإمام للمعاني التي أشار إليها القاضي بل اختاروا قول زفر في مقابلة قول الكلّ لحو ذلك وترجيحاتهم وتصحيحاتهم باقية، فعلياً اتباع الراجح والعمل به كما لو أفتوا في حياتهم) اهـ

وكلام الإمام القاضي صرح فيه أنّ العمل بقوله رضي الله تعالى عنه وإن خالفه إلّا لتعامل بخلافه أو تعيّر الحكم بتعيّر الرمان حقيبتين والله الحمد- أنّ قول العلامة قاسم: (عليها اتباع ما رجحوه) إنّما هو فيما لا نصّ فيه للإمام ويلحق به ما احتلفت فيه الرواية عنه أو هي إحدى الحوامل الست فاحفظه حفظاً جيداً فمبه ارتجاع الحجب عن آخرها، والله الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه أبداً. وهذه عبارة العلامة قاسم التي أوردتها السيّد هاهنا متقطّعة من أولها وآخرها لو تأملتها تماماً لما كان ليخفى عليه الأمر وكثيراً ما تحدث أمثال الأمور لأجل الاختصار، وبالله العصمة.

=

للقاضي ولا سمعتي العدول عن قول الإمام إلا إذا صرح أحد من المشايخ بأن الفتوى على قول غيره<sup>(٢)</sup>، فليس للقاضي أن يحكم بقول غير أبي حنيفة في

وثالثاً: على فرض العلط لو أراد العلامة قاسم ما تريدون لكان محجوجاً بقول شيخه المحقق حيث أطلق الذي نقلتموه وقيلتموه من رده مراراً وعلى المشايخ إفتاءهم بقولهما قائلًا: إنه لا يعدل عن قوله إلا لصعب دليبه.

(١) قوله: (فتاوى ابن الشلي: أي: للشيخ أبي العباس أحمد بن يونس بن محمد شهاب الدين المعروف بابن الشلي المصري الحفي (ت ٩٤٧هـ). جمعها حفيد الشيخ نور الدين علي بن محمد (ت ١٠١٠هـ)، ورثها على أبواب "الكر" (كشف الظنون، ١٢١٨/٢، شذرات الذهب، ٢٦٧/٨)

(٢) قوله: (إلا إذا صرح أحد من المشايخ... إلخ): قال الإمام أحمد رضا الحفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١٥٤/١-١٥٨):

أقول أولاً: سائرهم موافقون لهذا المفتي أو معانفون له أو ساكتون فلم يرجحوا شيئاً حتى في التعليل والجدل ولا يوصعه متناً أو الافتصار أو التقديم أو غير ذلك من وجوه الاختيار.

الثالث لم يقع والثاني ظاهر السمع وكيف يعدل عن قول الإمام المرجح من عامه أصحاب الترجيح بفتوى رجل واحد، قال في "الدر" في تنجس البشر: (قالا من وقت العلم فلا يرمهم شيء قله، قيل: وبه بصرى) اهـ.

قال الشامي: (قائله صاحب "الجوهرة". وفي "فتاوى العتايي": قولهما هو المختار) اهـ. قال ط: (وإنما عبر بقيل لرد العلامة قاسم له لمخالفته لعامة الكتب فقد رجح دليله في كثير منها هو الأحوط، "نهر") اهـ. بن قال في "الدر": (لا حدّ بشبهة العقد عند الإمام كوطء محرم بكحها، وقالوا: إن علم الحرمة حدّ وعليه الفتوى، "خلاصة".

لكن المرجح في جميع الشروح قول الإمام فكان الفتوى عليه أولى، قاله قاسم في "تصحيحه"، لكن في "القهستاني" عن "المصمرات" على قولهما الفتوى اه. قال ش: (الاستدراك على قوله في جميع الشروح فإن "المصمرات" من الشروح، وفيه أن ما في عامة الشروح مقدم) اه.

فهاهما جعلت الفتاوى على قولهما الفتوى ووافقها بعض الشروح المعتمدة ولم يقل؛ لأن عامة الشروح رجحت دليله. بقي الأول وهو مسلم لا شك ولا يوجد إلا في إحدى الصور الست وح يكون عدولاً إلى قوله لا عنه كما علمت. وثانياً: بوجه آخر أريت إن قال الإمام قولاً وخالفه أحد صاحبيه ولا رواية عن الآخر فأنتى أحد من المشايخ بقول صاحب فإن وافقه الباقون فقد مرّ أو خالفوه مظاهر وكذا إن خالف بعضهم ووافق بعضهم بما مرّ في السابعة أمّا إن لم يرد عن الباقي شيء وهي الصورة التي أنكرنا وقوعها مهمل يجب حشد اتباع تلك الفتوى أم لا؟ على الثاني أين قولكم: عينا اتباع ما صحّحوه كما لو أفتوا في حياتهم؟ فإن فتوى الحياة واجبة العمل على المستفتي وإن كان المضي واحداً لم يخالفه غيره وليس له التوقف عن قبولها حتى يجتمعوا أو يكتروا وعنى الأول لم يجب العدول عن قول الإمام إلى قول صاحبه إلا لترجح رأي صاحبه بانضمام رأي هذا المضي إليه، إذ ليس هذا الإفتاء قضاء يرفع الخلاف بل ولا إفتاء مفت لمن أتاه من مستفتي إنما حاصله أن الرأي العلاني أرجح عندي، فإذا ترجح رأي أحد الصالحين بانضمام رأي الآخر أعلى وأعظم؛ لأن كلا منهما أعدم وأقدم من جميع من جاء بعدهما من المرجحين فكل ما خالف فيه الإمام صاحبه وجب فيه ترك قوله إلى قولهما وهو خلاف الإجماع.

وثالثاً: على التسليم معكم ابن الشلي وانظروا من معا آخر الكلام. (وانظر للتصحيح الفتاوى الرصوية، ١/١٦٣-١٧١)

مسألة لم يرجح فيها قول غيره<sup>(١)</sup> ورجحوا فيها دليل أبي حنيفة على دليله<sup>(٢)</sup> فإن حكم فيها فحكمه غير ماض ليس له غير الانتفاض)، انتهى.

[معنى قول الإمام "لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا"]  
ثم اعدم أن قول الإمام: لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا... إلح، يحتمل معيين:

أحدهما: أن يكون المراد به ما هو المتبادر منه وهو أنه إذا ثبت عبده مذهب إمامه في حكم كوجوب الوتر مثلاً لا يحل له أن يفتي بذلك حتى يعلم دليل إمامه، ولا شك أنه على هذا خاص بالمفتي المجتهد دون المقند المحض؛ فإن التقليد هو الأخذ بقول الغير بغير معرفة دليله

(١) سقط من د: (فليس للقاضي أن يحكم بقول غير أبي حنيفة في مسألة لم يرجح فيها قول غيره).

(٢) قوله: (فليس للقاضي أن يحكم بقول غير أبي حنيفة.. إلح): قال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١/١٥٨-١٥٩):

أقول: هذا تعدد فوق ما مرّ، فإن معاده أن ما لم يرجح فيه دليل الإمام مطلقاً ومثله المفتي العدول عنه إلى قول غيره وإن لم يدل أيضاً بترجيح، فإنه بني الحكم بعدم العدول على وجود وعدم وجود ترجيح دليله وعدم ترجيح قول غيره، فما لم يجتمعا حل العدول ولم يقل بإطلاقه الثقات العدول، فإنه يشمل ما إذا رجح أو لم يرجح شيء منهما، والعمل فيهما بقول الإمام لا شك، مرّ الأول في السابعة. وقال سيدي ط في زكاة العجم: (مسألة صرف الهالك إلى العجم من المعلوم أنه عند عدم التصحيح لا يعدل عن قول صاحب المذهب) اهـ.

قالوا: فخرج أحده مع معرفة دليله فإنه ليس بتقليد؛ لأنه أخذ من الدليل لا من المجتهد بل قيل: إنَّ أحده مع معرفة دليله نتيجة الاجتهاد؛ لأنَّ معرفة الدليل إنما تكون للمجتهد لتوقفها على معرفة سلامته<sup>(١)</sup> من المعارض وهي متوقفة على استقراء الأدلة كلها ولا يقدر على ذلك إلاَّ المجتهد، أمَّا محرّد معرفة أنَّ المجتهد العلاني أحد الحكم العلاني من الدليل العلاني فلا فائدة فيها، فلا بدَّ أن يكون المراد من وجوب معرفة الدليل على المفتي أن يعرف حاله حتّى يصحَّ له تقليده في ذلك مع الحزم به وإفتاء غيره به. وهذا لا يتأتّى إلاَّ في المفتي المجتهد في المذهب وهو المفتي حقيقة أمّا غيره فهو ناقل.

لكن كون المراد هذا بعيد؛ لأنَّ هذا المفتي حيث لم يكن وصل إلى رتبة الاجتهاد المطلق يرمه التقليد لمن وصل إليها ولا يلزمه معرفة دليل إمامه إلاَّ على قول، قال في "التحرير"<sup>(٢)</sup>: (مسألة غير المجتهد المطلق يلزمه التقليد وإن كان مجتهداً في بعض مسائل الفقه أو بعض العنوم كالفرائض على القول بتجري الاجتهاد وهو الحقّ فيقلّد غيره فيما لا يقدر عليه، وقيل في العالم إنما يلزمه التقليد بشرط تبيّن صحّة مستند المجتهد وإلاَّ لم يجز له تقليده)، انتهى.

والأول قول الجمهور والثاني قول لبعض المعتزلة كما ذكره شارحه<sup>(٣)</sup>، فقولُه: "يلزمه التقليد" مع ما قدّمناه من تعريف التقليد يدلّ على أنَّ معرفة الدليل للمجتهد المطلق فقط وأنّه لا يلزم غيره ولو كان ذلك الغير مجتهداً

(١) في د: (سلامتها).

(٢) "التحرير"، ٤٥٩/٣.

(٣) اطر التحرير والتفريز، ٤٥٩/٣.

في المذهب. لكن نقل الشارح<sup>(١)</sup> عن الزركشي<sup>(٢)</sup> من الشافعية أن إطلاق إلحاقه بالعامي الصرف فيه نظر، لا سيما في أتباع المذاهب المتبحرين؛ فإنهم لم يصحوا أنفسهم بصفة المقلدين ولا شك في إلحاقهم بالمجتهدين؛ إذ لا يقلد مجتهد مجتهداً ولا يمكن أن يكون واسطة بينهما؛ لأنه ليس لها سوى حالتين، قال ابن المير: والمختار أنهم مجتهدون ملتزمون أن لا يحدثوا مذهباً، أما كونهم مجتهدين فالآن الأوصاف قائمة بهم، وأما كونهم ملتزمين أن لا يحدثوا مذهباً فالآن إحداث مذهب زائد بحيث يكون له روعه أصول وقواعد مباحة لسائر قواعد المتقدمين فمتعذر الوجود لاستيعاب المتقدمين سائر الأساليب، نعم لا يمتنع عيهم تقليد إمام في قاعدة، فإذا ظهر له صحة مذهب غير إمامه في واقعة لم يجز له أن يقلد إمامه، لكن وقوع ذلك مستبعد لكمال نظر من قسه) انتهى.

وما استبعده غير بعيد كما أفاده في "شرح التحرير" فإنه واقع في مثل أصحاب الإمام الأعظم فإنهم خالفوه في بعض الأصول وفي فروع كثيرة جداً.

(١) انظر التحرير والتقدير، ٤٦٠/٣.

(٢) قوله. (الزركشي): أي الشيخ بدر الدين أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الزركشي، عالم علامة مصنف محرر. وكان فقيهاً أصولياً أديباً فاضلاً في جميع ذلك ودرس وأفتى، من تصانيف: تكملة شرح المهناج للإسوي والروضة وهو كتاب كبير فيه فوائد جيلة، والكت على الحارثي وغير ذلك (ت ٥٧٩٤هـ) (شذرات الذهب، ٥٧٢/٨-٥٧٣، وهدية العارفين، ١٧٤/٢).



الثاني من الاحتمالين. أن يكون المراد الإفتاء بقول الإمام تخريباً واستنطاقاً من أصوله، قال في "التحرير" وشرحه<sup>(١)</sup>: (مسألة: إفتاء غير المجتهد بمذهب مجتهد تخريباً) على أصوله (لا نقل عينه إن كان مطّبعاً)<sup>(٢)</sup> على مبادئه أي: مآخذ أحكام المجتهد (أهلاً) للنظر فيها قادراً على التمرع على قواعده متمكناً من الفرق والجمع والساظرة في ذلك بأن يكون له ملكة الاقتدار على استنطاق أحكام الفروع المتحددة التي لا نقل فيها عن صاحب المذهب من الأصول التي مهّدها صاحب المذهب، وهذا المسمى بالمجتهد في المذهب (جار)<sup>(٣)</sup> وإلاّ يكن كذلك (لا) يجوز. وهي "شرح البديع" للهندي<sup>(٤)</sup>: وهو المختار عند كثير من المحققين من أصحابا وغيرهم، فإنه نقل عن أبي يوسف وزفر وغيرهما من أئمتنا أنهم قالوا: لا يحلّ لأحد أن يفتيَ بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا، وعبرة بعضهم: من حفظ الأقاويل ولم يعرف الحجاج فلا يحلّ له أن يفتي فيما اختلفوا فيه. (وقيل) جاز (بشرط عدم مجتهد واستعربه)<sup>(٥)</sup> العلامة، وقيل: يجوز مطلقاً أي. سواء كان مطّبعاً

(١) "التحرير" وشرحه، الباب الخامس، فصل في الاعتراضات الواردة على القياس، ٤٦٢/٣-٤٦٣.

(٢) في "التحرير" وشرحه (مطّبعاً) وهو تصحيح.

(٣) قوله: (جار) جواب الشرط في قوله: (إن كان مطّبعاً.. إلخ)

(٤) قوله: (شرح البديع للهندي) أي: «كاشف معاني البديع وبيان مشككة المنيع» في

أصول الفقه: لأبي حمص سراح الدين عمر بن إسحاق بن أحمد القرطبي الهندي

ثم المصري الحمفي (ت ٥٧٧٣هـ). (انظر كشف الظنون، ١/٢٣٥)

(٥) في السخ كلفها: (واستقرّ به) وهو تصحيح

على المأخذ أم لا، عدم المجتهد أم لا. وهو مختار صاحب "البديع" وكثير<sup>(١)</sup> من العلماء؛ لأنه ناقل، فلا فرق فيه بين العالم وغيره. وأجيب بأنه ليس الخلاف في النقل بل في التخريج؛ لأنّ النقل لعين مذهب المجتهد يقل بشرائط الراوي من العادة وغيرها اتفاقاً انتهى، ملخصاً.

أقول: ويظهر مما ذكره الهندي أنّ هذا غير خاص بأقوال الإمام بل أقوال أصحابه كذلك وأنّ المراد بالمجتهد في المذهب هم أهل الطبقة الثالثة من الطبقات السبع المارة وأنّ الطبقة الثانية وهم أصحاب الإمام أهل اجتهاد مطلق إلاّ أنهم قلّدوه في أغلب أصوله وقواعده بناء على أنّ المجتهد له أن يقلّد آخر وفيه عن أبي حنيفة روايتان ويؤيد الجواز مسأنة أبي يوسف لما صلى الجمعة فأخبروه بوجود فأرة في حوض الحمام، فقال: نقد أهل المدينة، وعن محمد يقلّد أعلمه، أو على<sup>(٢)</sup> أنّه وافق اجتهادهم فيها اجتهاده وحيث نقل مثل هذا عن بعض الأئمة الشافعية كالقفال<sup>(٣)</sup> والشيخ

(١) في التحرير وشرحه: (وقال شارحه: وهو مذهب كثير).

(٢) قوله: (أو على) معطوف على قوله: (على أنّ المجتهد)

(٣) قوله: (القفال) أي: الإمام أبو بكر عبد الله بن أحمد القفال المروزي، شيخ الشافعية بخراسان، صار إمام الخراسانيين، كما أنّ القفال الكبير الشاشي شيخ طريقة العراقيين، لكن المروزي أكثر ذكراً في كتب العقه ويذكر مطلقاً، وإذا ذكر الكبير قيّد بالشاشي وإنما قيل له: القفال، لأنه كان يعمل الأفعال في ابتداء أمره، وبرع في صاعتها، حتّى صنع فعلاً بالآلة ومفتاحه، ورن أربع حبات، (ت ٤١٧هـ). (شذرات الذهب، ٨٧/٥)

أبي علي والقاضي حسين أنهم كانوا يقولون: لسا مقلّدين للشافعي بل وافق رأينا رأيه. يقال مثله في أصحاب أبي حنيفة مثل أبي يوسف ومحمد بالأولى وقد خالفوه في كثير من الفروع ومع هذا لم تخرج أقوالهم عن المذهب كما مرّ تقريره. ثم رأيت بخط من أثق به ما نصّه: (قال ابن الملقّس<sup>(١)</sup> في "طبقات الشافعية": فائدة: قال ابن برهان<sup>(٢)</sup> في "الأوسط"<sup>(٣)</sup>: اختلف .....

(١) قوله: (ابن الملقّس): أي: سراج الدّين أبو حفص عمر بن أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الأندلسي الوادي أشبي ثمّ المصري المعروف بابن الملقّس. توفي والده وله من العمر ستة واحدة وأوصى إلى الشيخ شرف الدّين عيسى المغربي الملقّس لكتاب الله بالجامع الطولوني وكان صالحاً، وتزوَّج أمّ الشيخ سراج الدّين ورباه فعرف بابن الملقّس نسبة إليه. من مصنفاته: أخبار قصّة مصر، طبقات الصوفية، والبدر المير في الفروع ودرر الجواهر في مناقب الشيخ عبد القادر وغيرها (ت ٨٠٤هـ)

(شذرات الذهب، ٧١/٩-٧٢، وهدية العارفين، ٧٩١/١).

(٢) قوله: (ابن برهان): أي الشيخ أحمد بن علي بن محمد الوكيل أبو الفتح المعروف بابن برهان -فتح الباء- العدادي الشافعي، له التوجيه والوسيط والسيط والوصول إلى الأصول وغيرها (ت ٥٢٠هـ)

(شذرات الذهب، ١٠١/٦، وهدية العارفين، ٨٢/١).

(٣) قوله: (الأوسط): أي: في أصول الفقه للشيخ أحمد بن علي بن محمد الوكيل أبي الفتح المعروف بابن برهان -فتح الباء- العدادي الشافعي (ت ٥٢٠هـ).

(هدية العارفين، ٨٢/١).

أصحابها وأصحاب أبي حنيفة في المزني<sup>(١)</sup> وابن سريج<sup>(٢)</sup> وأبي يوسف ومحمد بن الحسن فقيل: مجتهدون مطلقاً وقيل: في المذهب<sup>(٣)</sup>، وقال إمام الحرمين: أرى كل اختيار المزني تخريجاً فإنه لا يخالف أصول الشافعي لا كأبي يوسف ومحمد فإنهما يحالفان صاحبهما. قال الراعي<sup>(٤)</sup> في باب الوصوء: تفردت المزني لا تعد من المذهب إذا لم يخرجها على أصل الشافعي)، انتهى.

(١) قوله: (المرني): أي: الإمام أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المرني صاحب الإمام الشافعي. كان راهباً عالماً مجتهداً. والمرني نسبته إلى مربة بت كلب بن وبرة أم القبلة المشهورة من مضر. من كتب: الجامع الكبير والصغير والمختصر والترغيب في العلم وغيرها، (ت ٥٢٦٤هـ).

(شذرات الذهب، ٢٧٨/٣، وهديّة العارفين، ٢٠٧/١).

(٢) قوله: (ابن سريج): أي: الإمام أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي الشافعي وكان يقال له: البار الأشهب وله من المصنفات أربعمائة مصنف، منها: جواب القاشاني في الأسئلة والخصال في الفروع والرد على عيسى بن آبان والعبية في الفروع وغيرها (ت ٣٠٦هـ). (شذرات الذهب، ٢٩/٤-٣٠، وهديّة العارفين، ٥٧/١).

(٣) قوله: (في المذهب): أي: مجتهدون في المذهب.

(٤) قوله (الراعي): أي: الإمام أبو القاسم عيد الكريم بن محمد القروي الراعي الشافعي، انتهت إليه معرفة المذهب ودقائقه. من تصانيفه: آمالي الشارحة على مفردات الفاتحة في الحديث، والإيجار في أخطار الحجار، والتدوين في أخبار قروين وروضة في الفروع وسواد العيس في مناقب العوث في الفروع وغير ذلك (ت ٦٢٣هـ). (شذرات الذهب، ١٨٩/٧، وهديّة العارفين، ٦٠٩/١).

فقد تحرّر مما ذكرناه أنّ قول الإمام وأصحابه: "لا يحلّ لأحد أن يفتي بقولنا حتّى يعلم من أين قلنا" محمول على فتوى المجتهد في المذهب بطريق الاستباط والتخريج كما علمت من كلام "التحرير" و"شرح البديع"، والطاهر اشتراك أهل الطائفة الثالثة والرابعة والحامسة في ذلك، وأنّ من عداهم يكفي بالنقل وأنّ علينا اتّباع ما نقلوه لنا عنهم من استساطاتهم الغير المنصوصة عن المتقدمين ومن ترجيحاتهم ولو كانت لغير قول الإمام كما قرّرناه في صدر هذا البحث؛ لأنّهم لم يرجّحوا ما رجّحوه جرافاً وإنّما رجّحوا بعد اطلاعهم على المأخذ كما شهدت مصنّعاتهم بذلك خلافاً لما قاله في "البحر".

#### [الإمام ابن الهمام وتلميذه العلامة قاسم من أهل الترجيح والاحتياط]

تنبيه: كلام "البحر" صريح في أنّ المحقق بن الهمام من أهل الترجيح حيث قال عنه: (إنّ أهل للنظر في الدليل وحينئذ قلنا اتّباعه فيما يحقّقه ويرجّحه من الروايات أو الأقوال ما لم يخرج عن المذهب، فإنّ له اختيارات خالف فيها المذهب فلا يتابع عليها كما قاله تلميذه العلامة قاسم، وكيف لا يكون أهلاً لذلك وقد قال فيه بعض أقرانه وهو البرهان الأباسي<sup>(١)</sup>: لو طلعت حجج الدين ما كان في بلدنا من يقول بها غيره) اهـ.

---

(١) قوله: (البرهان الأباسي): أي: العلامة برهان الدّيني أبو محمد إبراهيم بن موسى بن أيوب الشافعي المقرئ الشهير بالأبّاسي نسبة إلى أباس قرية صغيرة بالوجه البحري، وله من التصانيف الشدا المياح من علوم ابن الصلاح، وشرح الألفية لابن مالك في النحو وملخص الرساح المير في مناقب أبي عباس البصير (ت ٨٠٢هـ). (شذرات الذهب، ١٢/٩، هدية العارفين، ١٩/١)

قلت: بل قد صرح العلامة المحقق شيخ الإسلام عليّ المقدسي في شرحه على نظم الكثر<sup>(١)</sup> في باب نكاح الرقيق: بأن ابن الهمام يلع رتبة الاجتهاد. وكذلك نفس العلامة قاسم من أهل تلك الكنية، فإنه قال في أوّل رسالته المسمّاة "رفع الاشتباه عن مسألة المياه": (لما مع علماؤنا رضي الله تعالى عنهم من كان له أهلية الطر من محصّ تقليدهم على ما رواه الشيخ الإمام العالم العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف<sup>(٢)</sup> قال: حدثنا أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنّه قال: لا يحلّ لأحد أن يعتني بقولنا ما لم يعرف من أين قلنا، تتبع<sup>(٣)</sup> ما أحدهم وحصلت منها بحمد الله تعالى على الكثير ولم أقنع بتقليد ما في صحف كثير من المصنّفين... إلخ) وقال في رسالته أخرى: (وإني - والله الحمد - لأقول كما قال الطحاوي لابن حريوة: لا يقدر إلا عصي أو عي) انتهى

ويؤخذ من قول صاحب "البحر": (يجب علينا الإقتاء بقول الإمام... إلخ)، أنّه نفسه ليس من أهل النظر في الدليل فإذا صحّ قولاً مخالفاً لتصحيح

(١) قوله: (هي شرحه على نظم الكثر): واسمه «أوضح رمز على نظم الكثر» للشيخ عليّ بن محمد بن خليل بن محمد بن إبراهيم بن موسى المعروف بابن عامر المقدسي الحنفي (ت ١٠٠٤هـ).

(٢) قوله: (أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن عليّ البرهان القاهري الحنفي المعروف بابن العباس. اشتغل بالفقه والقراءات وغيرها (ت ٨٨٠هـ). (الطبقات السنية، ١/٧٥).

(٣) قوله (تتبع). جواب قوله: (لما)، كما لا يخفى على عاظم العلماء.

غيره لا يعتبر فضلاً عن الاستنباط والتخريج على القواعد خلافاً لما ذكره البيهقي عند قول صاحب "المحرر" في كتابه "الأشياء" النوع الأول: معرفة القواعد التي ترد إليها وفرعوا الأحكام عليها<sup>(١)</sup> وهي أصول الفقه في الحقيقة، وبها يرتقي الفقيه إلى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى<sup>(٢)</sup>، وأكثر فروعه طمرت

(١) قوله: (معرفة القواعد التي ترد... إلخ): قال العلامة الحموي في عمر عيون البصائر: (أي: ثرة المروغ إليها، والمراد برة المروغ إليها استخراجها منها، وطريق الاستخراج أن تصم كبرى إلى الصغرى سببه الحصول، كأن يقال مثلاً: هذا الثوب طاهر يقيأ، وكل طاهر يقيأ لا تزول طهارته بالشك. ينتج بعد إسقاط المكرر من الشكل الأول: هذا الثوب لا تزول طهارته بالشك. وبهذا التقرير يظهر أن لا حاجة إلى قوله: "وفرعوا الأحكام عليها".

و"المعرفة" العلم وقد فرق الأكثرون بينهما من وجهين أحدهما: أن العلم يتحقق بالنسب أي وضع لنسبة شيء إلى آخر ولهذا يتعدى إلى المفعولين بخلاف "عرف" فإنه وضع للمفردات تقول عرفت ريداً. الثاني: أن العلم لا يستدعي مسق جهل بخلاف المعرفة ولهذا لا يقال: الله تعالى عارف. ويقال له "عالم"، وقد نص جماعة من الأصوليين أيضاً ومهم الأمدي في إكثار الأفكار على نحوه فقال: إن المعرفة لا تطلق على العلم القديم.

(٢) قوله: (وبها يرتقي الفقيه... إلخ): أي أنه بمراولة التخريج على تلك القواعد يلع الفقيه درجة الاجتهاد. والمراد بالفقيه: المقلد في الفقه، والدرجة: المعرفة، والمراد بها ها المرتبة. والاجتهاد عبارة عن الملكة التي تحصل للإنسان يقتدر بها على استنباط الأحكام. وقوله: (ولو هي الفتوى): أي: ولو كان ذلك الاجتهاد الحاصل من مراولة القواعد كائناً هي الفتوى. ومجتهد الفتوى هو الذي يقدر على استخراج أحكام الحوادث التي لم يصح عليها الإمام ولا أصحابه من قواعدهم وأصولهم كنصير

به... إلح<sup>(١)</sup>، فقال البهري بعد أن عرّف المجتهد في المذهب بما قدّمناه عنه: (وهي هذا إشارة إلى أن المؤلف قد بلغ هذه المرتبة في الفتوى وريادة وهو في الحقيقة قد مرّ الله تعالى عليه بالاطلاع على حايا الروايا وكان من جملة الحفاظ المطلعين) انتهى. إذ لا يحفى أن طفره بأكثر فروع هذا النوع لا يلزم منه أن يكون له أهلية النظر في الأدلة التي دلّ كلامه في "البحر" على أنها لم تحصل له وعلى أنها شرط للاجتهاد في المذهب، فتأمل<sup>(٢)</sup>.

بن يحيى والفقير أبي الليث ومحمد بن الفصل وغيرهم، اه عمر عيون البصائر.

(١) قوله: (وأكثر فروع طمرت به... إلح): أي: وأكثر فروعها ظمرت به في كتب عربية "الظمر" هو الغور بالمطلوب، والمراد العربية بالنسبة إلى بعض الناس، لعدم عنايته بتحصيل تلك الكتب لا مطلقاً، وإلا فقد صرح هو في بعض رسائله بأنه لا يحور النقل من الكتب العربية التي لم تشتهر. . إلح)، اه عمر عيون البصائر.

(٢) قوله (فقال البهري بعد أن عرّف المجتهد في المذهب.. إلح). قال الإمام أحمد رضا الحلي رحمه الله تعالى في الفناوى الرصوية (٢/٤٣٥-٤٣٨): أقول: أي: بالمعنى الذي عرفه به يبري راده شاملاً للمجتهد في المسائل وأهل التحريح والمجتهد في الفتوى حيث قال: (المجتهد في المذهب عرّف بأنه المتمكّن من تحريح الوجوه على مصوص إمامه والمبتخر في مذهب إمامه المتمكّن من ترجيح قول له على آخر) اه. لا المجتهد في المذهب الذي هي الطبقة الثانية المائقة على الثلاثة الباقية لقول "البحر": ولو في الفتوى

وأقول لم يدع البحر أن من عرف الفروع ارتقى إلى مرتبة الاجتهاد، وأين جمعها من أهلية النظر في الدليل والصيدلة من الطب، وإنما أراد أن تلك القواعد من أدرك حقائقها وأن الفروع كيف تستبطن منها وترد إليها كان ذلك سماً له يرتقي بها



إلى أدنى درجات الاجتهاد، ولم يدّع هذا لنفسه إنما ذكر الظمر بأكثر العروع، فأين هذا من داك، والعجب كيف خفي هذا على العلامة بيري مع وضوحه. ثم هو أيضاً لم يشهد بحصول درجة الاجتهاد في الفتوى له رحمه الله تعالى. إنما رعم أن في كلام "الحر" إشارة إليه وشهد بكونه من الحفاظ المطلقين، وهذا لا شك فيه، وقد قال السيد أبو السعود الأرهري في "فتح الله المعين": (لا يعتمد على فتاوى ابن نجيم ولا على فتاوى الطوري<sup>(١)</sup>)، اهـ. وأقرّه ش في غير موضع من "رد المحتار". وفي "ط" عنه (سمعتُ كثيراً من شيوخنا يريد أباه السيد علياً رحمه الله تعالى) "فتاوى الطوري" كـ "فتاوى الشيخ زين" لا يوثق بهما إلا إذا تأيّدت بقول آخر) اهـ وكيف يصحّ لمجتهد في الفتوى أن يمسح العمل بفتاواه.

(١) قوله: (لا يعتمد على... إلخ): أقول: كذا قال، ولم أطلع عليها لأعلم حالها، لكن قال في "كشف الطوبى" من الدال تحت "ذخيرة الناظر في الأشباه والبطائر": (أنها للعالم الفاضل عي الطوري المصري الحمي (ت ١٠٠٤هـ)، ثم قال: قال الأميني في "حلاصة الأثر" (٢٠٠/٣). أخذ عن الشيخ زين الدين بن نجيم وعمره حتى برع وتفهم وألف مؤلفات ورسائل في الفقه كثيرة كان يفتي وفتاواه جيدة مقبولة، وبالجملة فهو في فقه الجمعية الجامع الكبير له الشهرة النامة في عصره والصيت الدافع، انتهى. منه عمر له [أي من الإمام أحمد رضا الحمي رحمه الله تعالى].

ثُمَّ إِذَا لَمْ تُوجَدْ الرَّوَايَةُ عَنْ غُلَمَانِنَا ذَوِي الدَّرَايَةِ  
وَاخْتَلَفَ الَّذِينَ قَدْ تَأَخَّرُوا يُرْجَحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ  
مِثْلُ الطَّحَاوِيِّ وَأَبِي حَفْصٍ الْكَبِيرِ وَأَبُو حَفْصٍ وَاللَّيْثُ الشَّهِيرُ  
وَحَيْثُ لَمْ تُوجَدْ لَهُوْلَاءُ مَقَالَةٌ وَاجْتِاحٌ لِلِإِفْتَاءِ  
فَلْيَنْظُرِ الْمُفْتِي بَجِدٍّ وَاجْتِهَادٍ وَلِيُخْشَ بَطْشَ رَبِّهِ يَوْمَ الْمَعَادِ  
فَلَيْسَ يَجْسُرُ عَلَى الْأَحْكَامِ سِوَى شَقِيٍّ خَاسِرٍ الْمَرَامِ

[حكم الإفتاء فيما اختلف فيه المتأخرون ولم توجد الرواية

فيه عن المتقدمين]

قال في آخر "الحاوي القدسي" (١). (ومتى لم يوجد في المسألة عن  
أبي حنيفة رواية يؤخذ بظاهر قول أبي يوسف ثم بظاهر قول محمد ثم بظاهر  
قول رفر والحسن وغيرهم الأكبر فالأكبر هكذا إلى آخر من كان من كبار  
الأصحاب. وإذا لم يوجد في الحادثة عن واحد منهم جواب طاهر وتكلم  
فيه المشايخ المتأخرون قولاً واحداً يؤخذ به، فإن اختلفوا يؤخذ بقول  
الأكثرين ما (٢) اعتمد عليه الكبار المعروفون كأبي حمص وأبي جعفر وأبي  
الليث والطحاوي وغيرهم فيعتمد عليه، وإن لم يوجد منهم جواب البتة نصاً  
يسطر المفتي فيها نظر تأمل وتدبر واجتهاد ليحد فيها ما يقرب إلى الخروج  
عن العهدة ولا يتكلم فيها جزافاً بحامه لمصيه وحرمة وليخش الله تبارك

(١) "الحاوي القدسي"، فصل، ٥٦٢/٢

(٢) في "الحاوي القدسي": (الأكثرين ثم الأكثرين ما اعتمد... إلخ).

وتعالى<sup>(١)</sup> ويراقبه فإنه أمر عظيم لا يتحاصر عليه إلا كل جاهل شقي انتهى  
وفي "الحانية"<sup>(٢)</sup>: (وإن كانت المسألة في غير طاهر الرواية، فإن  
كانت توافق أصول أصحابنا يعمل بها، فإن لم يجد لها رواية عن أصحابنا  
واتفق فيها المتأخرون على شيء يعمل به، وإن اختلفوا يجتهد ويفتي بما هو  
صواب عنده، وإن كان المفتي مقلداً غير مجتهد يأخذ بقول من هو أفقه  
الناس عنده ويضيف الجواب إليه، فإن كان أفقه الناس عنده في مصر آخر  
يرجع إليه بالكتاب ويثبت في الجواب<sup>(٣)</sup>، ولا يجارف خوفاً من الافتراء على  
الله تعالى بتحريم الحلال وضده) انتهى.

قلتُ وقوله: (وإن كان المفتي مقلداً غير مجتهد... إلخ) يفيد أن  
المقلد المحض ليس له أن يفتي فيما لم يجد فيه نصاً عن أحد، ويؤيده ما في  
"البحر"<sup>(٤)</sup> عن "التاترخاية"<sup>(٥)</sup>: (وإن اختلف المتأخرون أحد بقول واحد،  
فلو لم يجد من المتأخرين يجتهد برأيه<sup>(٦)</sup> إذا كان يعرف وجوه الفقه ويشاور  
أهله) انتهى.

(١) في أوب ود: (جراًفاً لمصه وحرمة وليخش الله تعالى).

(٢) "الحانية"، فصل في رسم المفتي، ٣/١، (هامش "الهدية")

(٣) في أوب: (ويكتب بالجواب) وفي د: (يرجع إليه بالجواب ويكتب بالجواب).

(٤) "البحر"، كتاب القضاء، فصل بيجوز تقليد من شاء من المجتهدين، ٤٥١/٦

(٥) "التاترخاية"، مقدمة الكتاب، ٨٢/١.

(٦) في "البحر" (مجتهداً برأيه) وهو خطأ كما يظهر من مراجعة التاترخاية، وفيها  
عن التهذيب، ٨٢/١: (ولو لم يجد من المتأخرين يجتهد برأيه... إلخ).

فقلوه: (إذا كان يعرف... إلخ) دليل على أن من لم يعرف ذلك بل قرأ كتاباً أو أكثر وفهمه وصار له أهلية المراجعة والوقوف على موضع الحادثة من كتاب مشهور معتمد إذا لم يجد تلك الحادثة في كتاب ليس له أن يعتني فيها برأيه بل عليه أن يقول: لا أدري<sup>(١)</sup> كما قال من هو أجل منه قدراً من مجتهدي الصحابة<sup>(٢)</sup> ومن بعدهم<sup>(٣)</sup> بل من أيد بالوحي صلى الله

(١) أخرج الطبراني في «الأوسط» عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «العلم ثلاثة كتاب باطق وسنة ماضية ولا أدري».

(٢) قوله: (من مجتهدي الصحابة): مثل أمير المؤمنين أبي بكر الصديق وأمير المؤمنين عمر بن الخطاب وابن عباس وغيرهم رضي الله تعالى عنهم أجمعين، ففي «الإتقان» للسيوطي رحمه الله تعالى: (في الفضائل عن إبراهيم التيمي أن أبا بكر الصديق سئل عن قوله ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس ٨٠ - ٣١]، فقال: أي ساء تطلي، وأي أرض تقلني إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم.

وأخرج عن أس أن عمر بن الخطاب قرأ على السر ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ فقال «هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأب؟» ثم رجع إلى نفسه، فقال: «إن هذا لهو الكنف يا عمر!» وأخرج من طريق مجاهد عن ابن عباس قال: «كنت لا أدري ما فاطر السموات حتى أتاني أعرايان يحتصمان في بئر فقال أحدهما: أنا فطرتهما، يقول، أنا ابتدأتها». (انظر «الإتقان في علوم القرآن»، النوع السادس والثلاثون في معرفة عريه، ٨٢/١)

(٣) قوله (ومن بعدهم): مثل الأئمة الأربعة وغيرهم رحمهم الله تعالى، فروي عن الإمام مالك بن أس رحمه الله تعالى أنه سئل عن ثمان وأربعين مسألة، فقال في اثنتين وثلاثين منها: «لا أدري». وكان الإمام أحمد بن حنبل يُستفتى فيكثر أن يقول: «لا أدري». والأمثلة في ذلك كثيرة تشهد على اعتبار هذا الأصل والالتجاء إليه عند عدم القدرة والعلم

تعالى عليه وسلم<sup>(١)</sup>. والعالب أنّ عدم وجدانه النصّ لقلة اطلاعه أو عدم معرفته بموضع المسألة المذكورة فيه؛ إذ قلّ ما تقع حادثة إلّا ولها ذكر في كتب المذهب إمّا بعينها أو بذكر قاعدة كلية تشملها. ولا يكتفي بوجود نظيرها مما يقاربها فإنّه لا يأمن أن يكون بين حادثته وما وجدته فرق لا يصل إليه فهمه، فكم من مسألة فرّقوا بينها وبين نظيرتها حتّى ألّفوا كتب الفروق<sup>(٢)</sup> لذلك، ولو وكل الأمر إلى أفهامها لم ندرك الفرق بينهما. بل قال العلامة ابن نجيم في "الفوائد الربية"<sup>(٣)</sup>: (لا يحلّ الإفتاء من القواعد والصوابط وإلّا على المفتي حكاية النقل الصريح كما صرّحوا به) انتهى. وقال أيضاً: (إنّ

(١) قوله (من أيّد بالوحي صلى الله تعالى عليه وسلم): علّق الإمام البخاري رحمه الله تعالى في «صحيحه» باباً في ذلك ما نصّه: (باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يُسأل ممّا لم يُزل عليه الوحي فيقول «لا أدري» أو لم يُجب حتّى يزل عليه الوحي ولم يقل برأي ولا بقياس... إلخ). (انظر صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، ص ١٨٠)

(٢) قوله: (كُتب الفروق): مثل «كتاب الفروق» لعبد الله بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الملك العبّاديّ جمال الدين المَحْبُوبِيّ البخاري الحنفي المعروف بأبي حنيفة الثاني (ت ٦٣٠هـ)، و«الفروق» لجمال الدين أبي المظفر أسعد بن محمد بن لحسن الكرايسسي البسابوري الحنفي (ت ٥٣٩هـ)، و«أنوار البروق في أنواء الفروق» لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي المالكي (ت ٦٨٤هـ) وغيرها.

(٣) قوله: (الفوائد الربية): قال في كشف الطوبى من الأشباه والظواهر: (وأنّ الماصل ريس الدين الحنفي لما وصل في شرح الكثر إلى البيع الفاسد ألف مختصراً في الصوابط والامتناعات منها وسماه «بالفوائد الربية».

المقرّر في الأربعة المذاهب أنّ قواعد الفقه أكثرية لا كلفة انتهى، نقله السري. فعلى من لم يجد نقلاً صريحاً أن يتوقف في الجواب أو يسأل من هو أعلم منه ولو في بلدة أخرى كما يعلم مما نقلناه عن "الخاتمة". وفي "الطهيريّة"<sup>(١)</sup>: (وإن لم يكن من أهل الاجتهاد لا يحلّ له أن يفتي إلا بطريق الحكاية فيحكى ما يحفظ من أقوال الفقهاء) انتهى. نعم قد توجد حوادث عرفية غير مخالفة للمصوص الشرعية فيفتي المفتي بها كما سذكره آخر المظومة.

---

(١) قوله: (الطهيريّة). أي: الفتاوى الطهيريّة، للشيخ أبي بكر محمّد بن أحمد بن عمر القاسبي ظهير الدين المحتسب البخاري الحنفي (ت ٦١٩هـ). ذكر فيها: أنّه جمع كتاباً من الوقعات والحوادث ممّا يشتدّ الافتقار إليه وفوائد غير هذه. (كشف الظنون، ١٢٢٦/٢، هدية العارفين، ١١١/٢)

وَمَا هَذَا صَوَابُ مُحَرَّرَةٍ  
فِي كُلِّ أَبْوَابِ الْعِبَادَاتِ رَجَحَ  
عَنْهُ رِوَايَةً بِهَا الْغَيْرُ أَحَدٌ  
وَكُلُّ فَرْعٍ بِالْقَصَاءِ تَعْلَقًا  
وَلِيَّ مَسَائِلِ ذَوِي الْأَرْحَامِ قَدْ  
وَرَجَحُوا اسْتِحْسَانَهُمْ عَلَى الْقِيَاسِ  
وَوَظَاهِرُ الْمَرْوِيِّ لَيْسَ يُعَدَّلُ  
لَا يَنْبَغِي الْعُدُولُ عَنْ دِرَايَةِ  
وَكُلُّ قَوْلٍ جَاءَ يَنْفِي الْكُفْرَا  
وَكُلُّ مَا رَجَعَ عَنْهُ الْمُجْتَهِدُ  
وَكُلُّ قَوْلٍ فِي الْمُتَوْنِ أَثَبَا  
فَرُجِحَتْ عَلَى الشُّرُوحِ وَالشُّرُوحِ  
مَا لَمْ يَكُنْ سِوَاهُ لَفْظًا صَحِيحًا

عَدَتْ لَدِي أَهْلِ التَّهْيِ مُقَرَّرَةٌ<sup>(١)</sup>  
قَوْلُ الْإِمَامِ مُطْلَقًا مَا لَمْ تَصِحْ  
مِثْلُ تَيْمَمٍ لِمَنْ تَمَرَأَ نَبَذَ  
قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ فِيهِ يُنْتَقَى  
أَفْتُوا بِمَا يَقُولُهُ مُحَمَّدٌ  
إِلَّا مَسَائِلَ وَمَا فِيهَا التَّبَاسُ  
عَنْهُ إِلَى خِلَافِهِ إِذَا يُنْقَلُ  
إِذَا أَتَى بِوَفْقِهَا رِوَايَةِ  
عَنْ مُسْلِمٍ وَلَوْ ضَعِيفًا أُخْرَى  
صَارَ كَمَنْسُوحٍ فَغَيْرُهُ اعْتَمِدَ  
فَذَلِكَ تَرْجِيحٌ لَهُ ضِمًّا أَتَى  
عَلَى الْقِتَاوَى الْقَدِيمِ مِنْ ذَاتِ رُجُوحِ  
فَالْأَرْحُحُ الَّذِي بِهِ قَدْ صُرِّحَا

(١) قوله (عدت لذي) (الح) "عدت" من عدا يعدو، أي: صارت والتهي بصم  
الرب بمعنى العقول كما ورد في القرآن: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهْيِ﴾ [٢٠: ٢٠٤]  
(٥٤)، أي: أهل الحجة والعقول.

قال الإمام النووي في شرحه على مسلم: قال أهل النعة: (التهي) نُهْيَةٌ بِضَمِّ النون وهي  
العقل ورجل كه وتُهي من قوم تهي، وتُهي العسل نُهْيَةٌ؛ لأنه يسهي إلى ما أُمر به  
ولا يتجاوز، وقيل، لأنه يهي عن القبائح

### [القواعد في معرفة القول الراجح]

جمعتُ في هذه الأبيات قواعد ذكروها مفرقة في الكتب وجعلوها علامة على المرجح من الأقوال:

### [الفتوى على قول الإمام في العبادات مطلقاً]

الأولى: ما في "شرح المنية"<sup>(١)</sup> لبرهان إبراهيم الحلبي من فصل التيمم حيث قال: (فنه در<sup>(٢)</sup>) الإمام الأعظم ما أدق نظره وما أسد<sup>(٣)</sup> فكره، ولأمر ما<sup>(٤)</sup> جعل العلماء الفتوى على قوله في العبادات مطلقاً وهو الواقع بالاستقراء ما لم يكن عنه رواية<sup>(٥)</sup> كقول المخالف كما في طهارة الماء المستعمل والتيمم فقط عند عدم غير بيّن التمر).

(١) "غية المتعلمي"، فصل التيمم ص ٨٥

(٢) قوله: (نه در) الدر في الأصل ما يُدر، أي. ما يزل من الصرع من اللبس ومن التيمم من المطر، وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه؛ وإنما تُسبب فعنه الله تعالى قصداً للتعجب منه، لأن الله تعالى مشيئ العجائب، وكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى ويصيعونه إليه؛ فمقتضى "لله دره" ما أعجبت فعنه. وفي القاموس: وقولهم. "ولله دره": أي عمله كذا في حواشي الجامي للمولى عصام، اه ابن عيد الرراق. (انظر رد المحتار، ٦٩/١)

(٣) وفي السح (أشد) والصواب ما أثبتناه.

(٤) هكذا في السح كلها وشرح المنية، وهو الصواب.

(٥) قوله: (ما لم يكن عنه رواية). أي: قد صححها أهل المذهب. (انظر تقارير الرافعي، ١٧٠/١)



[الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء]

الثانية، ما في "البحر"<sup>(١)</sup> قيل فصل الحس قال: (وهي "القبة" من باب المفتي، الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته وكذا في "البرارية" من القضاء) انتهى. أي: لحصول زيادة العلم له بتجربته، ولهذا رجع أبو حنيفة عن القول بأن الصدقة أفضل من حج التطوع لما حج وعرف مشقته<sup>(٢)</sup>.

راد في "شرح المبيري" على "الأشباه": (أن الفتوى على قول أبي يوسف أيضاً في الشهادات). قلت: لكن هي من توابع القضاء. وفي "البحر"<sup>(٣)</sup> من كتاب الدعوى: (لو سكت المدعى عليه ولم يجب يرل مُكرراً عندهما، أمّا عند أبي يوسف فيحس إلى أن يجب كما قال الإمام السرخسي والفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء كما في "القبة" و"البرارية" فلذا أفتيتُ بأنه يحس إلى أن يجب)

[الفتوى على قول محمد في جميع مسائل ذوي الأرحام]

الثالثة: ما في متن "الملتقى"<sup>(٤)</sup> وغيره في مسألة القسمة على ذوي الأرحام: وبقول محمد يفتي، . . . . .

(١) "البحر"، كتاب القضاء، فصل في التقليد، ٤٧٤/٦.

(٢) انظر "محة الخالق"، كتاب الحج، ٥٤٤/٢ (هامش البحر)، ما نصّه: (صدقة الحارة أفضل من حج التطوع قاله أبو حنيفة ولكن رجع لما حج ورأى مشقته... إلخ).

(٣) "البحر"، كتاب الدعوى، ٣٤٦/٧، ملخصاً

(٤) "الملتقى"، ٣٥١/٢

قال في "سكب الأهر"<sup>(١)</sup>، أي: في جميع توريث ذوي الأرحام وهو أشهر الروايتين عن الإمام أبي حنيفة وبه يفتى، كذا قاله الشيخ سراج الدين في شرح فرائضه<sup>(٢)</sup>. وقال في "الكافي": وقول محمد أشهر الروايتين عن أبي حنيفة في جميع ذوي الأرحام وعليه الفتوى.

### [ترجيح الاستحسان على القياس]

الرابعة: ما في عامة الكتب من أنه إذا كان في مسألة قياس واستحسان ترجح الاستحسان على القياس إلا في مسائل وهي إحدى عشرة مسألة على ما في "أجناس الناطقي"<sup>(٣)</sup>، وذكرها العلامة ابن نجيم في شرحه على "المصار"<sup>(٤)</sup>، ... ..

(١) قوله: (سكب الأهر). أي: «سكب الأهر على فرائض مفتي الأبحر» للشيخ علي بن ناصر الدين محمد الطرابلسي الدمشقي علاء الدين الحنفي، (ت ١٠٣٢هـ). (كشف الظنون، ٢/١٨١٥)

(٢) قوله: (شرح فرائضه): أي: في فرائض السراجية، ص ٤٤، وهو للشيخ الإمام سراج الدين محمد بن محمد بن عبد الرشيد بن طيفور أبي طاهر السجاويدي الحنفي (ت في حدود ٦٠٠هـ). (كشف الظنون، ٢/١٢٤٩، والأعلام، ٧/٢٧٧)

(٣) قوله: (أجناس الناطقي): أي: للشيخ الإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن عمر الناطقي (ت ٤٤٦هـ). والناطف نوع من الحلواء. جمعها لا على الترتيب، ثم إن الشيخ أبا الحسن علي بن محمد الجرجاني رثها على ترتيب الكافي. (انظر الأثمار الحبية في تراجم الحنفية، ص ١٥٧-١٥٨)

(٤) قوله: (شرحه على المصار). أي: فتح العفّار بشرح المصار. للشيخ زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم الحنفي. وانظر من فتح العفّار بشرح المصار، ٣/٣٥-٣٧.

ذكر فيه ما نصّه: «ثمّ اعلم أنّ هذا من المواضع التي يقدّم القياس على الاستحسان فيها، وقد ذكرها أبو العباس الماطفي في الأحاس كما ذكره الإمام الإنقائي:

الأولى: مسألة مسح التلاوة.

الثانية قال في كتاب الأصل إذا قال إذا ولدت ولدت فأنت طالق، وقالت: ولدت وكذبها الروح، في القياس لا تصدّق ولا يقع عليها الطلاق آخذ فيها بالقياس وأدع الاستحسان بخلاف التعليق بالحيص؛ لأنّه لا يعلم الحيص إلّا من جهتها وفي الولادة يعلم من غيرها كالقابلة

الثالثة قال في كتاب رهن الأصل: رجلان في أيديهما دار أقام كلّ منهما بيته أن ولاناً آخر رهنها عنده وأقصها إياه أنّه لا يكون رهناً لواحد منهما في القياس وبه يأخذ ولم يذكر الاستحسان، وذكر في كتاب الشهادات في الأصل، وفي الاستحسان يكون لكلّ منهما نصفها رهناً بنصف الدين.

الرابعة: قال في كتاب يوع الأصل: لو قال الطالب: أسلمت إليك في ثوب يهودي طوله ستّة أدرع في ثلاثة، وقال المطلوب: طوله خمسة في ثلاثة، تحالفاً قياساً وبه آخذ، وفي الاستحسان العول للمطلوب

الخامسة قال في الجامع الكبير: شهد أربعة على رجل بالربا وشهد رجلان عليه بالإحصان وأمر القاضي برجمه ثمّ وجد الإمام شاهدي الإحصان عيلين أو رجلاً عن الشهادة ولم يمت المرجوم بعد إلّا أنّه أصابه جرحات القياس في هذا أن يقام عليه حدّ الرابطة جلدية وهو قولهما، وأمّا في الاستحسان يردّأ عنه الحدّ ويسقط عنه ما بقي وبالقياس أحد وترك الاستحسان؛ لأنّ في إقامة الحدّ عليه جمعاً بين بعض الرجم والحدّ فيؤدي إلى الريادة في حدّ الجلد ما لم يكن وجب عليه، ووجه القياس أنّ ما حصل من بعض الرجم لم يكن على وجه الحكم، بوجودهم عبداً فكان كالعدم.

=

السادسة: قال في الجامع الكبير: أربعة شهدوا على رجل بالزنى فقصى القاضي بجلده مائة ثم شهد شاهدان أنه محصن ولم يكمل الجسد، فالقياس في هذا أن يرجم وهو قولهما وفي الاستحسان لا يرجم وبالقياس أحد.

السابعة: قال في كتاب رهن الأصل: لو تزوج امرأة على غير مهر مسمى وأعطاه رهاً بمهرها ثم طلقها قبل الدخول لها المتعة وإن هلك الرهن عندها يذهب بالمتعة في قول محمد استحساناً، والقياس ألا يذهب بها وهو قول أبي يوسف وللمرأة مطالبة الزوج بالمتعة.

الثامنة: قال في كتاب وكالة الأصل: لو وكل الحربي المستأمن مثله بخصومة في دار الإسلام ثم لحق الموكل بدار الحرب بطلت الوكالة في القياس وفي الاستحسان هو على الوكالة وبالقياس بأحد.

التاسعة: في الريادات: رجل له ابن معتوه ولهذا المعتوه ابن من أمة غيره بالكاح فاشترى الأب هذه الأمة لابنه المعتوه للقياس أن يقع الشراء للأب ولا يقع للمعتوه، وفي الاستحسان يقع الشراء للمعتوه، وبالقياس أحد، ولو اشترى ابن المعتوه فإنه لا يلزمه ويلزم الأب ويعتق عليه؛ لأنه ابن ابنه.

العاشرة: قال في زيادات الأصل لو وقع رجل في بحر حمرت في طريق فتعلق بأخر وتعلق الآخر بأخر فوقعوا جميعاً فماتوا فوجد في البحر بعضهم على بعض فإن حافر البحر يصم دية الأول ويصم الأول دية الثاني، ويصم الثاني دية الثالث، فيكون ذلك على عواقلهم فهذا هو القياس وبه أحد، وفيها قول آخر هو الاستحسان.

الحادي عشر: قال في كتاب نكاح الأصل: قال لعبد هذا ابني أو قال لأمتي هذه بنتي، أوقعت العتق أخذت في هذا بالقياس وترك الاستحسان، انتهى.

ثُمَّ ذَكَرَ<sup>(١)</sup> أَنَّ نَجْمَ الدِّينِ الْمُسْفِي أَوْصَلَهَا إِلَى اثْنَيْ وَعِشْرِينَ. وَذَكَرَ<sup>(٢)</sup> قَبْلَهُ عَنْ "التَّلْوِيحِ"<sup>(٣)</sup>: (أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ مَعَى الرَّجْحَانِ هَا تَعَيَّنَ الْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ وَتَرَكَ الْعَمَلُ بِالْمَرْجُوحِ، وَظَاهَرَ كَلَامُ فَخْرِ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ الْأُولَوِيَّةُ حَتَّى يَجُورَ الْعَمَلُ بِالْمَرْجُوحِ)<sup>(٤)</sup>.

### [تَرْجِيحُ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ عَلَى غَيْرِهَا إِلَّا إِذَا صَرَّحُوا بِخِلَافِهِ]

الخامسة: مَا فِي قِضَاءِ "الْبَحْرِ"<sup>(٥)</sup> مِنْ (أَنَّ مَا خَرَجَ عَنْ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ هُوَ مَرْجُوعٌ عَنْهُ وَالْمَرْجُوعُ عَنْهُ لَمْ يَبْقَ قَوْلًا لِلْمُحْتَنِدِ كَمَا ذَكَرُوهُ) انْتَهَى. وَقَدَّمْنَا<sup>(٦)</sup> عَنْ "أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ": (أَنَّ الْقَضِيَّ الْمَقْلَّدَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ إِلَّا بِمَا هُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ لَا بِالرِّوَايَةِ الشَّاذَّةِ إِلَّا أَنْ يَنْصَوِّرُوا عَلَى أَنَّ الْفَتْوَى عَلَيْهَا) انْتَهَى. وَفِي قِضَاءِ الْمَوَائِدِ مِنْ "الْبَحْرِ"<sup>(٧)</sup>: (أَنَّ الْمَسْأَلَةَ إِذَا لَمْ تَذْكَرْ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَثَبَتَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى تَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَيْهَا) انْتَهَى.

(١) أَي. ذَكَرَ الْعَلَامَةُ ابْنَ نَجِيمٍ فِي فَتْحِ الْعَمَارِ بِشَرْحِ الْمَارِ، ٣٧/٣.

(٢) قَوْلُهُ: (وَذَكَرَ): أَي. الْعَلَامَةُ ابْنَ نَجِيمٍ فِي شَرْحِ الْمَارِ. (انْظُرْ فَتْحَ الْعَمَارِ، ٣٥/٣)

(٣) قَوْلُهُ: (التَّلْوِيحُ): أَي. «التَّوْبِيحُ فِي كَشْفِ حَقَائِقِ التَّنْقِيحِ» لِلْعَلَامَةِ سَعْدِ الدِّينِ

مَسْعُودِ بْنِ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيِّ الْخُرَاسَانِيِّ الْعَلَامَةِ الْمُقْبِيَةِ الْأَدِيبِ التَّعْتَارِيِّ

الشَّافِعِيِّ (أَوْ الْحَمِي) (ت ٧٩٢هـ). (كَشَفُ الطُّبُونِ، ١/٤٩٨، وَهَدِيَةُ الْعَارِمِينَ، ٢/٤٢٩)

(٤) فِي أَوْب: (بِالْمَرْجُوعِ) وَهُوَ تَصْحِيفٌ

(٥) "الْبَحْرُ"، كِتَابُ الْقِضَاءِ، فَصْلُ يَجُوزُ تَقْلِيدُ مَنْ شَاءَ مِنَ الْمُحْتَنِدِينَ، ٦/٤٥٤، مَلْعَصًا.

(٦) انْظُرْ ص ٨٨

(٧) "الْبَحْرُ"، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ قِضَاءِ الْمَوَائِدِ، ٢/١٤٦.

### [لا يعدل عن الدراية إذا وافقتها الرواية]

السادسة: ما في "شرح المية"<sup>(١)</sup> في بحث تعديل الأركان بعد ما ذكر اختلاف الرواية<sup>(٢)</sup> عن الإمام في الطمانينة هل هي سنة أو واجبة وكذا القومة والجلسة؟ قال: (وأنت علمت أن مقتضى الدليل الوجوب كما قاله الشيخ كمال الدين، ولا ينبغي أن يعدل عن الدراية إذا وافقتها رواية<sup>(٣)</sup>) انتهى. والدراية بالدال المهملة تستعمل بمعنى الدليل كما في "المستصفي"<sup>(٤)</sup> ويؤيده ما في آخر "الحاوي القدسي"<sup>(٥)</sup>: (إذا اختلفت الروايات عن أبي حنيفة في مسألة، فالأولى بالأخذ أقواها حجة)

### [ينبغي الاحتياط في الإفتاء بالكفر]

السابعة: ما في "البحر"<sup>(٦)</sup> من باب المرتد نقلاً عن "الفتاوى الصغرى"<sup>(٧)</sup>: (الكفر شيء عظيم فلا أجعل المؤمن كافراً متى وجدت رواية أنه لا يكفر)

(١) "عنية المتملي"، فصل تعديل الأركان، ص ٢٥٧.

(٢) في د: (اختلاف الروايات).

(٣) قوله: (لا يعدل عن الدراية إذا وافقتها رواية) أي: ولو خلافاً لظاهر الرواية، كما أفاده الإمام أحمد وصاحبه رحمه الله تعالى في الموائد المتعلقة برّد المحتار، ص ٣ مخطوط.

(٤) قوله: (المستصفي): لأبي الركات عبد الله بن أحمد السفي (ت ٧١٠هـ).

(٥) "الحاوي القدسي"، فصل ٥٦٢/٢. وفيه: (إذا اختلف الروايات عن الإمام أبي حنيفة في مسألة.. إلخ).

(٦) "البحر"، كتاب السير، باب المرتد، ٥/٢١٠.

(٧) قوله: (الفتاوى الصغرى): لحسام الدين عمر بن عبد العزيز الشهيد الفقيه الحنفي (ت ٥٣٦هـ). يؤيدها نجم الدين يوسف بن أحمد الخاسي. (كشف الظنون، ٢/١٢٢٤)

انتهى. ثم قال<sup>(١)</sup>: (والذي تحرّر أنّه لا يفتى بكفر مسلم أمكر حمل كلامه على محمل حس أو كان في كفره اختلاف ولو رواية ضعيفة).

[لا يبقى المرجوع عنه مذهباً للمجتهد]

الثامنة: ما في "البحر" مما قدّساه قريباً من أن المرجوع عنه لم يبق مذهباً للمجتهد وحيثُ فوجب طلب القول الذي رجع إليه والعمل به؛ لأنّ الأوّل صار بمرلة الحكم المسوخ وفي "البحر"<sup>(٢)</sup> أيضاً عن "التوشيح"<sup>(٣)</sup>. (أنّ ما رجع عنه<sup>(٤)</sup> المجتهد لا يجوز الأخذ به) انتهى. وذكر في "شرح التحرير"<sup>(٥)</sup>: (إن علم المتأخّر فهو مذهبه ويكون الأوّل منسوحاً وإلاّ حكى عنه القولان<sup>(٦)</sup> من غير أن يحكم على أحدهما بالرجوع).

[المتون مقدّمة على الشروح والشروح على الفتاوى]

الثامنة: ما ذكره العلامة قاسم في "تصحيحه"<sup>(٧)</sup>: (أنّ ما في المتون مصحّح تصحيحاً انتزاعياً والتصحيح انصريح مقدّم على التصحيح الالتزامي).

(١) "البحر"، كتاب السير، باب المرتد، ٢١٠/٥.

(٢) "البحر"، كتاب الطهارة، ٢٤٠/١.

(٣) قوله: (التوشيح): أي: شرح الهداية لأبي حفص عمر بن إسحاق المعروف بابن السراج الهندي الحنفي (ت ٥٧٧٣هـ).

(٤) في ٥: (رجع إليه) وهو تصحيح.

(٥) "شرح التحرير"، فصل في بيان الاعتراضات الواردة على القياس، ٤٤٥/٣، ملخصاً

(٦) في ح و د: (القولين)

(٧) لم نعثر عليه بعد جهد كثير، ولعلّ الله تعالى أن يحدث بعد ذلك أمراً

قلتُ: حاصله: أن أصحاب المتون التزموا وصح القول الصحيح فيكون ما في غيرها مقابل الصحيح ما لم يصرح بتصحيحه فيقدم عليها؛ لأنه تصحيح صريح فيقدم على التصحيح الالتزامي.

وفي شهادات "الخيرية"<sup>(١)</sup> في جواب سؤال (المذهب الصحيح المفتي به الذي مشى عليه أصحاب المتون الموضوع لقل الصحيح من المذهب الذي هو ظاهر الرواية)<sup>(٢)</sup> أن شهادة الأعمى لا تصح.

ثم<sup>(٣)</sup> قال: (وحيث علم أن القول هو الذي تواردت عليه المتون فهو المعتمد المعمول به؛ إذ صرحوا بأنه إذا تعارض ما في المتون والفتاوى<sup>(٤)</sup>، فالمعتمد ما في المتون<sup>(٥)</sup> وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى<sup>(٦)</sup>) انتهى.

(١) "الخيرية"، كتاب الشهادات، ٢/٣٣، مختصراً.

(٢) في ح ود: (هو ظاهر المذهب).

(٣) سقط من د: (ثم).

(٤) قوله: (إذ صرحوا بأنه... إلخ): أي: وكذلك إذا تعارض ما في المتون والشروح فالمعتمد ما في المتون، كما لا يخفى.

(٥) سقط من د: (والفتاوى، فالمعتمد ما في المتون).

(٦) قال في رد المحتار من الشفعة، (٤٠٨/٩): تحت قوله: "وما في المتون": (إن مسائل المتون هي المنقولة عن أئمتنا الثلاثة أو بعضهم وكذلك الشروح، بخلاف ما في الفتاوى فإنه مبي على وقائع نحدث لهم ويسألون عنها وهم من أهل التخريج فيجب كل منهم بحسب ما يظهر له تخريجاً على قواعد المذهب إن لم يجد نصاً، ولذا ترى في كثير منها اختلافاً، ومعلوم أن المنقول عن الأئمة الثلاثة ليس كالمنقول عن بعدهم من المشايخ).



وفي فصل الحبس من "البحر"<sup>(١)</sup>: (والعمل على ما في المتون؛ لأنه إذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمعتمد ما في المتون كما في "أنفع الوسائل"، وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى) انتهى. أي: لما صرح به في "أنفع الوسائل"<sup>(٢)</sup> أيضاً في مسألة قسمة الوقف حيث قال: (لا نفتي<sup>(٣)</sup> يقول الفتاوى<sup>(٤)</sup>)، بل نقول الفتاوى إنما يستأنس بها إذا لم يوجد ما يعارضها من كتب الأصول ونقل المذهب، أما مع وجود غيرها لا يلتفت إليها خصوصاً إذا لم يكن نصّ فيها على الفتوى) اهـ.

ورأيت في بعض كتب المتأخرين نقلاً عن "إيضاح الاستدلال على إبطال الاستبدال" لقاضي القضاة شمس الدين الحريري<sup>(٥)</sup> أحد شراح "الهداية": (أن صدر الدين سليمان قال: إن هذه الفتاوى هي اختيارات المشايخ فلا تعارض كتب المذهب، قال<sup>(٦)</sup>). وكذا كان يقول غيره من مشايخنا وبه أقول) انتهى.

(١) "البحر"، كتاب القضاء، فصل في الحبس، ٤٧٩/٦.

(٢) "أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل"، قسمة الوقف، ص ٨٨.

(٣) في السمع كلها: (لا يعني).

(٤) في ج: (بنقول الفتوى).

(٥) قوله: (شمس الدين الحريري): أي: الشيخ محمد بن عثمان بن أبي الحسن المعروف بابن الحريري الدمشقي الحنفي، وكان عادلاً مهيباً صارماً ديباً رأساً في المذهب. له:

شرح الهداية في الفروع (ت ٧٢٨هـ). (شذرات الذهب، ١٥٣/٨، وخدبة العارفين، ١٤٧/٢)

(٦) قوله: (قال): أي: شمس الدين الحريري قاضي القضاة.

### [المتون المعبرة في المذهب]

ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَتُونِ<sup>(١)</sup> الْمَتُونُ الْمَعْتَبِرَةُ كـ "البداية" و"مختصر القدوري" و"المختار" و"الغاية" و"الوقاية" و"الكر" و"الملتقى"<sup>(٢)</sup>

(١) قوله: (المراد بالمتون): أي: ليس المراد بها جميع المتون بل المختصرات التي ألفتها حُذاق الأئمة وكبار الفقهاء المعروفين بالعلم والرهدة والمعة والثقة في الرواية كأبي جعفر الطحاوي والكرخي والحاكم والشهيد والقدوري ومن هي هذه الطبقة، وقد كثر اعتماد المتأخرين على الوقاية لبرهان الشريعة وكبر الدقائق لأبي البركات والمختار لأبي الفصل ومجمع البحرين لمطهر الدين ومختصر القدوري لأحمد بن محمد وذلك لما عمنوا من جلالة مؤلفيها وثرانهم إيراد مسائل معتمد عليها وأشهرها ذكرها وأقولها اعتماداً الوقاية والكر ومختصر القدوري وهي المراد بقولهم: (المتون الثلاثة). (انظر الفتاوى الرصوية، ٤٠٩/٤ - ٤١٠).

(٢) وأما الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (٢٠٨/٤): أن من المتون أيضاً: مثل مختصرات الأئمة الطحاوي والكرخي والقدوري والكر والواهي والوقاية والقدية والإصلاح والمختار ومجمع البحرين ومواهب الرحمن والملتقى وأمثالها الموصوعة لنقل المذهب لا كأمثال السية؛ فإنها لا تعد في المتون، وقد رأيتُ "التوير" يدخل روايات عن "القبة" مع مصادمها للمذهب المصنوع عليه في كتب محمد كما يبتّ يعصه في كتابي «كفل الفقيه الماهم في حكم قرطاس الدراهم» وقد جهل بعض ضلال الرمان في رسائله في «الجماعة الثانية» إذ جعل "الأشياء" من المتون ولم يدر السفية ما معنى المتن المراد بها ورغم بجهله أن كلّ بيضاء شحمة وكلّ سوداء تمرّة، وهذا كتاب "الأشياء" مشحوناً بالقول عن الفتاوى وبأبحاثه فما مرتبته إلا في الفتاوى أو في الشروح. هذا وقد عدّوا "الهداية" من المتون مع أنّها شرح بالصورة

فإنها الموضوعة لنقل المذهب مما هو ظاهر الرواية بخلاف متن "الغرر"  
لمنلا خسرو ومتن "التنوير" للتمرتاشي<sup>(١)</sup> الغزي<sup>(٢)</sup>، فإنّ فيهما كثيراً من  
مسائل الفتاوى

---

(١) قوله: (التمرتاشي): نسبة إلى ثمرتاش. نقل صاحب مرصّد الاطلاع في أسماء  
الأماكن والبقاع: أنّ ثمرتاش - بصعّتين وسكون الراء وتاء وألف وشين معجمة -  
قرية من قرى خوارزم، اه ط. قلت: والأقرب أنّه نسبة إلى جدّه تمرتاشي.  
(نظر رد المحتار، ٦٠/١)

(٢) قوله: (الغزي): نسبة إلى غرة هاشم، وهي كما في القاموس: بلد بفلسطين، ولد  
بها الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ومات بها هاشم بن عبد مناف.  
(نظر رد المحتار، ٦٠/١)

وَسَابِقُ الْأَقْوَالِ فِي الْخَانِيَةِ      وَمُلْتَقَى الْأَبْحَرِ ذُو مَرْيَةِ  
وَفِي سَوَاهُمَا اعْتَمِدَ مَا أَحْرَوْا      دَلِيلُهُ لَأَنَّهُ الْمُحَرَّرُ  
كَمَا هُوَ الْعَادَةُ فِي الْهَدَايَةِ      وَنَحْوَهَا لِرَاجِحِ الدَّرَايَةِ  
كَذَا إِذَا مَا وَاحِدًا قَدْ عَمِلُوا      لَهُ وَتَعْلِيلُ سَوَاءٍ أَهْمَلُوا

### [منهج "فتاوى قاضي خان" و"الملتقى" وغيرهما]

أي: أن أول الأقوال الواقعة في فتاوى الإمام قاضي خان له مرية على غيره في الرجحان<sup>(١)</sup>، لأنه قال في أول "الفتاوى"<sup>(٢)</sup>: (وفيما كثرت فيه الأقاويل من المتأخرين اقتصر<sup>(٣)</sup> على قول أو قولين وقدمت ما هو الأظهر وافتتحت بما هو الأشهر<sup>(٤)</sup> إجابة للطالين وتيسيراً على الراغبين) انتهى. وكذا صاحب "ملتقى الأبحر"<sup>(٥)</sup> التزم تقديم القول المعتمد، وما عداهما من الكتب التي تذكر فيها الأقوال بأدلتها كـ "الهداية" وشرحها وشروح "الكر" و"كافي النسفي" و"البدائع" وغيرها<sup>(٦)</sup> من الكتب المسبوبة فقد جرت العادة

(١) سقط من ح ود: (في الرجحان).

(٢) "الحاية"، فصل في رسم المفتي، ٢/١، (هامش الهدية)

(٣) في السبع كلها: (اختصرت)

(٤) فائدة: الإمام قاضي خان رحمه الله تعالى إنما يقدم الأظهر الأشهر، أي: إذا لم

يصرح بتصحيح غيره. (انظر الفتاوى المصرية، ١/٥٤٠)

(٥) انظر "ملتقى الأبحر"، ١/١٠.

(٦) في ح ود: (وغيرهما).

فيها عند حكاية الأقوال أنهم<sup>(١)</sup> يؤخرون قول الإمام ثم يذكرون دليل كل قول، ثم يذكرون دليل الإمام متصفاً للجواب عما استدلّ به غيره وهذا ترجيح له إلا أن يصوّوا على ترجيح غيره<sup>(٢)</sup>.

قال شيخ الإسلام العلامة ابن الشلي في "فتاواه": (الأصل أن العمل على قول أي حيفة ولذا ترجّح المشايخ دليله في الأعلب على دليل من خالفه من أصحابه ويجيبون عما استدلّ به مخالفه، وهذا أمانة العمل بقوله وإن لم يصرّحوا بالفتوى عليه؛ إذ<sup>(٣)</sup> الترجيح كصريح التصحيح) انتهى. وفي آخر "المستصفى" للإمام النسفي: (إذا ذكر في المسألة ثلاثة أقوال فالراجح هو الأوّل أو الأخير لا الوسط) انتهى

قلت: وينبغي تقييده بما إذا لم تعلم عادة صاحب ذلك الكتاب<sup>(٤)</sup> ولم يذكر الأدلة. أمّا إذا علمت كما مرّ عن "الخاية" و"الملقّى" فتتبع، وأمّا إذا ذكرت الأدلة فالمرجح الأخير كما قلنا.

(١) في ج ود: (حكاية الأقوال إلا أنهم).

(٢) قوله: (يؤخرون قول الإمام... إلخ): نقل الإمام أحمد رضا الحفي رحمه الله تعالى عن نتائج الأفكار أن من عادة المصنف -أي صاحب الهداية- المستمرة أن يؤخّر القوي عن ذكر الأدلة على الأقوال المختصة، ليقع المؤخّر بمنزلة الجواب عن المقدم، وإن كان يقمّ القوي في الأكثر عند نقل أصل الأقوال، وهذا مما لا ستره به عند من له قدم راسخ في معرفة أساليب كلام المصنف. (الفتاوى الرصوية، ١٢/١٠٧)

(٣) في ج ود: (إن).

(٤) في ح ود: (صاحب الكتاب).

وكذا لو ذكروا قولين مثلاً وعملوا لأحدهما كان ترجيحاً له على غير  
المعلّل كما أفاده الحير الرملي في كتاب الغصب من "فتاواه الحيرية"<sup>(١)</sup>،  
ونظيره ما في "التحرير وشرحه"<sup>(٢)</sup> في فصل الترجيح في المتعارضين. (أنّ  
الحكم الذي تعرض فيه للعلّة يترجّح على الحكم الذي لم يتعرّض فيه لها؛  
لأنّ ذكر علّته يدلّ على الاهتمام به والحثّ عليه<sup>(٣)</sup>)، انتهى.

---

(١) انظر "العيرية"، كتاب الغصب، مطلب في الشريك أو المزارع... إلخ، ١٥٠/٢.

(٢) "التحرير وشرحه"، فصل في التعارض، ٣٤/٣.

(٣) في "التحرير وشرحه" بعده: (للدلالة عليه من جهة اللفظ ومن جهة العنة).

وَحَيْثُمَا وَجَدْتَ قَوْلَيْنِ وَقَدْ صُحِّحَ وَاحِدٌ فَذَلِكَ الْمُعْتَمَدُ  
بِنَحْوِ ذَا الْفَتْوَى عَلَيْهِ الْأَشْبَةُ<sup>(١)</sup> وَالْأَطْهَرُ<sup>(٢)</sup> الْمُحْتَارُ ذَا وَالْأَوْجَهُ<sup>(٣)</sup>  
أَوِ الصَّحِيحُ وَالْأَصَحُّ أَكْثَرُ مِنْهُ وَقِيلَ عَكْسُهُ الْمُؤَكَّدُ  
كَذَا بِهِ يُفْتَى عَلَيْهِ الْفَتْوَى<sup>(٤)</sup> وَذَانِ مِنْ جَمِيعِ تِلْكَ الْأَقْوَى<sup>(٥)</sup>

### [علامات الإفتاء وترجيح بعضها على بعض]

قال في آخر "الفتاوى الخيرية"<sup>(٦)</sup>: (وفي أول "المضمرات"<sup>(٧)</sup>): أما  
العلامات للإفتاء فقولهُ: وعليه الفتوى، وبه يفتى، وبه نأخذ، وعليه الاعتماد،

(١) قوله: (الأشبه): أي الأشبه بالمصنوع روية والراجح دراية فيكون عليه الفتوى.  
(رد المحتار، ١/١٧٢)

(٢) قوله: (والأطهر المختار دا والأوجه): فقد حكم بقصر الاعتماد على ما قيل فيه  
أفعل ولم يصحح خلافه. (الفتاوى الرصوبية، ١/٢١٩)

(٣) قوله: (الأوجه): أي: الأطهر وجهاً من حيث إن دلالة الدليل عليه متجهة ظاهرة  
أكثر من غيره (رد المحتار، ١/١٧٢)

(٤) قوله (عليه الفتوى) مشتقة من المفتي وهو الشاب القوي، وسُميت به لأن المفتي  
بقوي السائل بجواب حادثه، والمراد بالاشتقاق فيها ملاحظة ما أبا عنه الفتى من  
القوة والحدوث لا حقيقته. (رد المحتار، ١/١٧٢، مخصصاً)

(٥) في أوب: (تدث أقوى).

(٦) "الخيرية"، مسائل شتى، مطلب في المراد من القول الضعيف... إلخ، ٢/٢٣١.

(٧) قوله: (المضمرات): أي: «جامع المضمرات والمشكلات» شرح مختصر القدوري  
للعلامة يوسف بن عمر الصوفي الكادوري (ت ٥٨٣٢هـ).

الاعتماد، وعليه عمل اليوم<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>، وعليه عمل الأمة<sup>(٣)</sup>، وهو الصحيح وهو الأصح، وهو الأظهر، وهو المختار في زماننا<sup>(٤)</sup> وفتوى مشايخنا، وهو الأشبه، وهو الأوجه وغيرها<sup>(٥)</sup> من الألفاظ المذكورة في متن هذا الكتاب في محلها<sup>(٦)</sup> في حاشية البردوي<sup>(٧)</sup>، انتهى.

(١) قوله: (عليه عمل اليوم): أي: المراد باليوم مطلق الزمان، و"أل" فيه للحضور، والإضافة على معنى هي، وهي من إضافة المصدر إلى زمانه كصوم رمضان، أي: عليه عمل الناس في هذا الزمان الحاضر. (رد المختار، ١/١٧٢)

(٢) سقط من د: (عليه عمل اليوم).

(٣) في ج: (وعليه الاعتماد وعليه عمل الأمة).

(٤) في أ وب: (وهو المختار وفي زماننا).

(٥) قوله: (وعبرها): كقولهم: وبه جرى العرف، وهو المتعارف، وبه أخذ علماءنا.

(رد المختار، ١/١٧٢)

قال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في جذ المختار على رد المختار (١/١٢٤): قوله: (وبه أخذ علماءنا) وهو أحسن ما قيل، هو أقرب الأقاويل إلى الصواب، هو الأحوط، هو الأرفق، هو الأوفق، هو الأليق.

(٦) ونقل في الدر المختار عن المصمرات (١/١٧١-١٧٢): ما نصّه: (وهي أوّل "المصمرات": أمّا العلامات للإفتاء فقوله: وعليه الفتوى، وبه يفتى، وبه يأخذ، وعليه الاعتماد، وعليه عمل اليوم، وعليه عمل الأمة، وهو الصحيح، أو الأصح، أو الأظهر، أو الأشبه، أو الأوجه، أو المختار، وبحوها ممّا ذكر في حاشية البردوي) اهـ.

(٧) قوله: (حاشية البردوي). أي: لأبي الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، هجر الإسلام البردوي (ت ٤٨٢هـ). (الموائد البهية، ص ١٢٤، ومعجم المؤلفين، ٧/١٩٢).



## شرح عقود رسم المفتي

وبعض هذه الألفاظ أكد من بعض<sup>(١)</sup>، فلفظ «الفتوى»<sup>(٢)</sup> أكد من لفظ «الصحيح» و«الأصح»<sup>(٣)</sup> و«الأشبه»<sup>(٤)</sup> وغيرها<sup>(٥)</sup>، ولفظ «به يفتى» أكد من لفظ «الفتوى»<sup>(٦)</sup> عليه<sup>(٧)</sup>،.....

(١) قوله: (أكد من بعض): أي: أقوى فتقدّم على غيرها، وهذا التقديم راجح لا واجب.

(٢) قوله: (لفظ الفتوى): أي: اللفظ الذي فيه حروف الفتوى الأصدية بأيّ صيغة عبر بها. (ط، ٤٩/١)

(٣) في ج ود: (من لفظ الأصحّ والصحيح).

(٤) قوله: (أكد من لفظ الصحيح . إلج): لأنّ مقابل الصحيح أو الأصحّ ونحوه قد يكون هو المعنى به، لكونه هو الأحوط أو الأرفق بالناس أو الموافق لتعاملهم وغير ذلك مما يراه المرحّحون في المذهب داعياً إلى الإقتاء به، فإذا صرّحوا بلفظ الفتوى في قول علم أنّه المأخوذ به، ويظهر لي أنّ لفظ «وبه يأخذ» و«عليه العمل» مساوٍ للفظ الفتوى وكذا بالأولى لفظ «عليه عمل الأمة»؛ لأنّه يفيد الإجماع عليه، تأمل. (ردّ المختار، ١٧٣/١)

علّق الإمام أحمد رضا الحمي رحمه الله تعالى في "جدّ المختار على ردّ المختار" (١٢٥/١) على قوله: (وعليه العمل مساوٍ للفظ الفتوى):

قلت: ويظهر لي أنّ مثلها لفظة هو المعتمد، عليه الاعتماد، هو المعوّل عليه.

(٥) في ردّ المختار ١٧٣/١: قوله: (وعبرها): كالأحوط والأظهر، ط.

(٦) في "الفتاوى البعيرية"، ٢٣١/٢، والدرّ المختار، ١٧٣/١: (ولفظ «وبه يفتى» أكد من الفتوى. . إلج)

(٧) قوله: (أكد من لفظ الفتوى عليه): قال ابن الهمام والفرق بينهما أنّ الأوّل يعيد الحصر والمعنى أنّ الفتوى لا تكون إلّا بذلك، الثاني يفيد الأصحية اه، ابن عبد الرزاق. (ردّ المختار، ١٧٣/١)

و«الأصح» أكد من «الصحيح»<sup>(١)</sup> و«الأحوط» أكد من «الاحتياط»<sup>(٢)</sup> انتهى

### [الصحيح أكد من الأصح]

لكن<sup>(٣)</sup> في "شرح المسية" هي بحث مسّ المصحف<sup>(٤)</sup>: (والذي أخذناه عن المشايخ أنه إذا تعارض إمامان معتبران<sup>(٥)</sup> في التصحيح، فقال

(١) قوله: (الأصح أكد من الصحيح): هذا هو المشهور عند الجمهور؛ لأن الأصح مقابل للصحيح، وهو: أي: الصحيح مقابل للضعيف، لكن في حواشي الأشباه ليري: يعني أن يقيد ذلك بالغالب؛ لأننا وجدنا مقابل الأصح الرواية الشاذة كما في شرح المجموع اه، ابن عبد الرزاق، (رد المحتار، ١/١٧٣)

(٢) قوله: (والأحوط .. إلخ): الظاهر أن يقال ذلك في كل ما عرّف فيه بأفعل التفصيل ط، والاحتياط العمل بأقوى الدليل كما في الهـ، (رد المحتار، ١/١٧٣).

(٣) قوله: (لكن... إلخ): استدراك على ما يفهم من كلام الرملي حيث ذكر أن بعض هذه الألفاظ أكد من بعض، فإنه ظاهر في أن مراده تقديم الأكّد على غيره، فلم منه تقديم الأصح على الصحيح وهو مخالف لما في شرح المسية. وأما كون مراده مجرد بيان أن الأصح أكد بمقتضى أفعل التفصيل وذلك لا ينافي تقديم الصحيح للاتفاق عليه، فهو في غاية البعد، على أنه لا يتأتى في لفظ الفتوى مع غيره فإنه جعله أكد، ولا معنى لأكديته إلاّ تقسيبه على غيره كما لا يخفى، فافهم ويدلّ على أن مراده ما قلناه أولاً ما قاله في الخيرية أيضاً في كتاب الكفالة بعد كلام. قس: وقوله: "والصحيح" لا يدفع قول صاحب المحيط، هذا هو الأصح وعنه الفتوى، اه، (رد المحتار، ١/١٧٤)

(٤) "عنية المتملي"، ص ٥١.

(٥) قوله: (إمامان معتبران): أي: من أئمة الترجيح، (رد المحتار، ١/١٧٤)

أحدهما: الصحيح كذا، وقال الآخر: الأصح كذا، فالأخذ بقول من قال الصحيح أولى من الأخذ بقول من قال الأصح؛ لأنَّ الصحيح مقابله الفاسد والأصح مقابله الصحيح، فقد وافق من قال الأصح قائل الصحيح على أنه صحيح، وأما من قال الصحيح فعنده ذلك الحكم الآخر فاسد، فالأخذ بما اتفقا<sup>(١)</sup> على أنه صحيح أولى من الأخذ بما هو عند أحدهما فاسد انتهى.

وذكر العلامة ابن عبد الرزاق في شرحه على "الدر المختار"<sup>(٢)</sup>: أن المشهور عند الجمهور أن الأصح أكد من الصحيح<sup>(٣)</sup>. وفي "شرح البيهقي":

(١) قوله: (اتفقا): والعلة لا تخص هذين اللفظين، بل كذلك الوجيه والأوجه والاحتياط والأحوط، أفاده ط. (رد المحتار، ١/١٧٤)

(٢) قوله: (ابن عبد الرزاق في شرحه): وهو «منايع الأسرار ولوائح الأفكار» للشيخ عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، الشهير بابن عبد الرزاق، فقيه حنفي، من أهل دمشق (ت ١٣٨ هـ). (هدية العارفين، ١/١٧٤، ومعجم السويعي، ١/٥٥٢)

(٣) قوله: (الأصح أكد من الصحيح... إلخ): قال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١/٢١٨-٢٢٢):

أقول أولاً: هذا مسلم إذا قبل الأصح بالصحيح، أما إذا ذكرنا قولين وقالوا في أحدهما وحده: إنه الأصح ولم يلموا ببيان قوة ما هي الآخر أصلاً، فلا يهمهم منه إلا أن الأول هو الراجح المصور، ولا يقدح في ذهن أحد أنهم يريدون به تصحيح كلا القولين وأنَّ الأول مزية ما على الآخر، فأفعل هاهنا من باب أهل الحجة خير مستقراً وأحسن مقيلاً. ولو سبرت كلماتهم لوجدتهم يقولون: هذا أحوط، وهذا أرفق مع أن الآخر لا رفق فيه ولا احتياط، هذا يديهي عند من خدم كلامهم ولذا قال في الخيرية من الطلاق: أنت على علم بأنه بعد التنصيص على أصحيته لا يعدل عنه إلى غيره، اهـ.

(قال في الطرار المذهب<sup>(١)</sup> ناقلاً عن حاشية البزدوي قوله: "هو الصحيح". يقتضي أن يكون غيره غير صحيح، ولعل الأصح يقتضي أن يكون غيره صحيحاً

بل قال في صدحها في مسألة. قالوا فيها لقائل أن يقول: تجوز وهو الأصح، ولقائل أن يقول: لا، ما نصّه حيث ثبت الأصح لا يعدل عنه، اه. وهذا هو معاد المؤلف رحمه الله تعالى في متن العقود وإن مال في شرح إلى ما نحن فيه. ولما قال في الدرّ في من نسي التسليم عن يساره أتى به ما لم يستدير القيلة في الأصح وكان في الغيبة أنه الصحيح. قال الشامي عبر الشارح بالأصح بدل الصحيح والخطب فيه سهل، اه. وكيف يكون سهلاً وهما عندكم على طرفي نقيض، فإن الصحيح كان يعيد أن خلافه فاسد، وأفاد الأصح عندكم أنه صحيح فقد جعل الفاسد صحيحاً

ثانياً قد قلتم في ردّ المحتار: "عليها اتباع ما رجحوه"، وليس بياك قوة للشيء في نفسه ترجيحاً له؛ إذ لا بدّ للترجيح من مرجّح ومرجّح عليه، فالمعنى قطعاً ما فصلوه على غيره، فلا شكّ أنّهم إذا قالوا لأحد قولين: إنه الأصحّ وسكتوا عن الآخر، فقد فصلوه ورجحوه على الآخر، فوجب اتباعه عندكم وسقط التخيير.

فالوجه عندي حمل كلام الرسالة على ما إذا دلت أحدهما بأفعل والأخرى بغيره، فيكون ثالث ما هي المسألة عن الخيرية والعبية من اختيار الأصحّ أو الصحيح وهو الخير، وهذا أولى من حمله على ما لا يقل. لا سيّما والرسالة مجهولة لا تدري هي ولا مؤلفها، والنقل عن المجهول لا يعتمد وإن كان الناقل من المعتمدين كما أفصح به الشامي في مواضع من كتبه ويّناه في فصل القضاء. أقول: وثمّ تفصيل يعرفه الماهر بأساليب الكلام والمطعم عن مراتب الرجال، فافهم.

(١) قوله (الطاراز المذهب) أي: «الطاراز المذهب في ترجيح الصحيح من المذهب» للعلامة محمد بدر الدين الشهاوي وهو من شيوخ علي الفاري.

أقول: ينبغي أن يقيّد ذلك بالعالم؛ لأننا وجدنا مقابل الأصح الرواية الشادة كما في "شرح المجموع"<sup>(١)</sup> انتهى.

وفي "الدرّ المختار"<sup>(٢)</sup> بعد نقله حاصل ما مرّ: (ثم رأيتُ في رسالة "آداب المفتي"<sup>(٣)</sup>: إذا ذيلت رواية في كتاب معتمد بالأصح أو الأولى أو الأرفق أو نحوها فله أن يفتي بها وبمخالفتها<sup>(٤)</sup> أيضاً أيّاً شاء، وإذا ذيلت بالصحيح أو المأخوذ به أو به يفتي<sup>(٥)</sup> أو عليه الفتوى، لم يفت بمخالفتها<sup>(٦)</sup> إلّا إذا كان في "الهداية"<sup>(٧)</sup> مثلاً هو الصحيح.....

---

(١) قوله: (شرح المجموع): أي: «المسحح» شرح مجمع البحرين للدرّ الدين محمود بن القاضي شهاب الدين أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين بن يوسف بن محمود أبي محمد العبي ثم المصري الفقيه الحنفي (ت ٨٥٥هـ). (هدية العارفين، ١٦٩/٢، وكشف الظنون، ١٥٩٩/٢)

(٢) "الدر"، المقدمة، ١٧٤/١.

(٣) في "الدر"، المقدمة، ١٧٤/١. (آداب المفتي) بدل (آداب المفتي).

(٤) في أوج ود: (بمخالفتها).

(٥) في ب: (أو به يفتي)

(٦) في ح ود: (بمخالفتها).

(٧) قوله. (إلّا إذا كان في الهداية... إلخ): في حاشية الحلبي على الدرّ. استثناء مقطوع؛ لأنّه مبروض فيما وجد فيه التصحيح في كلا الطرفين، والمستثنى منه وهو قوله "وإذا ذيلت بالصحيح إلى آخره" مبروض فيما إذا لم يدل مخالفة بشيء كما هو ظاهر، فالاستثناء في الحقيقة استدراك وتكرار لما سبق عن وقف البحر.

وفي "الكافي" <sup>(١)</sup> بمخالفة هو الصحيح فيخير <sup>(٢)</sup> فيختار الأقوى <sup>(٣)</sup> عنده والأليق <sup>(٤)</sup> والأصلح <sup>(٥)</sup> انتهى، فليحفظ <sup>(٦)</sup> انتهى <sup>(٧)</sup>.

#### [تحرير ضابطة التصحيح بأمور]

قلت: وحاصل هذا كله: أنه إذا صحَّح كل من الروايتين بلفظ واحد كأن ذكر في كل واحدة منهما هو الصحيح أو الأصحَّ أو به يفتي تخير المفتي <sup>(٨)</sup>. وإذا اختلف اللفظ فإن كان أحدهما لفظ الفتوى فهو أولى؛ لأنه لا يفتي إلا بما هو صحيح وليس كل صحيح يفتي به؛ لأنَّ الصحيح في نفسه قد لا يفتي به لكون غيره أوفق لتعبير الرمان ولضرورة ونحو ذلك، فما فيه لفظ الفتوى يتضمَّن شيئين أحدهما: الإذن بالفتوى به، والآخر صحته؛ لأنَّ

(١) قوله: (وفي الكافي): يحتمل أن المراد به «كافي الحاكم» أو «كافي السمي» الذي شرح به كتابه الوافي أصل الكفر، والظاهر الثاني بل هو المتيقَّن (رد المحتار، ١٧٤/١، وجد المتار)

(٢) سقط من د. (فيخير)

(٣) قوله (فيختار الأقوى): أي إذا كان من أهل النظر في الدليل أو بصَّ العلماء على ذلك، ولا تنس من قدماء من بقية قيود التخيير. (رد المحتار، ١٧٤/١)

(٤) قوله: (الأليق): أي: لزمانه. (رد المحتار، ١٧٤/١)

(٥) قوله: (الأصلح): أي: الذي يراه مناسباً في تلك الواقعة. (رد المحتار، ١٧٤/١)

(٦) قوله: (فليحفظ): أي: جميع ما ذكرناه. (رد المحتار، ١٧٤/١)

(٧) سقط من ج. (انتهى).

(٨) قوله: (تخير المفتي): أي. إذا كانت الروايتان في كتابين من إمامين تخير المفتي. أمّا إذا كانتا في كتاب واحد من إمام واحد فلا يتخير كما سيأتي بعد أسطر.

الإفتاء به تصحيح له بخلاف ما فيه لفظ الصحيح أو الأصح مثلاً. وإن كان لفظ الفتوى في كلٍّ منهما فإن كان أحدهما يفيد الحصر مثل به يفتى أو عليه الفتوى فهو الأولي، ومثله بل أولى لفظ عيه عمل الأمة؛ لأنه يفيد الإجماع. وإن لم يكن لفظ الفتوى في واحد منهما، فإن كان أحدهما بلفظ الأصح والآخر بلفظ الصحيح<sup>(١)</sup> فعلى الخلاف السابق<sup>(٢)</sup>، لكن هذا فيما إذا كان التصحيحان في كتابين، أما لو كانا<sup>(٣)</sup> في كتاب واحد من إمام واحد فلا يتأتى الخلاف في تقديم الأصح على الصحيح، لأنَّ إشعار الصحيح بأنَّ مقابله فاسد لا يتأتى فيه بعد التصريح بأنَّ مقابله أصحَّ إلا إذا كان في المسألة قول ثالث يكون هو الفاسد. وكذا لو ذكر تصحيحين عن إمامين، ثمَّ قال: إنَّ هذا التصحيح الثاني أصحَّ من الأوَّل مثلاً، فإنَّه لا شكَّ أنَّ مراده ترجيح ما عبَّر عنه بكونه أصحَّ، ويقع ذلك كثيراً في تصحيح العلامة قاسم. وإن كان كلٌّ منهما بلفظ الأصحَّ أو الصحيح فلا شبهة في أنَّه يتخير بينهما إذا كان الإمامان المصحَّحان في رتبة واحدة، أما لو كان أحدهما أعلم فإنَّه يختار تصحيحه كما لو كان أحدهما في "اخائية" والآخر في "البرازية" مثلاً فإنَّ

(١) قوله: (والآخر بلفظ الصحيح): قلتُ العدة لا تخصُّ هذينَّ اللفظين بل كذلك الوجيه والأوجه والاحتياط والأحوط. (ط، ٤٩/١)

(٢) قوله: (فعلى الخلاف السابق): أي: ما مرَّ الخلاف آنفاً في الأصحَّ والصحيح عن شرح المسية وابن عبد الرزاق.

(٣) قوله: (أما لو كانا): أي: التصحيحان بلفظ الأصحَّ والصحيح... إلخ.

تصحیح قاضي حان أقوى<sup>(١)</sup>، فقد قال العلامة قاسم<sup>(٢)</sup>، (إنّ قاضي حان من أحقّ من يُعتمد على تصحيحه). وكذا يتحرّر إذا صرّح بتصحيح إحداهما فقط بلفظ الأصحّ أو الأحوط أو الأولى أو الأرفق وسكت عن تصحيح الأخرى، فإنّ هذا اللفظ يفيد صحّة الأخرى لكن الأولى الأخذ بما صرّح بأنّها الأصحّ لزيادة صحّتها، وكذا لو صرّح في إحداهما بالأصحّ وفي الأخرى بالصحيح فإنّ الأولى الأخذ بالأصحّ

---

(١) فائدة تصحيح قاضي حان في «الخانية» مقدّم على تصحيح «الهداية» مع أنّها

شرح بل متن، أفاده الإمام أحمد رضا الحنفی

(٢) «تصحیح القدوري»، مقدّمة، ص ١٣٤.



وَإِنْ تَجِدَ تَصْحِيحَ قَوْلَيْنِ وَرَدَ	فَاخْتَرْ لِمَا شِئْتَ فَكُلُّ مُعْتَمَدٍ
إِلَّا إِذَا كَانَا صَحِيحًا وَأَصَحَّ	أَوْ قِيلَ ذَا يُفْتَى بِهِ فَقَدْ رَجَحَ
أَوْ كَانَ فِي الْمُتَوْنِ أَوْ قَوْلَ الْإِمَامِ	أَوْ ظَاهِرَ الْمَرْوِيِّ أَوْ جُلُّ الْعِظَامِ
قَالَ بِهِ أَوْ كَانَ الْأَمْتَحْسَانُ <sup>(١)</sup>	أَوْ زَادَ لِلأَوْقَافِ نَفْعًا بَانَا
أَوْ كَانَ ذَا أَوْفَقٍ لِلزَّمانِ	أَوْ كَانَ ذَا أَوْضَحٍ فِي الْبُرْهَانِ
هَذَا إِذَا تَعَارَضَ التَّصْحِيحُ	أَوْ لَمْ يَكُنْ أَصْلًا بِهِ تَصْرِيحُ
فَتَأْخُذُ الَّذِي لَهُ مُرْجَحُ	مِمَّا عَلِمْتَهُ فَهَذَا الْأَوْضَحُ

#### [قواعد الترجيح عند تعارض التصحيح عشرة]

لَمَّا ذَكَرْتُ علامات التصحيح لقول من الأقوال وَأَنَّ بعض ألفاظ التصحيح أكد من بعض، وهذا إنما تظهر ثمرته عند التعارض بأن كان التصحيح لقولين، فصلتُ ذلك تفصيلاً حسناً لم أسبق إليه أحداً مما مهّدته قبل هذا، وذلك أَنَّ قولهم: "إذا كان في المسألة قولان مصحّحان فالمفتي بالخيار" ليس على إطلاقه بل داك إذا لم يكن لأحدهما مرجح قبل التصحيح أو بعده: الأول من المرححات: ما إذا كان تصحيح أحدهما بلفظ الصحيح والآخر بلفظ الأصحّ وتقدّم الكلام فيه وَأَنَّ المشهور ترجيح الأصحّ على الصحيح.

الثاني: ما إذا كان أحدهما بلفظ الفتوى والآخر بغيره كما تقدّم بيانه<sup>(١)</sup>.

(١) في ح ود: (أو قال الإمام).

الثالث: ما إذا كان أحد القولين المصححين في المتن والآخر في غيرها؛ لأنه عند عدم التصحيح لأحد القولين يقدم ما في المتن؛ لأنها الموضوع لقل المذهب كما مرّ فكذا إذا تعارض التصحيحان ولذا قال في "البحر" في باب قضاء الفوائت<sup>(٢)</sup>: (فقد اختلف التصحيح والعنوى والعمل بما وافق المتن أولى).

الرابع: ما إذا كان أحدهما قول الإمام الأعظم والآخر قول بعض أصحابه؛ لأنه عند عدم الترجيح لأحدهما يقدم قول الإمام كما مرّ بيانه فكذا بعده<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: (تقدم بيانه) - وحاصل ما مرّ أنّ الأصحّ يرجع على الصحيح إذا كانا في كتاب واحد من إمام واحد، وكذلك إذا كانا في كتابين أو من إمامين مصححين في رتبة واحدة فحيثُ الأحد بالأصحّ أولى.

(٢) "البحر"، كتاب الصلاة، باب قضاء الفوائت، ١٥٢/٢-١٥٣، مختصاً

(٣) قوله (لأنه عند عدم الترجيح لأحدهما يقدم قول الإمام فكذا بعده): قال الإمام أحمد رضا الحفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرضوية: (٢٢٣/١-٢٢٥) 'أي بعد ترجيح القولين جميعاً فرجع حاصل القول إلى أنّ قول الإمام هو المتبع إلا أن يتفق المرجحون على تصحيح خلافه.

فإن قلت: أليس قد ذكر عشر مرجحات أخر وهي التخيير مع كلّ منها.

١. أكديّة التصحيح، أو ٢. كونه في المتن والآخر في الشروح أو ٣. في الشروح والآخر في الفتاوى أو ٤. علّوه دون الآخر أو ٥. كونه استحساناً أو ٦. ظاهر

الرواية أو ٧. أنفع للوقف أو ٨. قول الأكثر أو ٩. أوفق بأهل الرمان أو ١٠. أوجه، راد هذين في شرح عقوده

قلتُ بلى ولا سكرها أفعال إنَّ الترجيح بها أكد من الترجيح بأنه قول الإمام؟ إنما ذكر رحمه الله تعالى أنَّ التصحيح إذا اختلف وكان لأحدهما مرجح من هذه ترجيح ولا تحيير، ولم يذكر ما إذا كان لكلِّ منهما مرجح منها.

أقول: وقد بقي من المرجحات كونه ١١. أحوط أو ١٢. أرفق أو ١٣. عليه العمل، وهذا يقتضي الكلام على تفاصيل هذه المرجحات فيما بينها، وكأنه لم يلم به لصعوبة استقصائه فليس في كلامه مصادة لما ذكر.

وأنا أقول: الترجيح بكونه مذهب الإمام أرجح من الكلِّ للتصريحات القاهرة الطاهرة الباهرة المتواترة أنَّ العتوى بقول الإمام مطلقاً، وقد صرح الإمام الأجل صاحب "الهداية" بوجوبه على كلِّ حال.

وإن بعيت التفصيل وجدت الترجيح به أرجح من جلِّ ما ذكر مما يوجد معارصاً له فأقول: القول لا يكون إلَّا ظاهر الرواية، ومحال أن تمشي العتوى قاطبة على خلاف قوله، وإنما وصفت لقل مذهب. وكذا لن تجد أبداً أنَّ المتون سكنت عن قوله والشروح أجمعت على خلافه ولم يلهج به إلَّا الفتاوى، والأنصية للوقف من المصالح الجليلة المهمة وهي إحدى الحوامل الست. وكذا الأوقفية لأهل الرمان، وكونه عليه العمل، وكذا الأرفق إذا كان في محلِّ دفع الحرج، والأحوط إذا كان في خلافه فمفسدة، والاستحسان إذا كان لحق ضرورة أو تعامل، أمّا إذا كان لدليل فمختص بأهل البصر، وكذا كونه أوجه وأوضح دليلاً كما اعترف به في "شرح عقوده".

الخامس: ما إذا كان أحدهما ظاهر الرواية فيقدم على الآخر، قال في "البحر" من كتاب الرضاع<sup>(١)</sup>: (الفتوى إذا اختلفت كان الترجيح لظاهر الرواية)، وفيه من باب المصرف<sup>(٢)</sup>: (إذا اختلف التصحيح وجب الفحص عن ظاهر الرواية والرجوع إليها).

السادس: ما إذا كان أحد القولين المصححين قال به جلُّ المشايخ العظام، ففي "شرح المبيري" على "الأشياء": (أن المقرّر عن المشايخ أنه متى اختلف في المسألة والعبرة بما قاله الأكثر)، انتهى. وقدّما نحوه عن "الحاوي القدسي".

السابع: ما إذا كان أحدهما الاستحسان والآخر القياس لما قدمناه من أن الأرجح الاستحسان إلا في مسائل<sup>(٣)</sup>.

الثامن: ما إذا كان أحدهما أنفع للوقف لما صرّحوا به في "الحاوي القدسي" وغيره من أنه يفتى بما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه

التاسع: ما إذا كان أحدهما أوفق لأهل الرمان فإنّ ما كان أوفق لعرفهم أو أسهل عندهم فهو أولى بالاعتماد عليه، ولذا أفتوا بقول الإمامين في مسألة تزكية الشهود وعدم القضاء بظاهر العدالة لتغيّر أحوال الزمان فإنّ الإمام كان في القرن الذي شهد له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

(١) "البحر"، كتاب الرضاع، ٣/٣٨٨.

(٢) "البحر"، كتاب الزكاة، باب المصرف، ٢/٤٣٦.

(٣) انظر ص ١٧٢-١٧٣ حاشية.

## شرح عقود رسم المفتي

بالخيرية<sup>(١)</sup> بخلاف عصرهما فإنه قد فشى فيه الكذب فلا بدّ فيه من التريكة، وكذا عدلوا عن قول أئمتنا الثلاثة في عدم جوار الاستحجار على التعليم وبحوه لتغير الزمان ووجود الضرورة إلى القول بجواره كما مرّ بيانه.

[وفي "الحاوي الراهدي": يسغي للمفتي أن يفتي الناس بما هو أسهل عليهم كذا ذكره الزدوي في "شرح الجامع الصغير". وينبغي للمفتي أن يأخذ بالأيسر في حقّ غيره خصوصاً في حقّ الضعفاء لقوله صلى الله عليه وسلم لعليّ ومعاذ حين بعثهما إلى اليمن: «بئراً ولا تعسراً» انتهى. وميأتي بسط الكلام على المسائل العرفية]<sup>(٢)</sup>.

**العاشر:** ما إذا كان أحدهما دليله أوضح<sup>(٣)</sup> وأظهر كما تقدّم أنّ الترجيح بقوة الدليل فحيث وجد تصحيحان ورأى من كان له أهلية النظر في الدليل أنّ دليل أحدهما أقوى فالعمل به أولى، هذا كلّ إذا تعارض التصحيح<sup>(٤)</sup>؛ لأنّ كلّ واحد من<sup>(١)</sup> القولين مساو للآخر في الصحة، فإذا كان

(١) قوله: (بالخيرية) أشار به «الخيرية» إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خيركم قرني ثمّ الذين يلونهم ثمّ الذين يلونهم» وهي رواية «خير الناس قرني ثمّ الذين يلونهم ثمّ الذين يلونهم ثمّ بجي» أقوام تسق شهادة أحدهم بيمينه وشهادته». أخرجه الأئمة الستة بألفاظ مختلفة عن عمران بن حصين وابن مسعود وابن عمر وعمرهم رضي الله عنهم أجمعين.

(٢) زيادة من ج ود وقد سقط من أ وب.

(٣) في ج ود: (دليل أحدهما أوضح).

(٤) قوله: (هذا كلّ... إلخ): أي: كلّ ما ذكر من المرجّحات تؤثر إذا تعارض... إلخ.

في أحدهما زيادة قوة من جهة أخرى يكون العمل به أولى من العمل بالآخر وكذا إذا لم يصرح بتصحيح واحد من القولين فيقدم ما فيه مرجح من هذه المرححات ككونه في المتن أو قول الإمام أو طاهر الرواية... إلخ.

---

(١) هي ح ود؛ (كأ<sup>٥</sup> م).

[حكم المفهوم وأقسامه]

وَأَعْمَلُ بِمَفْهُومِ رَوَايَاتِ أَتَى مَا لَمْ يُخَالَفْ لَصَرِيحِ ثَبَتَا

اعلم أن المفهوم<sup>(١)</sup> قسمان:

١. مفهوم موافقة: وهو دلالة اللفظ على ثبوت حكم المطوق  
لمسكوت بمجرد فهم اللفظ، أي: بلا توقف على رأي واجتهاد، كدلالة:  
﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آيٌ﴾ [الإسراء ١٧، ٢٣] على تحريم الصرب.
٢. ومفهوم مخالفة: وهو دلالة اللفظ على ثبوت نقيض حكم  
المطوق للمسكوت، وهو أقسام:  
(١) مفهوم الصفة<sup>(٢)</sup>، كهي السائمة زكاة.

(١) قوله: (المفهوم): إن الألفاظ قوالب للمعاني المستفادة منها، فتارة تستمد منها من  
جهة الطق تصريحا، وتارة من جهته تلويحا، فالأول: المطوق، والثاني المفهوم  
فالمطوق: ما دلّ عليه اللفظ في محلّ الطق، أي: يكون حكما للمذكور، وحالا من  
أحواله

والمفهوم ما دلّ عليه اللفظ لا في محلّ الطق، أي: يكون حكما لغير المذكور،  
وحالا من أحواله. ولكل واحد منهما أقسام وأحكام ذكرها العلماء في كتب  
الأصول، فليراجع إليها. (التحير والتفريق، ١/١٤٥-١٥٠، وإرشاد الفحول لشوكاني، دار  
المصنعة رياض، طبعة أولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٢/٧٦٣)

(٢) قوله: (مفهوم الصفة): عرّف بأنه تعليق الحكم على الدات بأحد الأوصاف،  
بحو: في سائمة العنم زكاة، وك تعليق نفقة البيوة على الحمل، وشرط ثمرة  
الحمل للبائع إذا كانت مؤبرة، فبدل على أن لا ركاة هي المعلوفة، ولا نفقة

(٢) ومفهوم الشرط<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حُمِلَ فَلْيَقُضَ عَنْهُنَّ﴾ [الطلاق ٦٥: (٦)]<sup>(٢)</sup>.

(٣) ومفهوم الغاية<sup>(٣)</sup>، نحو: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [سفره ٢: (٢٣٠)]<sup>(٤)</sup>.

(٤) ومفهوم العدد<sup>(٥)</sup>، نحو: ﴿ثَنَيْنِ جَلْدَةً﴾ [النور ٢٤: (٤)]<sup>(٦)</sup>.

للمحامل، ولا ثمرة لائق الحجة غير المؤبدة. والمراد بالصفة عدد الأصوليين: نقيض لفظ مشترك المعنى بلفظ آخر مختصّ ليس بشرط ولا عاية، ولا يريدون بها البعت فقط كالحاجة.

(١) قوله: (مفهوم الشرط): وهو دلالة اللفظ المفيد لحكم معقّب على شرط لمدكور على نقيضه في المسكوت عد عدم الشرط. (التحجير والتقريب، ١٥٣/١)

(٢) قوله: (ألقوا عليهن): أي: فلا نفقة لغير المحامل من المسائات كما هو مفهوم الشرط لهذه الآية (التحجير والتقريب، ١٥٣/١)

(٣) قوله: (مفهوم العاية) وهو دلالة اللفظ المفيد لحكم عد مدّ الحكم إلى العاية على نقيض الحكم بعدها. (التحجير والتقريب، ١٥٣/١).

(٤) قوله: (حتى تنكح زوجاً غيره): أي: فتحلّ للأوّل إذا نكحت غيره كما هو مفهوم العاية لهذه الآية؛ لأنها بعد خروجها من عدّة الثاني بعد العاية.

(التحجير والتقريب، ١٥٣/١)

(٥) قوله: (مفهوم العدد): وهو دلالة اللفظ المفيد لحكم عد تقييده بالعدد على نقيض الحكم فيما عدا العدد. (التحجير والتقريب، ١٥٣/١)

(٦) قوله: (ثمانين جلدة): أي: فإنه يدلّ على نفي وجوب الرائد على الثمانين؛ لأنّه نقيض وجوب الجلد المقيّد بالعدد فيما عداه. (التحجير والتقريب، ١٥٣/١)



(٥) ومفهوم اللقب<sup>(١)</sup>، وهو تعليق الحكم بحامد<sup>(٢)</sup>، ك: في الغم  
ركاة<sup>(٣)</sup>.

### [حكم المفهوم]

واعتبار القسم الأول من القسمين متفق عليه. واحتلف في الثاني  
بأقسامه، فعند الشافعية معتر سوى الأخير فيدلّ على نفي الركاة عن العلوقة  
وعلى أنّه لا نفقة لمبانة غير حامل وعسى الحلّ إذا نكحت غيره، وعلى نفي  
الرائد على الثمانين. وعند الحنفية غير معتر بأقسامه في كلام الشارع فقط،  
وتمام تحقيقه في كتب الأصول.

قال في "شرح التحرير"<sup>(٤)</sup> بعد قوله: (غير معتر في كلام الشارع  
فقط، فقد نقل الشيخ جلال الدين البخاري في حاشية الهداية<sup>(٥)</sup> عن شمس

(١) قوله: (مفهوم اللقب): وهو دلالة تعليق حكم باسم جامد على نفي الحكم عن  
غيره. (التحجير والتقرير، ١٥٤/١).

(٢) قوله: (بحامد): أي: دلالة تعليق حكم باسم جامد على نفي الحكم عن غيره.  
(التحجير والتقرير، ١٥٤/١)

(٣) قوله (في الغم ركاة) أي: فإنه يدلّ بهذا الطريق على نفي الركاة عن غير الغم.  
(التحجير والتقرير، ١٥٤/١)

(٤) "التحجير والتقرير"، مفهوم المخالفة، ١٥٤/١.

(٥) قوله: (حاشية الهداية). أي: للشيخ الإمام جلال الدين عمر بن محمد بن عمر  
البخاري الحمدي الحنفي بربل دمشق (ت ٦٩١هـ)، وهي حاشية مشهورة أخذها  
محمد بن أحمد القونوي وكملها إلى آخر الهداية وسماها نكحة الفوائد.  
(كشف الطوبى، ٢٠٢٢/٢، وهدية العارفين، ٧٨٧/١)

الأئمة الكردي<sup>(١)</sup>: أنّ تخصيص الشيء بالذكر لا يدلّ على نهي الحكم عما عداه في خطابات الشارع، وأمّا في متفاهم الناس وعرفهم وهي المعاملات والعقليات يدلّ انتهى.

وتدأوله<sup>(٢)</sup> المتأخرون و<sup>(٣)</sup> عليه ما في "حزاة الأكمل"<sup>(٤)</sup> و"الحانية"<sup>(٥)</sup>:  
لو قال: ما لك عليّ أكثر من مائة درهم كان إقراراً بالمائة، ولا يشكل عليه عدم لزوم شيء في ما لك عليّ أكثر من مائة درهم ولا أقلّ كما لا يخفى على المتأمل انتهى.

(١) قوله: (شمس الأئمة الكردي): أي: الشيخ أبو الوحدة محمد بن عبد الستار بن محمد العمادي المعروف بشمس الأئمة الكردي. والكردي نسبة إلى كردي ناحية من نواحي خوارزم أو ما يتاخمها من نواحي الترك، (ت ٨٦٤٢هـ)،  
(تاج التراجم، ٢٢/١، ومعجم البلدان، ٤/٤٥٠)

(٢) في ج ود: (وتأوله).

(٣) في "شرح التحرير" (ويزاءي أن).

(٤) قوله: (حزاة الأكمل): أي: هي المروع ست مجندات لأبي يعقوب يوسف بن علي بن محمد الجرجاني الحنفي (كان حيّاً ٥٢٢هـ) ذكر فيه أنّ هذا الكتاب محيط بجمل مصنفات الأصحاب بدأ بكافي الحاكم ثم بالجامعين ثم بالريادات ثم بمجرد ابن ريادة والمتقى والكراحي وشرح الطحاوي وغيون المسائل وغير ذلك.  
(كشف الطوبى، ٧٠٢/١، معجم المؤلفين، ٣١٩/١٣)

(٥) "الحانية"، كتاب الإقرار، ١٢٩/٣. (هامش الهدية).

وفي حجّ "المهر"<sup>(١)</sup>: (المفهوم معتبر في الروايات اتفاقاً ومنه أقوال الصحابة، قال: ويسمي تقييده بما يدرك بالرأي لا ما لم يدرك به) انتهى. أي: لأن قول الصحابي<sup>(٢)</sup> إذا كان لا يدرك بالرأي أي. بالاجتهاد، له حكم المرفوع فيكون من كلام الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم والمفهوم فيه غير معتبر، فالمراد بالروايات ما روي في الكتب عن المجتهدين من الصحابة وغيرهم. وفي "المهر"<sup>(٣)</sup> أيضاً عند سنن الوضوء: (مفاهيم الكتب حجة بخلاف أكثر مفاهيم النصوص<sup>(٤)</sup>) انتهى.

وفي "عاية البيان"<sup>(٥)</sup> عند قوله: ("وليس على المرأة أن تنقص ضفائرها": احترر بالمرأة عن الرجل<sup>(٦)</sup>)، وتخصيص الشيء في الروايات يدلّ على نفي ما عداه بالاتفاق بخلاف النصوص، فإنّ فيها لا يدلّ على نفي ما عداه عدنا).

وفي "عاية البيان" أيضاً في باب حيايات الحجّ<sup>(٧)</sup> عند قوله ("وإذا صال السبع على المحرم فقتله لا شيء عليه لما روي أنّ عمر رضي الله تعالى

(١) "المهر"، كتاب الحجّ، ١٤١/٢.

(٢) في ج ود: (قول الصحابة)

(٣) "المهر"، كتاب الطهارة، ٧٣/١.

(٤) في ح ود: (معتبرة بخلاف مفاهيم أكثر النصوص)

(٥) "عاية البيان"، كتاب الطهارة، فصل في العسل، ١٣/١، مخطوط.

(٦) في "عاية البيان" بعد هذا: (أي لوجوب نقص صغيرته).

(٧) "عاية البيان"، كتاب الحجّ، باب حيايات الحجّ، ٢٥١/١، مختصراً، مخطوط.

عنه قتل سبعاً وأهدى كبشاً، وقال: إنا ابتدأناه: علل لإهدائه بائتداء نفسه  
فعلم به أن المحرم إذا لم يتدئ بقتله بل قتله دفعاً لصولته لا يجب عليه  
شيء، وإلا لم يبق للتعليل فائدة<sup>(١)</sup>. ولا يقال: تخصيص الشيء بالذكر لا يدل  
على نفي ما عداه عنكم فكيف تستدلون بقول عمر رضي الله تعالى عنه.  
لأننا نقول ذلك في خطابات الشرع، أما في الروايات والمعقولات فيدل  
وتعليل عمر من باب المعقولات) انتهى.

وحاصله: أن التعليل للأحكام تارة يكون بالنص الشرعي من آية أو  
حديث وتارة يكون بالمعقول كما ها والعلة العقلية ليست من كلام الشارع  
فمفهومها معتبر ولهذا تراهم يقولون مفتضى هذه العلة جوار كذا وحرمة<sup>(٢)</sup>  
فيستدلون بمفهومها.

(١) في "عناية البيان" (٢٥١/١) بعد هذا

(ولأن الشارع أجاز قتل المواسق دفعاً للأذى الموهوم، لأنها حيلت مؤدية وبتوهم منها  
الأذى عالياً وإن لم يتحقق الأذى، فلأن يجير قتل السمع الصائل دفعاً للأذى  
المتحقق أولى وأحرى ألا ترى أن إنساناً إذا شهر سلاحاً على إنسان، يحل له قتله  
وها أولى، فلما وجد الإذن من الشارع وهو صاحب الحق لم يجب الجراء  
بخلاف الحمل الصائل فإنه لم يوجد الإذن من صاحبه، فافترقا على أنه روي عن  
أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا يجب فيه الصمان أيضاً، وبه قال الشافعي رحمه الله  
تعالى.. إلخ)

(٢) في ح ود: (أو حرمة).

فإن قلت: قال في "الأشباه" من كتاب القضاء<sup>(١)</sup>: (لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس)<sup>(٢)</sup> في طاهر المذهب كالأدلة، وأمّا مفهوم الرواية فحجّة كما في "عاية البيان" من الحجّ انتهى. فهذا مخالف لما مرّ من أنّه غير معتبر في كلام الشارع فقط.

قلت: الذي عليه المتأخرون ما قدّمناه. وقال العلامة السري في شرحه: (والذي في "الظهرية" الاحتجاج بالمفهوم لا يجوز وهو طاهر المذهب عند علمائنا رحمهم الله تعالى، وما ذكره محمد في "السير الكبير" من جواز الاحتجاج بالمفهوم فذلك خلاف طاهر الرواية. قال في "حواشي الكشف": رأيت في "العوائد الظهيرية"<sup>(٣)</sup> في باب ما يكره في الصلاة أنّ الاحتجاج بالمفهوم يجوز، ذكره شمس الأئمة السرخسي في "السير الكبير"، وقال: بنى محمد مسائل السير على الاحتجاج بالمفهوم وإلى هذا مال الخصاف، وبني عليه مسائل الحيل. وفي "المصنف": التخصيص بالذكر لا يدلّ على نفي ما عداه. قلنا: التخصيص في الروايات وفي متعاهم الناس وفي المعقولات يدلّ على نفي ما عداه اه، من السكاح.

---

(١) "الأشباه"، كتاب القضاء والشهادات والدعاوي، ص ١٨٨، ملخصاً

(٢) قوله. (في كلام الناس). قال السيد الحموي في العمر. (أقول: يعني أن يُستثنى من ذلك عبارة الواقفين؛ فإنه يحتج بمفهومها.

(٣) قوله: (العوائد الظهيرية): أي: في الفتاوى، لشيخ أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر الفاصي ظهير الدين المحتسب البخاري الحموي (ت ١٦١٩هـ). جمع فيها فوائد الجامع الصغير الحسامي. (كشف الطون، ١٢٩٨/٢، هدية العارفين، ١١١/٢)

وفي "خزانة الروايات"<sup>(١)</sup>: (انقيد في الرواية يعني ما عداه، وفي "السراحية": أمّا في متفاهم الناس من الأحبار فإنّ تخصيص الشيء بالذكر يدلّ على نهي ما عداه كذا ذكره السرخسي، انتهى. أقول: الظاهر أنّ العمل على ما في "السير" كما اختاره الحصاف في الحيل<sup>(٢)</sup>، ولم نر من نحالهم، والله تعالى أعلم)، انتهى كلام السري. أي: أنّ العمل على جواز الاحتجاج<sup>(٣)</sup> بالمفهوم لكن لا مطلقاً بل في غير كلام الشارع كما علمت ممّا قرّرناه، وإلاّ فالدي رأيتّه في "السير الكبير"<sup>(٤)</sup> جواز العمل به حتى في كلام الشارع فإنّه ذكر في باب آنية المشركين وذبايحهم. (أنّ تزوّج نساء الصاري من أهل الحرب لا يحرم واستدلّ عليه بحديث عليّ أنّ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كتب إلى مجوس هجر<sup>(٥)</sup> يدعوهم إلى الإسلام، فمن أسلم قبل

(١) قوله: (خزانة الروايات) هي لنفاصي حكّ الحنفي الهندي الساكن بقصبة كن من الكجرات (ت في حدود ٩٢٠هـ)، ذكر فيه أنّه أفنى عمره في جمع المسائل وغريب الروايات، وابتدأ بكتاب العلم؛ لأنّه أشرف العبادات.

(٢) قوله: (الحيل): أي. كتاب الحيل الشرعية، للإمام أبي بكر أحمد بن عمر بن مهير الشيباني المعروف بالحصاف (ت ٢٦٦هـ). (هدية العارفين، ٤٩/١، والطبقات السنية، ١٢٣/١-١٢٤).

(٣) في ح ود: (على الاحتجاج)

(٤) "السير الكبير"، باب آنية المشركين وذبايحهم وطعامهم، المحلّد الأوّل، ١٠٥/١.

(٥) قوله: (مجوس هجر). المجوس هم الذين يعبدون النار وهم مشركون، يقولون بالأصلين الظلمة والنور سوهم فرق وهذه من هرقهم ويقولون: إنّ الحوادث إمّا خير

منه، ومن لم يسلم ضربت عليه الجزية، وأن لا يؤكل لهم ذبيحة ولا ينكح لهم امرأة<sup>(١)</sup>.

قال شمس الأئمة السرخسي في "شرحه"<sup>(٢)</sup>: (فكأنه -أي: محمداً- استدلل بتخصيص رسول الله صلى الله عليه وسلم المجوس بذلك على أنه لا بأس بنكاح نساء أهل الكتاب، فإنه بنى هذا الكتاب على أن المفهوم حجة، ويأتي بيان ذلك في موضعه). ثم قال بعد أربعة أبواب في باب ما يجب من طاعة الولي<sup>(٣)</sup> في قول محمد: (لو قال مادي الأمير: من أراد العلف فليخرج تحت لواء فلان<sup>(٤)</sup>، فهذا بمنزلة النهي) -أي: بهيهم عن أن يفارقوا صاحب اللواء بعد خروجهم معه- وقد بيّن أنه بنى هذا الكتاب على أن المفهوم حجة، وظاهر المذهب عندنا أن المفهوم ليس بحجة، مفهوم الصفة ومفهوم الشرط في ذلك سواء، ولكنه اعترى المقصود الذي يفهمه أكثر الناس في هذا

وإما شر، فالخير خلقه النور، والشر خلقه الظلمة والهجر -بفتحين- قاعدة أرض البحرين كذا في المعنى. وقال الطيبي: اسم بلد باليمن يلي البحرين واستعماله على التذكير والنصرف انتهى.

(١) في السخ كلاًها: (في أن لا يؤكل له ذبيحة ولا ينكح منهم امرأة).

(٢) "شرح السير الكبير"، باب آية المشركين وذبايحهم وطعامهم، المجلد الأول، ١٠٥/١

(٣) "شرح السير الكبير"، باب ما يجب من طاعة الولي، المجلد الأول، ١٢٥/١، ملخصاً.

(٤) في "السير الكبير"، المجلد الأول، ١٢٥/١ (لواء فلان ولم يكن منه نهي ولا أمر غير هذا).

الموضع؛ لأنّ العراة في العالب<sup>(١)</sup> لا يقعون على حقائق العلوم، وأنّ أميرهم بهذا اللفظ إنّما بهى الناس عن الحروح إلّا تحت لواء فلان، فجعل البهى المعلوم بدلالة كلامه كالمصوص عليه) انتهى.

ومقتضاه أنّ طاهر المذهب أنّ المفهوم ليس بحجة حتى في كلام الناس؛ لأنّ ما ذكره في هذا الباب من كلام الأمير فهو من كلام الناس<sup>(٢)</sup> لا من كلام الشارع، وهذا موافق لما مرّ عن "الأشباه". والظاهر أنّ القول بكونه حجة في كلامهم قول المتأخرين كما يعلم من عبارة "شرح التحرير" السابقة، ولعلّ مستندهم في ذلك ما نقلناه آنفاً عن "السير الكبير" فإنّه من كتب طاهر الرواية الستة بل هو آخرها تصميماً والعمل عليه كما قدّمناه في العظم<sup>(٣)</sup>.

والحاصل أنّ العمل الآن على اعتبار المفهوم في غير كلام الشارع؛ لأنّ التخصيص على الشيء في كلامه لا يلزم منه أن يكون فائدته البهي عما عداه؛ لأنّ كلامه معدن البلاغة فقد يكون مراده غير ذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّائِكُمُ الَّذِينَ فِي حُجُورِكُمْ﴾ [سجاء ٤: ٢٣] فإنّ فائدة التقييد بالحجور كون ذلك هو العالب في الرائب. وأمّا كلام الناس فهو خال عن هذه المزية فيستدلّ بكلامهم على المفهوم؛ لأنّه المتعارف بينهم

(١) في "شرح السير الكبير": (العالم العالب).

(٢) في ج ود: (في هذا الباب من كلام الناس)

(٣) سقط من ح ود: (...تصميماً والعمل عليه كما قدّمناه في العظم).



وقد صرّح في "شرح السير الكبير" بأنّ الثابت بالعرف كالثابت بالنصّ، وهو قريب من قول الفقهاء المعروف كالمشروط، وحيثُ قدّما ثبت بالعرف فكأنّ قائله نصّ عليه فيعمل به. وكذا يقال في مفهوم الروايات فإنّ العلماء جرت عادتهم هي كتبهم على أنّهم يذكرون القيود والشروط وبحواها تسيهاً على إخراج ما ليس فيه ذلك القيد وبحوه وأنّ حكمه مخالف لحكم المنطوق، وهذا مما شاع وراع بينهم بلا نكير ولذا لم تُرَ<sup>(١)</sup> من صرّح بخلافه، نعم ذلك أعلي كما عزاه القهستاني في "شرح النقاية" إلى حدود "النهاية"، ومن غير الغالب قول "الهداية": وسنن الطهارة غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء إذا استيقظ المتوضئ من نومه، فإنّ التقيد بالاستيقاظ اتفاقي وقع تبرّكاً بلفظ الحديث<sup>(٢)</sup>، فإنّ السّنة تشمل المستيقظ وغيره عند الأكثرين، وقيل: إنّ احترازي لإخراج غير المستيقظ وإليه مال شمس الأئمة الكردي.

#### [يقدم الصريح على المفهوم]

وقولي: "ما لم يخالف لصريح ثبتاً": أي: أنّ المفهوم حجة على ما قرّرناه إذا لم يخالف صريحاً، فإنّ الصريح مقدّم على المفهوم كما صرّح به

---

(١) في ح ود: (لم تر).

(٢) قوله: (بلفظ الحديث). والمراد به ما أخرجه الأئمة السّنة وغيرهم عن أبي هريرة وجابر رضي الله تعالى عنهما أنّ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في وُضوءه حتى يغسلها ثلاثاً، فإنّ أحدكم لا يدري أين باتت يده».

الطرسوسي وغيره وذكره الأصوليون في ترجيح الأدلة، وإنّ القائلين باعتبار المفهوم في الأدلة الشرعية إنّما يعتبرونه إذا لم يأت صريح بحلّاله فيقدّم الصريح ويلغى المفهوم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

## وَالْعُرْفُ فِي الشَّرْعِ لَهُ اِغْتِبَارٌ لِّذَا عَلَيْهِ الْحُكْمُ قَدْ يُدَارُ

### [تعريف العرف والعادة وما يتعلّق بهما]

قال في "المستصمى": (العرف والعادة ما استقرّ في العوس من جهة العقول وتلقّته الطبائع السليمة بالقبول) انتهى. وفي "شرح التحرير"<sup>(١)</sup>: (العادة هي الأمر المتكرّر من غير علاقة عقلية) انتهى. وفي "الأشباه والظائر"<sup>(٢)</sup>: (القاعدة السادسة)<sup>(٣)</sup>: "العادة محكمة"، وأصلها قوله صلى الله عليه وسلم: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»<sup>(٤)</sup>.

(١) "شرح التحرير"، الفصل الرابع، مسألة العادة العرف العملي مخصص عنه الحميم، إلج، ٢/٣٥٠.

(٢) "الأشباه والظائر"، القاعدة السادسة، عادة محكمة، ص ٧٩.

(٣) في أوب: (السادسة).

(٤) أخرجه الإمام الطبراني في الأوسط (٢٠٧)، وفي الكبير (٨٥٨٢-٨٥٨٣) وأخرجه أحمد بن حنبل في "مسند" يرقم (٣٦٠٠)، ١/٣٧٩ بهذه الألفاظ: «حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا أبو بكر ثنا عاصم عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود قال ثم إنّ الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه فابتعثه برسائله ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه وما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وما رأوا سيئاً فهو عند الله سيء».

واعلم أنّ اعتبار العادة والعرف رجع إليه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك أصلاً فقالوا: تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة. ثم ذكر في "الأشباه"<sup>(١)</sup>: (أن<sup>(٢)</sup>) العادة إنما تعتر إذا طردت أو غلت، ولذا قالوا في البيع: لو باع<sup>(٣)</sup> بدراهم أو دنانير في بلد اختلف فيها<sup>(٤)</sup> العقود مع الاختلاف في المالية والرواح<sup>(٥)</sup> انصرف البيع إلى الأغلب، قال في "الهداية": لأنه هو المتعارف فيصرف المطلق إليه اهـ. وفي "شرح البهري" عن "المبسوط".  
الثابت بالعرف كالثابت بالنص اهـ.

#### [أمثال الأحكام التي تغيّرت بتغيّر العرف]

ثم اعدم أنّ كثيراً من الأحكام التي نصّ عليها المجتهد صاحب المذهب بناء على ما كان في عرفه ورمانه قد تغيّرت بتغيّر الأركان بسبب فساد أهل الرمان أو عموم الضرورة كما قدّمناه من إفتاء المتأخرين بحوار الاستئجار على تعليم القرآن وعدم الاكتفاء<sup>(٦)</sup> بظاهر العدالة مع أنّ ذلك مخالف لما نصّ عليه أبو حنيفة.

(١) "الأشباه والظواهر"، القاعدة السادسة العادة محكمة، المبحث الرابع، ص ٨١.

(٢) في أ وب: (أما)

(٣) في ح ود: (لو باعوا)

(٤) في "الأشباه والظواهر"، ص ٨١: (دراهم أو دنانير وكانا في بلد اختلف. [بح]

(٥) في ج ود: (في الرواح والمالية).

(٦) سقط من ح ود: (بحوار الاستئجار على تعليم القرآن وعدم الاكتفاء).

[أمثالها].

ومن ذلك: ١. تحقق الإكراه من غير السلطان مع مخالفته لقول الإمام بناء على ما كان في عصره أن غير السلطان لا يمكنه الإكراه، ثم كثر الفساد فصار يتحقق الإكراه من غيره، فقال محمد باعتباره<sup>(١)</sup> وأفتى به المتأخرون<sup>(٢)</sup>.

٢. ومن ذلك تضمن الساعي مع مخالفته لقاعدة المذهب من أن الصمان على المباشر دون المتسبب ولكن أفتوا بصمانه زجراً لفساد الزمان بل أفتوا بقتله رمى الفترة<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله (وقال محمد باعتباره): أي: وكذا قال أبو يوسف باعتباره بخلاف الإمام الأعظم كما في رد المحتار والحر وغيرهما

(٢) قوله: (وأفتى به المتأخرون): وتعليله أن القدرة لا تكون بلا سمعة، والسمعة للسلطان، قالوا هذا اختلاف عصر و زمان لا اختلاف حجة وبرهان، لأن في زمانه لم يكن لغير السلطان من القوة ما يتحقق به الإكراه، فأجاب رحمه الله تعالى - بناء على ما شاهد، وفي زمانهما ظهر الفساد، وصار الأمر إلى كل متعلب، فيتحقق الإكراه من الكل والفتوى على قولهما كذا هي الخلاصة، دُرر - (انظر رد المحتار، كتاب الإكراه، ٢١٨/٩)

(٣) قوله: (رمى الفترة): وكذلك في أيام الفترة أفتوا بقتل الأعوة والسعاة والظلمة، وأفتى كثير من مشايخنا رحمهم الله تعالى بإباحته، وقد حكى عن الشيخ الإمام الصغار أن الحصص أورد في "أحكام القرآن" من ضرب الضرائب على الناس حل دمه، وكان السيد الإمام أبو شجاع السمرقندي يقول: يُثاب قاتلهم، وكان يفتي بكفر الأعوة وكذلك القاضي عماد الدين كان يفتي بكفرهم وحبس لا يفتي بكفرهم، كذا في المحيط في المتفرقات اهـ، هدية من كتاب الكراهية، ٣٦١/٥.

٣. ومنه تضمنين الأجير المشترك<sup>(١)</sup>

٤. وقولهم: إن الوصي ليس له المضاربة بمال اليتيم في زمانا.

وقوله: (الفترة): هكذا في رد المحتار والهدية كما نقلنا عنهما والمراد أيام الفتة  
(١) قوله: (تضمنين الأجير المشترك): وهو قول الصحابين استحساناً، وقولهما قول  
عمر وعلي والإمام مالك، والشافعي وأحد قولي الإمام أحمد رضي الله تعالى عنهم  
أجمعين احتشاماً وصيانةً لأموال الناس. وقال الإمام أبو حنيفة لا يضمن إذا لم  
يشترط عليه الصمان وهو قياس، لأن المال أمانة في يده وهلاك الأمانة من غير  
صنع، لا يوجب الصمان، قيل يفتى بقوله رحمه الله تعالى. وقيل قوله قول عطاء  
وطاؤس وهما من كبار التابعين.

قال الإمام أحمد رضا في الفتاوى الرصوية (٥٦٨/١٩، ٥٧٣، ٥٧٤): مسألة الأجير  
المشترك فيها ثلاثة أقوال بل أربعة، عدم الصمان مطلقاً، والصمان مطلقاً، والصلح  
على النصف جبراً عملاً بالقولين، وفي جامع الفصولين رامراً لفوائد صاحب المحيط:  
لو كان الأجير صالحاً يبرأ يمينه ولو كان بخلافه يضمن، ولو كان مستوراً يؤمر  
بالصلح فهذه أربعة أقوال كلها مصححة مفتى بها، وأما أحسن التفصيل الأخير.

وهي الفتاوى الحامدية: اختار أبو جعفر وأبو الليث رحمهما الله تعالى فيه إن كان  
صالحاً يبرأ يمينه وإن كان مستوراً يؤمر بالصلح، وأفتى بذلك كثير من المتأخرين  
وهو أولى من غير وأسلم وبمثله أفتى الخير الرملي

وزاد العلامة خير الدين الرملي في فتاواه قولين حيث قال: وأنا أقول بل مختصة بل  
مسدسة: (١) عدم الصمان مطلقاً، (٢) الصمان بشرط الصلح على النصف، (٣)  
جواز الصلح جبراً، (٤) التفصيل بكون الأجير صالحاً فيبرأ، (٥) أو غيره فيضمن (٦)  
أو مستوراً فيصلح

٥. وإفتاؤهم بتضمين العاصب عقار اليتيم والوقف.
٦. وعدم إجارته أكثر من سنة في الدور وأكثر من ثلاث سنين في الأراضي مع مخالفته لأصل المذهب من عدم الصمان وعدم التقدير بمدة.
٧. ومعهم القاضي أن يقضي بعلمه.
٨. وإفتاؤهم بمع الزوج من السفر بزوجه وإن أوفاه المعجل لفساد الزمان.
٩. وعدم سماع قوله إنه استثنى بعد الحلف بطلاقها إلاّ بيّنه مع أنه خلاف ظاهر الرواية وعلّله بفساد الرمان<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: (إلاّ بيّنه... إلخ): هي ردّ المختار عن الحير الرملي أنه قال: (أقول: حيثما وقع خلاف وترجيح لكلّ من القولين، فالواجب الرجوع إلى ظاهر الرواية؛ لأنّ ما عداها ليس مذهماً لأصحابنا. وأيضاً كما علب الفساد في الرجال علب في النساء، فقد تكون كارهة له فتطلب الخلاص منه فتعتري عليه، فيعني المعني بظاهر الرواية الذي هو المذهب ويهوض بطن الأمر إلى الله تعالى، فتأمل وأصف من نفسك) اهـ.

قلت: الفساد وإن كان في الفريقين لكن أكثر العوام لا يعرفون أنّ الاستثناء مطلق لليس، وإنما يعلمه ذلك حينة بعض من لا يخاف الله تعالى. وأيضاً فإنّ دعوى الروح خلاف الطاهر، فإنّه بدعوى الاستثناء يدعي إبطال الموجب بعد الاعتراف به، والطاهر هنا خلاف قوله وإذا عمّ الفساد بمعنى الرجوع إلى الظاهر. قال في الفتوح: نقل بحم الدين السمي عن شيخ الإسلام أبي الحسن: أنّ مشايخنا أجابوه في دعوى الاستثناء في الطلاق في أن لا يصدق الروح إلاّ بيّنه؛ لأنه خلاف الطاهر وقد فسد حال الناس، اهـ. (انظر ردّ السخار، كتاب العقاق، باب التعيق، ٦٢٢/٤، ملحقاً)

١٠. وعدم تصديقها بعد الدخول بها بأنها لم تقبض ما اشترط لها تعجيله من المهر<sup>(١)</sup> مع أنها مسكرة للقبض وقاعدة المذهب أن القول للمسكر لكها في العادة لا تسلم نفسها قبل قصه.
١١. وكذا قالوا في قوله: "كل حلّ عليّ حرام" يقع به الطلاق للعرف، قال مشايخ بلخ<sup>(٢)</sup>. وقول محمد لا يقع إلا بالنية، أجاب به على عرف ديارهم، أما في عرف بلادنا فيريدون به تحريم المنكوحة فيحمل عليه، نقله العلامة قاسم<sup>(٣)</sup>. ونقل عن "مختارات النوازل": (أن عيه الفتوى لعدة الاستعمال بالعرف)، ثم قال<sup>(٤)</sup>: (قلت: ومن الألفاظ المستعملة في هذا في مصرنا [وريفنا]<sup>(٥)</sup>: الطلاق يلزمي، والحرام يلزمي، وعليّ الطلاق، وعليّ الحرام)<sup>(٦)</sup> اهـ.

(١) في ح ود: (مع المهر).

(٢) قوله: (بلخ): مدينة مشهورة بخراسان في كتاب المدحمة المسبوبة إلى بطليموس، وبلخ من أجلّ مدّن خراسان وأذكرها وأكثرها حيراً وأوسعها علّة تحمل علتها إلى جميع خراسان وإلى خوارزم، وقيل: إن أوّل من بناها لهراسف المندك لما عرب صاحبه بحث نصر بيت المقدس وقيل: بل الاسكندر بناها وكانت تسمى الإسكندرية قديماً اهـ، مختصراً من معجم البلدان

(٣) "تصحیح القدوري"، كتاب الإيلاء، ص ٣٥٠، مختصراً

(٤) "تصحیح القدوري"، كتاب الإيلاء، ص ٣٥٠

(٥) زيادة من الأصل.

(٦) في "تصحیح القدوري"، ص ٣٥٠-٣٥١ بعد هذا (قال في المختارات: وإن لم تكن له امرأة يكون يميناً، فتجب الكفارة بالحنث. وهي الدخيرة: وهكذا ذكر



١٢. وكذا مسألة دعوى الأب عدم تملكه البنت الجهار، فقد بنوها على العرف مع أن القاعدة أن القول للمملك<sup>(١)</sup> في التملك وعدمه.
١٣. وكذا جعل القول للمرأة في مؤخر صداقها مع أن القول للمكر.
١٤. وكذا قولهم في المختار<sup>(٢)</sup> في زماننا قولهما في المزارعة والمعاملة والوقف لمكان الضرورة والبلوى.
١٥. وقول محمد يسقط الشععة إذا أخر طلب التملك شهراً دفعا للصر<sup>(٣)</sup> عن المشتري.
١٦. ورواية الحسن بأن الحرة العاقلة البالغة لو روجت نفسها من غير كف لا يصح.
١٧. وإفتاؤهم بالعمو عن طين الشارع للضرورة.
١٨. وبيع الوفاء
١٩. والاستصناع.

---

الصدر الشهيد في واقعاته، وبه كان يعني القاضي الإمام الأورجندي، وكان الفقيه أبو جعفر يقول: إذا لم يكن له امرأة وقت اليمين وتزوج امرأة تطلق، ويصير تقدير كلامه: كل امرأة أتزوجها فهي طالق. وكان مجم الدين السمي يقول: إذا لم يكن له امرأة وقت اليمين يبطل الكلام، ولا يجعل هذا يمينا

(١) في ج ود: (للمالك).

(٢) في ج ود: (قولهم المختار).

(٣) في ج ود: (للضرورة) وهو تصحيف.

٢٠. والشرب من السقا بلا بيان مقدار ما يشرب.

٢١. ودخول الحمام بلا بيان مدة المكث ومقدار ما يصب من

الماء.

٢٢. واستقراض<sup>(١)</sup> العجى والخير بلا ورد، وغير ذلك مما بني على

العرف وقد ذكر من ذلك في "الأشباه" مسائل كثيرة<sup>(٢)</sup>.

فهذه كلها قد تعيّرت أحكامها لتعير الزمان إما للضرورة وإما لعرف

وإما لقرائن الأحوال<sup>(٣)</sup> وكل ذلك غير خارج عن المذهب؛ لأن صاحب

(١) في ج ود: (ومقدار).

(٢) "الأشباه والظواهر"، القاعدة السادسة: العادة محكمة، المبحث الرابع، ص ٨٦-

(٣) قوله: (لقرائن الأحوال): قال الإمام أحمد رضا الحفي رحمه الله تعالى في

الفتاوى الرضوية (١/٢٣٦-٢٣٧): وقد تتغير الأحكام أيضاً إما لحدوث أو حرج أو

تعامل أو مصلحة مهمة تُجذب أو مفسدة ملزمة تُسبب، هذه أربعة واثان في المتن

وهما الضرورة والعرف، فصارت ستة.

تنبيه: أقول: كون المحل محلّ إحدى الحوامل الستة، إن كان بيّناً لا يلتبس بالعمل

عليه وما عداه لا نظر إليه وهذا طريق لسيّ وإن كان الأمر مشتبهاً رجعا إلى أئمة

الترجيح فإن رأيهم مجمعين على خلاف قول الإمام علما أنّ المحلّ محلّها وهذا

طريق إنيّ. وإن وجدنا هم مختلفين في الترجيح أو لم يرجحوا شيئاً، عملنا بقول

الإمام وتركنا ما سواه من قول وترجيح، لأنّ اختلافهم إمّا لأنّ المحلّ ليس محلّها

وإذن لا عدول عن قول الإمام، أو لأنّهم اختلفوا في المحليّة فلا يثبت القول

الضروري بالثبوت فلا يترك قوله الصوري الثابت بيقين إلّا إذا تبين لنا استحالة

المذهب لو كان في هذا الرماد لقال بها، ولو حدث هذا التغير في زمانه لم يصحّ على خلافها.

وهذا الذي جرّأ المجتهدين في المذهب<sup>(١)</sup> وأهل الطرّ الصحيح من المتأخّرين على مخالفة المصوّص عليه من صاحب المذهب في كتب طاهر الرواية بناء على ما كان في زمانه كما مرّ تصريحهم<sup>(٢)</sup> به في مسألة "كلّ حلّ

---

بالنظر فيما ذكرنا من الأدلة أو بنى العادلون عن قوله الأمر عليها وكانوا هم الأكثرين فتبعهم لا نتهمهم، أمّا إذا لم يسوا الأمر عليها وإنما حاموا حول الدليل فقول الإمام عليه التعويل، هذا ما طهر لي وأرجو أن يكون صواباً إن شاء الله تعالى، والله تعالى أعلم.

(١) في ح: (في المذاهب)

(٢) قوله: (فهذه كلّها قد تغيّرت أحكامها لتغيّر الزمان... إلخ): قال الإمام أحمد رضا الحنفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرضوية (١/١٢٨-١٣٠)

أقول. بل ربّما يقع نظير ذلك في نصّ الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم فقد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يسمعتها». رواه أحمد والبخاري ومسلم والسنائي وفي لفظ: «لا تصعوا إماء الله مساجد الله». رواه أحمد ومسلم كلّهم عن ابن عمر رضي رضي الله عنهما وبالثاني رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة رضي رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بزيادة: «وليخرجن ثغلات». وقد أمر صلى الله تعالى عليه وسلم بإخراج الحيض ودوات العلّور يوم العيد فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم وتعتزل الحيض المصلّي، قالت امرأة: يا رسول الله! إحدانا ليس لها جلباب، قال صلى الله تعالى عليه وسلم: «تلبسها صاحبها من جلبابها». رواه البخاري ومسلم وآخرون عن أمّ عطية رضي رضي الله

عليّ حرام" من أنّ محمداً بنى ما قاله على عرف زمانه وكذا ما قدّمناه في الاستئجار على التعليم.

[متى يسوغ للمفتي مخالفة المنصوص واتباع العرف الحادث؟]

فإن قلت: العرف يتغير مرة بعد مرة فهو حدث عرف آخر لم يقع في الزمان السابق فهل يسوغ للمفتي مخالفة المنصوص واتباع العرف الحادث؟ قلت: نعم فإن المتأخرين الذين حالفوا المنصوص في المسائل العارة لم يخالفوه إلا لحدوث عرف بعد زمن الإمام، فللمفتي اتباع عرفه الحادث في الألفاظ العرفية، وكذا في الأحكام التي بناها المجتهد على ما كان في عرف زمانه وتغير عرفه إلى عرف آخر اقتداء بهم، لكن بعد<sup>(١)</sup> أن يكون المفتي معن

=

عها. ومع ذلك هي الأئمة الشواب مطلقاً والعجائز بهاراً، ثم عثموا الهي عملاً بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الضروري المستعاد من قول أم المؤمنين الصديقة رضي الله تعالى عنها: «لو أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رأى من النساء ما رأينا لبعهن من المسجد كما بيعت بنو إسرائيل ساءعها». رواه أحمد والبخاري ومسلم.

(١) قوله: (لكن بعد... إلخ) متعلق بقوله: (فللمفتي اتباع عرفه... إلخ).

وتوصيحه: أن قوله: (لكن بعد .. إلخ) استدراك على قوله: (فللمفتي اتباع عرفه .. إلخ)، وأنه ليس بمطلق على ما يتوهم منه. وملخصه: أنه اشترط في المفتي غير المجتهد لاتباع العرف الحادث ثلاثة أشياء: الأول: أن يكون له رأي ونظر صحيح ومعرفة بقواعد الشرع ليميز بين العرف الذي يجوز بناء الأحكام عليه وبين غيره. والثاني: أن يكون له معرفة عرف زمانه وأحوال أهله. والثالث: أن يكون متخرجاً على أستاذ ماهر. ومن لم يكن له أهلية ذلك لا يسوغ له الاتباع بل يرجع إلى أفقه وأعلم منه.

## شرح عقود رسم المفتي

له رأي ونظر صحيح ومعرفة بقواعد الشرع حتي يميز بين العرف الذي يحور بآء الأحكام عليه وبين غيره، فإن المتقدمين شرطوا في المفتي الاجتهاد وهذا مفقود في زماننا فلا أقل من أن يشترط فيه معرفة المسائل بشروطها وقبورها التي كثيراً ما يسقطونها ولا يصرحون بها اعتماداً على فهم المتفق<sup>(١)</sup>، وكذا لا بد له<sup>(٢)</sup> من معرفة عرف زمانه وأحوال أهله والتخرج في ذلك على أستاذ ماهر، ولذا قال في آخر "مبىة المفتي"<sup>(٣)</sup>: (لو أن الرجل حفظ جميع كُتب<sup>(٤)</sup> أصحابنا لا بد أن يتلمذ للفتوى حتى يهتدي إليه؛ لأن كثيراً من المسائل يجاب عنه على عادات أهل الزمان فيما لا يخالف الشريعة) انتهى.

وفي "القنية": (ليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكما على ظاهر المذهب ويتركا العرف<sup>(٥)</sup>) انتهى. ونقله منها في "خزانة الروايات"، وهذا صريح فيما قلنا من أن المفتي لا يفتي بخلاف عرف أهل زمانه. ويقرب منه ما نقله في "الأشباه"<sup>(٦)</sup> عن "البرازية" (من أن المفتي يفتي بما يقع عنده من المصلحة)

(١) في ج ود: (المنفعة).

(٢) سقط من أ وب: (له)

(٣) قوله: (مبىة المفتي): وانظر منه كتاب أدب المفتي، ص ١٩٦: للعلامة يوسف بن أبي سعيد بن أحمد السجستاني الحنفي (ت بعد ٥٦٣٨ هـ) (الأعلام، ٢١٤/٨)

(٤) في ج ود: (كُتب جميع).

(٥) قوله: (ليس للمفتي ولا للقاضي). إلخ: أي: ليس للمفتي أن يفتي ولا للقاضي أن يقضي على ظاهر المذهب فيما تغير فيه العرف من المسائل

(٦) "الأشباه والظواهر"، الفن الثاني، كتاب القضاء والشهادات والدعوى، ص ١٨٨.

وكتبتُ في "ردّ المحتار" في باب القسامة<sup>(١)</sup> فيما (لو ادعى الولي على رجل من غير أهل المحلة وشهد اثنان منهم عليه لم تقبل عده، وقالوا: تقبل... إلخ. نقل السيّد الحموي عن العلامة المقدسي أنّه قال: توقفتُ عن الفتوى يقول الإمام ومنعت من إشاعته لما يترتب عليه من الضرر العام، وإن من عرفه من المتمردين يتجاسر على قتل النفس في المحلات الخالية من غير أهلها معتمداً على عدم قبول شهادتهم عليه حتى قلتُ: ينبغي الفتوى على قولهما لا سيما والأحكام تختلف باختلاف الأيام)، انتهى.

وقال في "فتح القدير"<sup>(٢)</sup> في باب ما يوجب القضاء والكفارة من كتاب الصوم، عند قول "الهداية": "ولو أكل لحمًا بين أسنانه [إن كان قليلاً]"<sup>(٣)</sup> لم يطر وإن كان كثيراً يطر، وقال زفر: يطر في الوجهين "انتهى ما نصّه: (والتحقيق أنّ المفتي في الوقيع لا بدّ له من ضرب اجتهد ومعرفة بأحوال الناس وقد عرف أنّ الكفارة تفتقر إلى كمال الحياية فيطر إلى صاحب الواقعة إن كان ممن يعاف طبعه ذلك أخذ يقول أبي يوسف وإن كان ممن لا أثر لذلك عده أخذ يقول زفر)، انتهى.

وفي "تصحيح العلامة قاسم"<sup>(٤)</sup>: (إن قلت: قد يحكون أقوالاً من غير ترجيح وقد يحتلمون في التصحيح. قلت: يعمل بمثل ما عملوا من اعتبار تعبير

(١) "ردّ المحتار"، كتاب الديات، باب القسامة، ١٠/٣٣٣.

(٢) "الفتح"، كتاب الصوم، باب ما يوجب القضاء والكفارة، ٢/٢٥٨-٢٥٩.

(٣) زيادة من الأصل.

(٤) "تصحيح الفتوري"، مقدمة، ص ١٣١-١٣٢.

العرف وأحوال الناس وما هو الأرقق بالناس<sup>(١)</sup> وما ظهر عليه التعامل وما قوي وجهه<sup>(٢)</sup> ولا يخلو الوجود<sup>(٣)</sup> ممن يميز هذا حقيقة<sup>(٤)</sup> لا ظناً بنفسه، فيرجع<sup>(٥)</sup> من لم يميز<sup>(٦)</sup> [لمن يميز]<sup>(٧)</sup> لبراءة ذمته<sup>(٨)</sup>، انتهى.

(١) قوله: (وما وهو الأرقق بالناس)، أي: للعامّة بعدم التصديق فيه عليهم، كقول الصالحين في مسألة البئر إذا وقعت فيها قارة ولم يُدرَ وقت وقوعها.

(إطرط، مقدمة، ٥٢/١).

(٢) قوله: (وما قوي وجهه): أي: دليله المقبول الحاصل لا المستحصل؛ لأنه رتبة المجتهد. (رد المحتار، ١٨٤/١).

(٣) قوله: (ولا يخلو الوجود): أي: الموجودون أو الزمان. (رد المحتار، ١٨٤/١)

(٤) قوله: (حقيقة): الطاهر رجوعه إلى قوله: "ولا يخلو"، وأراد بالحقيقة البقي؛ لأنها من حق الأمر إذا ثبت واليقين ثابت، ولذا عطف عليها قوله: "لا ظناً"، وجزم بذلك أحداً ممّا رواه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله». وفي رواية: «حتى تأتي الساعة».

(رد المحتار، المقدمة، ١٨٤/١)

(٥) في السسخ كلها: (ولا يخلو الوجود من تميز هذا حقيقة لا ظناً بنفسه ويرجع).

(٦) قوله: (من لم يميز): أي: شيئاً ممّا ذكر كأكثر القصاة والمفتين هي زمانا الأخدين الماصب بالمال والمراتب، وعبر بـ«علي» المفيدة للوجوب للأمر به في قوله تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الْبُيُوتِ أَنْ يُعَذِّبُوا عَنْكُمْ لَا تُؤَذُّوهُمْ وَلَا تُعَمِّقُوا بِهِمْ﴾ [الأنبياء، ٢١ (٧)]. (رد المحتار، المقدمة، ١٨٤/١ ١٨٥)

(٧) زيادة من الأصل. وقد مرّ مثله عن الدر المختار أول الكتاب.

(٨) في ح ود: (ويرجع من لم يميز إلى من تميز لبراءة ذمته، انتهى).

[وذكر في المزارعة: لو شرط الحبّ بينهما وسكتا عن التبن يحور  
في طاهر الرواية والتبن لربّ البذر وعن بعض مشائخنا: التبن بينهما كالحبّ  
باعترار العرف، وتحكيم العرف عند الاشتباه واجب كذا في "الدخيرة".  
وذكروا في باب الحقوق: أنّ العلوّ لا يدخل بشراء بيت بكلّ حقّ وبشراء  
مرل إلّا بكلّ حقّ هو له أو بمرافقه ويدخل في الدار، قال في "البحر" عن  
"الكافي": أنّ هذا التفصيل مبني على عرف الكوفة، وفي عرفنا يدخل العلوّ  
في الكلّ سواء باع باسم البيت أو المرل أو الدار، والأحكام تبتنى على  
العرف فيعترف في كلّ إقليم، وفي كلّ عصر عرف أهله اهـ. وفي باب الربا من  
"البحر" عن "الكافي" أيضاً: والفتوى على عادة الناس. وقدّما عن "الهداية"  
قوله: لأنّه هو المتعارف فينصرف المطلق إليه.<sup>(١)</sup>

فهذا كنه صريح فيما قلنا من العمل بالعرف ما لم يخالف الشريعة  
كالمكس والربا وبحو ذلك، فلا بدّ للمفتي والقاضي بل والمحتهد من معرفة  
أحوال الناس، وقد قالوا: ومن جهل بأهل زمانه فهو جاهل. وقدّما أنّهم  
قالوا: يفتى بقول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء لكونه جرّب الوقائع وعرف  
أحوال الناس.

وفي "البحر"<sup>(٢)</sup> عن مناقب الإمام محمّد للكردي: (كان محمّد  
يذهب إلى الصاعين ويسأل عن معاملتهم<sup>(٣)</sup> وما يديرونها فيما بينهم)،

(١) زيادة من ح ود، وقد سقط من أ وب.

(٢) "البحر"، كتاب القضاء، ٤٤٥/٦.

(٣) في "البحر": (معاملاتهم).



انتهى. وقالوا: إذا زرع صاحب الأرض أرضه ما هو أدنى مع قدرته على الأعلى وجب عليه خراج الأعلى، قالوا: وهذا يعلم ولا يفتى به<sup>(١)</sup> كيلا يتجرأ الظلمة على أخذ أموال الناس قال في "العناية"<sup>(٢)</sup>: (ورد بأنه كيف يجوز الكتمان ولو<sup>(٣)</sup> أخذوا كان في موضعه لكونه واجباً. وأجيب بأننا لو أفتينا بذلك لادعى كل ظالم في أرض ليس شأنها ذلك أنها قبل هذا كانت تررع الرعفران مثلاً فيأخذ خراج ذلك وهو ظلم وعدوان)، انتهى. وكذا قال في "فتح القدير"<sup>(٤)</sup>: (قالوا: لا يفتى بهذا لما فيه من تسلط الظلمة على أموال المسلمين، إذ يدعى كل ظالم أن الأرض تصلح لرعاية الرعفران ونحوه وعلاجه صعب)، انتهى.

فقد ظهر لك أن جمود المفتي أو القاضي<sup>(٥)</sup> على ظاهر المقول مع ترك العرف والقرائن الواضحة والجهل بأحوال الناس يلزم منه تضييع حقوق كثيرة وحسم خلق كثيرين<sup>(٦)</sup>.

(١) قوله. (وهذا يعلم . إلخ): أي: لما فيه من مخالفة السلف.

(٢) "العناية"، كتاب السير، باب العشر والخراج، ٢٨٥/٥.

(٣) في "العناية": (وأنهم لو)

(٤) "الفتح"، كتاب السير، باب العشر والخراج، ٢٨٥/٥

(٥) في د: (المفتي والقاضي).

(٦) قوله: (يلزم منه تضييع حقوق كثيرة وظلم خلق كثيرين): قال الإمام أحمد رصا

الحفي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرصوية (١/١٦٦-١٦٧):

أقول: ومن ذلك إفتاء السيد بنقل أنفاص مسجد عرب ما حوله واستعني به إلى مسجد آخر. قال في "رد المحتار" (وقد وقعت حادثة سئلت عنها في أمير أراد أن

### [أقسام العرف وما يتعلّق بها]

ثُمَّ اَعْلَمَ أَنَّ العرف قسمان: عام وخاص.

فالعام: يثبت به الحكم العام ويصلح مخصّصاً للقياس والأثر بخلاف الخاص، فإنّه يثبت به الحكم الخاص ما لم يخالف القياس أو الأثر فإنّه لا يصلح مخصّصاً.

ينقل بعض أحجار مسجد خراب في سبّح قاسيون بدمشق ليلط بها صحن الجامع الأموي فأفتيت بعدم الجوار متابعة للشربلائي، ثُمَّ بلغي أَنَّ بعض المتعلّين أخذ نك الأجار لنفسه، فدمتُ على ما أفتيتُ به).

ومن ذلك إفتاء جدّ المقدسي بجوار أخذ الحقّ من خلاف جسسه حذار تصييع الحقوق. قال في "ردّ المحتار": (قال القهستاني: وفيه إيماء إلى أنّ له أن يأخذ من خلاف جسسه عند المحاسبة في المالية، وهذا أوسع فيجوز الأخذ به وإن لم يكن مذهبنا، فإنّ الإنسان يعدر في العمل به عند الضرورة كما هي الزاهدي اه).

قلتُ: وهذا ما قالوا إنّّه لا مستند له، لكن رأيتُ في "شرح نظم الكفر" للمقدسي من كتاب الحجر قال: (ونقل جدّ والذي لأّمّه الجمال الأشقر في شرحه لقنودري: أنّ عدم جوار الأخذ من خلاف الجنس كان في رماهم لمطاوعتهم في الحقوق، والفتوى اليوم على جوار الأخذ عند القدرة من أيّ مال كان لا سيما في ديارنا لمداومتهم للعقوق)

ومن ذلك إفتائي مراراً بعدم امساخ نكاح امرأة مسلم بارتدادها لما رأيتُ من نجاسهّن مبادرة إلى قطع العصمة مع عدم إمكان استرقاقهّن في بلادنا ولا صر بهنّ وجبرهنّ على الإسلام كما بيّنه في السير من "فتاوانا" وكم له من نظير.

قال في "الدخيرة"<sup>(١)</sup> في الفصل الثامن<sup>(٢)</sup> من الإجازات في مسألة ما لو دفع إلى حائك غزلاً ليسججه بالثبث: (ومشايع يلح كصير بن يحيى ومحمد بن سلمة وغيرهما كانوا يجيزون هذه<sup>(٣)</sup> الإجازة في الثياب لتعامل أهل بلدهم في الثياب، والتعامل حجة يترك به القياس ويخص به الأثر، وتجوز هذه الإجازة في الثياب للتعامل بمعنى تخصيص النص الذي ورد في فقير الطحان؛ لأنّ النص ورد في فقير الطحان لا في الحائك إلّا أنّ الحائك طيره فيكون وارداً فيه دلالة فمتى تركنا العمل بدلالة هذا النص في الحائك وعملنا بالنص في فقير الطحان كان تخصيصاً<sup>(٤)</sup> لا تركاً أصلاً، وتخصيص النص بالتعامل جائز ألا ترى أنّنا جوّزنا الاستصناع للتعامل، والاستصناع بيع ما ليس عنده وأنه منهي عنه وتجوز الاستصناع بالتعامل تخصيص منا للنص الذي ورد في النهي عن بيع ما ليس عند الإنسان لا ترك للنص أصلاً؛ لأنّا عملنا بالنص في غير الاستصناع، قالوا: وهذا بخلاف ما لو تعامل أهل بلدة فقير الطحان فإنّه لا يجوز<sup>(٥)</sup> ولا تكون معاملتهم معتبرة؛ لأنّا لو اعتبرنا

(١) "دخيرة الفتاوى"، كتاب الإجازات، الفصل التاسع فيما يجوز من الإجازة وما لا يجوز، ٢٢٧/٣-٢٢٨، مخطوط.

(٢) قوله: (في الفصل الثامن): لم يشر عليه في الفصل الثامن من «الدخيرة» بل إنّما هو في الفصل التاسع، فلعله من خطأ النساخ، والله تعالى أعلم.

(٣) في "الدخيرة": (كانوا يفتون بجواز هذه... إلخ).

(٤) في ح ود: (كان تخصيصاً للأثر).

(٥) قوله: (لا يجوز): أي: لا يصح؛ لأنّ «لا يجوز» يستعمل بمعنى «لا يحل» وبمعنى

معاملتهم كان تركاً لنصّ أصلاً وبالتعامل لا يجوز ترك النصّ أصلاً وإنما يجوز تخصيصه، ولكن مشايخنا لم يجزّوا هذا التخصيص؛ لأنّ ذلك تعامل أهل بلدة واحدة وتعامل أهل بلدة واحدة لا يخصّ الأثر؛ لأنّ تعامل أهل بلدة إن اقتضى أن يجوز التخصيص فترك التعامل من أهل بلدة أخرى يمسّ التخصيص فلا يثبت التخصيص بالشكّ بخلاف التعامل في الاستصناع فإنه وجد في البلاد كلّها) انتهى كلام "الدخيرة".

#### [العرف العام والخاصّ واعتبارهما]

والحاصل أنّ العرف العام لا يعتبر إذا لم منه ترك المصوص، وإنما يعتبر إذا لم منه تخصيص النصّ. والعرف الخاص لا يعتبر في الموضعين، وإنما يعتبر في حقّ أهله فقط إذا لم يلزم منه ترك النصّ ولا تخصيصه وإن خالف ظاهر الرواية، وذلك كما في الألفاظ المتعارفة في الأيمان والعادة الجارية في العقود من بيع وإجارة ونحوها فتجري تلك الألفاظ والعقود في كلّ بلدة على عادة أهلها ويراد منها ذلك المعتاد بينهم ويعاملون دون غيرهم بما يقتضيه ذلك من صحة وفساد وتحريم وتحليل وغير ذلك وإن صرح الفقهاء بأنّ مقتضاه خلاف ما اقتضاه العرف؛ لأنّ المتكلّم إنّما يتكلّم على عرفه وعادته ويقصد ذلك بكلامه دون ما أراده الفقهاء، وإنّما يعامل كلّ أحد بما أراده والألفاظ العرفية حقائق اصطلاحية يصير بها المعنى الأصلي

«لا يصحّ». والعالم الأوّل في الأفعال والثاني في العقود. أفاده الإمام أحمد رضا الحنفي في الموائد المتعلقة بركة المحتار، ص ٤٤، معطوط.

كالمجاز اللعوي، قال في "جامع الفصول" <sup>(١)</sup>: (مطلق الكلام فيما بين الناس يصرف إلى المتعارف) انتهى. وفي "فتاوى العلامة قاسم": (التحقيق أن لمط الواقف والموصي والحالف والناذر وكلّ عاقد يحمل على عادته في خطابه ولعته التي يتكلّم بها وافقت لغة العرب ولغة الشارع أو لا) انتهى.

ثمّ اعلم أنّي لم أر من تكلّم على هذه المسألة بما يشفي العليل وكشفها يحتاج إلى زيادة تطويل؛ لأنّ الكلام عليها يطول، لاحتياجه إلى ذكر فروع وأصول وأجوبة عما عسى يقال <sup>(٢)</sup> وتوضيح ما بي على هذا المقال، فاقصرتُ ههنا على ما ذكرته، ثمّ أظهرتُ بعض ما أصرّته في رسالة جعلتها شرحاً لهذا البيت وضممتُها بعض ما عبيتُ وسمّيتها "نشر العرف في بقاء بعض الأحكام على العرف" <sup>(٣)</sup> فمن رام الزيادة على ذلك فليرجع إلى ما هنالك.

- 
- (١) قوله: (جامع الفصول): في المروغ للشيخ بدر الدين محمود بن إسرائيل الشهير بابن قاضي سماويه (أو سيعاو) الحنفي (ت ٨٢٣هـ). وهو كتاب مشهور متداول في أيدي الحكام والمفتين لكونه في المعاملات خاصة جمع فيه بين فصول العبادي وفصول الأسروشي وأحاط وأجاد. (كشف الظنون، ٥٦٦/١، وهدية العارفين، ٤١٠/٢).
- وانظر منه الفصل الأربعون في حلل المحاصر والسجلات، ٢٤٣/٢، ملخصاً.
- (٢) في ج ود: (عسى ما يقال).
- (٣) قد طبعت هذه الرسالة في مجموعة رسائل ابن عابدين، الرسالة التاسعة، الجراء الثاني، ص ١١٤-١٤٧.

وَلَا يَجُوزُ بِالصَّعِيفِ الْعَمَلُ      وَلَا بِهِ يُجَابُ مَنْ حَاءَ يَسْأَلُ  
إِلَّا لِعَامِلٍ لَهُ ضَرُورَةٌ      أَوْ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ مَشْهُورَةٌ  
لَكُنَّمَا الْقَاصِي بِهِ لَا يَقْضِي      وَإِنْ قَضَى فَعُكْمُهُ لَا يَمْضِي  
لَا سِيمَا قُضَانَا إِذْ قَبِدُوا      بِرَاجِحِ الْمَذْهَبِ حِينَ قَلَّدُوا  
وَقَمَّ مَا نَظَّمْتُهُ فِي سِلْكٍ      وَالْحَمْدُ لِلَّهِ خِتَامِ مِسْكِ

### [متى يجوز العمل والقضاء على القول الصعيف؟]

قدّمنا أول الشرح عن العلامة قاسم: (أن الحكم والعنوا بما هو مرجوح خلاف الإجماع وأن المرجوح في مقابلة الراجع بمنزلة العدم، والترجيح بغير مرجح في المتقابلات ممنوع وأنه ليس له التشهي والحكم بما شاء من الروايتين أو القولين من غير نظر في الترجيح، وأن من يكتفي بأن يكون فتواه أو علمه موافقاً لقول أو وجه في المسألة ويعمل بما شاء من الأقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح فقد جهل وخرق الإجماع) انتهى. وقدّمنا هناك نحوه عن "فتاوى العلامة ابن حجر" لكن فيها أيضاً<sup>(١)</sup>:  
(قال الإمام الشُّكِّي<sup>(٢)</sup> في الوقف من فتاويه: .....)

(١) "الفتاوى الكبرى للمصنف"، باب القضاء، ٣٢١/٤، ملخصاً.

(٢) قوله: (الإمام الشُّكِّي) أي: شيخ الإسلام أُوحد المحدثين الإمام تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي الشُّكِّي الشافعي، مفسر حافظ أصولي مقرئ جدلي بظّار نارع. صّف نحو مائة وخمسين كتاباً مطوّلاً ومختصراً. مها: الانتهاج في شرح المهاج للووي، الدر العظيم في تفسير القرآن العظيم، المواهب الصمدية

يجوز تقليد الوجه<sup>(١)</sup> الضعيف في نفس الأمر بالنسبة للعمل في حق نفسه لا في الفتوى والحكم، فقد نقل ابن الصلاح الإجماع على أنه لا يجوز انتهى.

وقال العلامة الشرنبلالي<sup>(٢)</sup> في رسالته "العقد الفريد في جواز التقليد":

(مقتضى مذهب الشافعي كما قاله السيكي مع العمل بالقول المرجوح في القضاء والإفتاء دون العمل لنفسه ومذهب الحنفية الممعن عن<sup>(٣)</sup> المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوح صار مسوخاً) انتهى

قلت: التعليل بأنه صار مسوخاً إنما يظهر فيما لو كان في المسألة قولان رجع المحدث عن أحدهما أو علم تأخر أحدهما عن الآخر وإلا فلا كما لو كان في المسألة قول لأبي يوسف وقول لمحمد فإنه لا يظهر فيه النسخ، لكن مراده أنه إذا صحح أحدهما صار الآخر بمنزلة المنسوخ وهو معنى ما مرّ من قول العلامة قاسم أن المرجوح في مقابلة الراجح بمنزلة العدم

في الموارث الصغرى، والعتاوى جمعها ولده تاج الدين في ثلاث محندات.

(ت ٥٧٥٦هـ). (شذرات الذهب، ٣٠٩/٨-٣١٠، ومعجم المؤرخين، ١٢٧/٧)

(١) في ج ود: (القول).

(٢) قوله: (العلامة الشرنبلالي): أي: الشيخ أبو الإخلاص حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي الحمفي، (ت ١٠٦٩هـ). فقيه مشارك في بعض العلوم. من تصانيفه. نور الإيضاح، وحاشية على الدرر والعرر لملا خسرو في هروع الفقه الحمفي وغيرهما.

(انظر "معجم المؤرخين"، ٢٦٥/٣)

(٣) في ج ود: (علي) وهو تصحيف.

ثُمَّ إِنَّ مَا ذَكَرَهُ السَّبْكَيُّ مِنْ جَوَازِ الْعَمَلِ بِالْمَرْجُوحِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مُحَالَفٌ لِمَا مَرَّ عَنِ الْعَلَامَةِ قَاسِمٍ وَقَدْ مِمَّا مِثْلُهُ أَوَّلُ الشَّرْحِ عَنْ "فَتَاوَى ابْنِ حَجَرٍ" مِنْ نَقْلِ الْإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ الْإِفْتَاءِ وَالْعَمَلِ بِمَا شَاءَ مِنَ الْأَقْوَالِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ بِالْعَمَلِ الْحُكْمُ وَالْقَضَاءُ وَهُوَ بَعِيدٌ، وَالْأَطْهَرُ فِي الْجَوَابِ أَخْذًا مِنَ التَّعْيِيرِ بِالتَّشْهِيهِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِجْمَاعَ عَنِ مَنَعِ إِطْلَاقِ التَّخْيِيرِ أَيُّ: بَانَ يَخْتَارُ وَيَتَشَهَّى مَهْمَا أَرَادَ مِنَ الْأَقْوَالِ فِي أَيِّ وَقْتٍ أَرَادَ.

#### [يجوز العمل بالضعيف عند الضرورة والاضطرار]

أَمَّا لَوْ عَمِلَ بِالضَّعِيفِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ<sup>(١)</sup> لَضَرُورَةٌ اقْتَضَتْ ذَلِكَ فَلَا يَمْسَعُ مِنْهُ وَعَلَيْهِ يَحْمَلُ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الشَّرِيبَالِيِّ مِنْ أَنَّ مَذْهَبَ الْحَفْصِيَّةِ الْمَسْعُ بِدَلِيلٍ أَنَّهُمْ أَجَارُوا لِلْمَسَافِرِ وَالضَّعِيفِ الَّذِي خَافَ الرِّبْيَةَ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ بَعْدَ عَدَمِ وَجُوبِ الْعَمَلِ عَلَى الْمُحْتَمَلِ الَّذِي أَمْسَكَ ذَكَرَهُ عِنْدَمَا أَحْسَنَ بِالْإِحْتِلَامِ إِلَى أَنْ فُتِرَتْ شَهْوَتُهُ، ثُمَّ أُرْسِلَ مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ هَذَا خِلَافُ الرَّاجِحِ فِي الْمَذْهَبِ، لَكِنْ أَجَارُوا الْأَخْذَ بِهِ لِلضَّرُورَةِ.

وَيَسْنِي أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْمَرْغِيْبَانِي صَاحِبَ "الْهِدَايَةِ" فِي كِتَابِهِ "مُخْتَارَاتِ النُّوَارِلِ" وَهُوَ كِتَابٌ مَشْهُورٌ يُقَالُ عَنْهُ شُرَاحُ "الْهِدَايَةِ" وَغَيْرُهُمْ حَيْثُ قَالَ فِي فَصْلِ الْحَاسَةِ: (وَالِدَمْ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْقُرُوحِ قَلِيلًا قَلِيلًا غَيْرَ سَائِلٍ فَذَلِكَ لَيْسَ بِمَنْعٍ وَإِنْ كَثُرَ، وَقِيلَ: لَوْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ تَرَكَهُ لَسَالَ يَمْسَعُ) انْتَهَى. ثُمَّ أَعَادَ الْمَسْأَلَةَ فِي نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ فَقَالَ: (وَلَوْ خَرَجَ مِنْهُ

(١) فِي ح وَد: (الْأَقْوَال).



شيء قليل ومسحه بخرقة حتى لو ترك يسيل لا ينقص، وقيل... إلخ)، وقد راجعتُ نسخة أخرى فرأيتُ العبارة فيها كذلك، ولا يخفى أنَّ المشهور في عامة كتب المذهب هو القول الثاني المعرَّع به "قيل"، وأمَّا ما احتاره من القول الأوَّل فلم أر من سبقه إليه ولا من تابعه عليه بعد المراجعة الكثيرة فهو قول شاذ، ولكن صاحب "الهداية" إمام جليل من أعظم مشايخ المذهب من طبقة أصحاب التخريج والتصحيح<sup>(١)</sup> كما مرَّ<sup>(٢)</sup>، فيجوز للمعدنور تقييده في هذا القول عند الضرورة، فإنَّ<sup>(٣)</sup> فيه توسعة عظيمة لأهل الأعدار كما يبيِّن في رسالتي المسماة<sup>(٤)</sup>: "الأحكام المخصَّصة بكَيِّ الحمصة"<sup>(٥)</sup>.

وقد كنتُ ابتليتُ مدَّةً بكَيِّ الحمصة ولم أجد ما تصحَّ به صلاتي على مذهبها بلا مشقة إلَّا على هذا القول؛ لأنَّ الخارج منه وإن كان قليلاً لكنه لو ترك يسيل وهو نجس وناقض للطهارة على القول المشهور خلافًا

---

(١) قوله: (التصحيح): هكذا في أ وب وهو نصحيح كما يظهر ممَّا مرَّ ص ٦٩ في طبقات الفقهاء من الشارح نفسه، فليحفظ.

(٢) قوله: (أصحاب التخريج والتصحيح): وقد مرَّ ص ٦٩: أنه من طبقة أصحاب الترجيح من المقننين، فيأمل.

(٣) في ح ود: (ولأنه)

(٤) قد طبعت هذه الرسالة في مجموعة رسائل ابن عابدين، الرسالة الثالثة، الجزء الأوَّل، ص ٥٤ ٦٦

(٥) قوله: (كَيِّ الحمصة). الكَيُّ: إحراق الجند في مواضع معيَّة بحسم حارق وبحورها لتداولي

لما قاله بعضهم كما قد بيّنه في الرسالة المذكورة ولا يصير به صاحب عذر؛ لأنه يمكن دفع العذر بالعسل والربط بسحو جلدة مانعة للسيلان عند كل صلاة كما كتّ أفعله ولكن فيه مشقة وحرّ عظيم فاضطرت إلى تقليد هذا القول، ثمّ لما عافاني الله تعالى منه أعدت صلاة تلك المدة، والله تعالى الحمد<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: (ثمّ لما عافاني الله تعالى... إلخ): قال الإمام أحمد رضا الحقي رحمه الله تعالى في الفتاوى الرضوية (١/٤٥٨-٤٥٩): وقال في الفوائد المخصصة: (صاحب الهداية من أجل أصحاب الترجيح فيجوز للمبتلى تقليده؛ لأنّ فيما ذكرناه مشقة عظيمة فحراه الله تعالى خير الجزاء حيث اختار التوسيع والتسهيل الذي بيت عليه هذه الخريجة العراء السهلة السمحة اه).

أقول: جوّز الإمام الكبير العلم الشهير بالخصّاف ترويح الوكيل موكلته بعبئتها من دون تسميتها، قال الإمام شمس الأئمة السرخسي: الخصاف كان كبيراً في العلم يجوز الاقتداء به، فقال في البحر: المختار في المذهب خلاف ما قاله الخصاف وإن كان الخصاف كبيراً اه. وفي الدرّ عن صحيح القدوري: الحكم والفتا بالقول المرجوح جهل وخرق للإجماع اه. وفي عدّة ردّ المختار التقليد وإن جار بشرطه فهو لمعامل نفسه لا للمفتي لغيره، فلا يفتي بغير الراجح في مذهبه اه. نعم للمبتلى فيه ما فيه من ترفيه وهو أيسر من تقليد الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه، فإنّ الحاجة من التفتيق شأو صحيح وبالله التوفيق.

وقد ذكر صاحب "البحر" في الحيض في بحث ألوان الدماء أقوالاً ضعيفة<sup>(١)</sup> ثم قال: (وفي "المعراج" عن فخر الأئمة<sup>(٢)</sup>) لو أفتى مفت بشيء من هذه الأقوال في مواضع الضرورة طلباً للتيسير كان حسناً انتهى.

(١) قوله: (أقوالاً ضعيفة): أي: ذكر في كتاب الطهارة، باب الحيض (٣٣٤/١) ما نصّه: (اعلم أنّ ألوان الدماء ستّة السواد والحمرة والصفرة والكدرّة والخضرة والترية وهي التي على لون التراب نوع من الكدرّة، وهي سة إلى التراب بمعنى التراب، ويقال: تربة بتشديد الياء وتخفيفها بعير همرة، وتربة مثل تربة وتربة بورن ترعية، وقيل: هي من الرئة لأنها على لونها كذا في المعرب ويقال أيضا الترابية وكلّ هذه الألوان حيض في أيام الحيض إلى أن ترى البياض وعد أبي يوسف لا تكون الكدرّة حيضاً إذا رأتها في أوّل أيام الحيض، وإذا رأتها في آخرها تكون حيضاً؛ لأنها لو كانت دم رحم لتأخرت عن الصافي. ولهما ما روي عن مولاة عائشة قالت: ((كان النساء يعش إلى عائشة بالدرجة التي فيها الكرّسف فيه الصفرة من دم الحيض لتطر إليه فتقول: لا تعجن حتى تری المصّة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيض)) رواه مالك في "الموطأ". والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة. وذكره البخاري تعليقاً بصيغة الجرم فصّح بهذا اللفظ عن عائشة. وذكر في "الصحيح" و"السنن" عن أم عطية قالت: (كنا لا عدّ الكدرّة والصفرة بعد الطهر شيئاً). وهذا يدلّ على أنّهما في أيام الحيض حيض؛ لأنها قيدت بما بعد الطهر. وهي التحيس: امرأة رأت بياضاً خالصاً على الخرفة ما دام رطباً، فإذا يبس أصفر فحكمه حكم البياض؛ لأنّ المعبر حال الرؤية لا حالة التعبير بعد ذلك اهـ.

وكذا لو رأت حمرة أو صفرة فإذا يبست بيضت يعتبر حالة الرؤية لا حالة التعبير بعد ذلك اهـ. ومن المشايخ من أنكر الخضرة فقال: لعلها أكلت قليلاً استبعاداً لها. قلنا: هي نوع من الكدرّة ولعلها أكلت نوعاً من البقول. وفي "الهداية": وأما الخضرة

وبه علم أنّ المضطر له العمل بذلك لنفسه كما قلنا وأنّ المفتي له الإفتاء به للمضطرّ، فما مرّ من أنّه ليس له العمل بالضعيف ولا<sup>(١)</sup> الإفتاء به محمول على غير موضع الضرورة كما علمته من مجموع ما قرّره، والله تعالى أعلم. ويبغي أن يلحق بالضرورة أيضاً ما قدّمناه من أنّه لا يفتي بكفر مسلم كان في كفره اختلاف ولو رواية ضعيفة، فقد عدلوا عن الإفتاء بالصحيح؛ لأنّ الكفر شيء عظيم.

### [شروط العمل بالضعيف]

وفي "شرح الأشباه" للبري: (هل يجوز للإنسان العمل بالضعيف من الرواية في حقّ نفسه؟ نعم إذا كان له رأي، أمّا إذا كان عامياً فلم أره، لكن

فالصحيح أنّ المرأة إذا كانت من ذوات الأقراء يكون حيضاً ويحمل على فساد العداء، وإن كانت آيسة لا ترى غير العصرة يحمل على فساد السبب فلا يكون حيضاً اهـ. وفي "البدائع": قال بعضهم: الكدرة والتربة والصفرة والخضرة إنما تكون حيضاً على الإطلاق من غير العجائز، أمّا في العجائز فيطر إن وجدت على الكرسي ومدة الوضغ قريبة فهي حيض وإن كانت مدة الوضغ طويلة لم تكن حيضاً؛ لأنّ رحم العجوز يكون متناً فيتغير الماء فيه لطول المكث، وما عرفت الجواب في هذه الأبواب من الحيض فهو الجواب فيها في الناس؛ لأنّها أخت الحيض، اهـ).

(١) قوله: (مخر الأئمة): أي: الإمام أحمد بن أبي بكر بن عبد الوهاب القريبي - بصمّ الفاف وفتح الراء المعجمة - بديع الدين الحنفي، له البحر المحيط المسّمي بمسألة الفقهاء (ت ٥٧٩٤هـ). (مدية العارفين، ١/١٦١).

(٢) في أ: (وإلا) وهو خطأ.

مقتضى تقييده بهذا الرأي أنه لا يجوز للعمي ذلك. قال في "حزانة الروايات"، العالم الذي يعرف معنى الصوص والأخبار وهو من أهل الدراية يجور له أن يعمل عليها وإن كان مخالفاً لمذهبه انتهى.

وتقييده<sup>(١)</sup> بهذا الرأي -أي: المجتهد في المذهب- مخرج للعمي كما قال، أي: فإنه يلزمه اتباع ما صحّحوا لكن في غير موضع الضرورة كما علمته آنفاً.

فإن قلت: هذا مخالف لما قدّمته سابقاً من أن المفتي المجتهد ليس له العدول عما اتفق عليه أبو حنيفة وأصحابه فليس له الإفتاء به وإن كان مجتهداً متقياً؛ لأنهم عرفوا الأدلة وميزوا بين ما صحّ وثبت وبين غيره ولا يبيع اجتهاده اجتهادهم كما قدّمناه عن "الحاوية" وغيرها.

قلت: ذاك في حق من يفتي غيره ولعل وجهه أنه لما علم أن اجتهادهم أقوى ليس له أن يبي مسائل العامة على اجتهاده الأضعف أو لأن<sup>(٢)</sup> المسائل إنما جاء يستفتيه عن مذهب الإمام الذي قدّمه ذلك المفتي فعليه أن يفتي بالمذهب الذي جاء المستفتي يستفتيه عنه. ولذا ذكر العلامة قاسم في "فتاويه": (أنه سئل عن واقف شرط لنفسه التغيير والتبديل فصر الوقف لزوجته. فأجاب أنني لم أقف على اعتبار هذا في شيء من كتب علمائنا وليس لمفتي إلا نقل ما صحّ عند أهل مذهبه الذين يفتي بقولهم ولأن المستفتي إنما يسأل عما ذهب إليه أئمة ذلك المذهب لا عما ينجلي للمفتي انتهى).

(١) في ج ود. (تقييده)

(٢) في ح ود: (ولأن).

وكذا نقلوا عن القفال من أئمة الشافعية (أنه كان إذا جاء أحد يستفتيه عن بيع الصبرة يقول له: تسألني عن مذهبي أو عن مذهب الشافعي؟ وكذا نقلوا عنه أنه كان أحياناً يقول: لو اجتهدتُ فأدّيتُ اجتهادي إلى مذهب أبي حنيفة، فأقول: مذهب الشافعي كذا، ولكّني أقول بمذهب أبي حنيفة؛ لأنه جاء ليعلم ويستفتي عن مذهب الشافعي فلا بدّ أن أعرفه بأنّي أفتي بغيره) انتهى.

وأما في حقّ العمل به لنفسه فالظاهر جوازه له ويدلّ عليه قول "خزّانة الروايات": (يجوز له أن يعمل عليها وإن كان مخالفاً لمذهبه، أي: لأنّ المجتهد يلزمه اتباع ما أدّى إليه اجتهاده ولذا ترى المحقّق ابن الهمام اختار مسائل خارجة عن المذهب، ومرة رجّح في مسألة قول الإمام مالك وقال: (هذا الذي أدّين به)<sup>(١)</sup>.

وقدّمنا عن "التحرير". (أنّ المجتهد في بعض المسائل على القول بتجزّي الاجتهاد وهو الحقّ- يلزمه التقليد فيما لا يقدر عليه)، أي: فيما لا يقدر على الاجتهاد فيه لا في غيره<sup>(٢)</sup>.

[معنى قول الشارح: لكّما القاضي به لا يقضي... إلخ]

وقولي: (لكّما القاضي به لا يقضي... إلخ): أي: لا يقضي بالضعيف من مذهبه وكذا بمذهب الغير

(١) "الفتح"، كتاب الحجّ، فصل صيد البرّ محرم على المحرم، ٣٨/٣.

(٢) قوله: (لا في غيره): أي: فيما يقدر على الاجتهاد فيه فلا يلزمه التقليد.

قال العلامة قاسم<sup>(١)</sup>: (وقال أبو العباس أحمد بن إدريس: هل يجب على الحاكم أن لا يحكم إلا بالراجح عنده كما يجب على المفتي أن لا يفتي إلا بالراجح عنده أو له أن يحكم بأحد القولين وإن لم يكن راجحاً عنده؟  
جوابه: أن الحاكم إن كان مجتهداً فلا يجوز له أن يحكم ويفتي إلا بالراجح عنده، وإن كان مقلداً جاز له أن يفتي بالمشهور في مذهبه وأن يحكم به وإن لم يكن راجحاً عنده، مقلداً في رجحان [القول]<sup>(٢)</sup> المحكوم به إمامه الذي يقلده، كما يقلده في الفتوى. وأما اتباع الهوى في الحكم والفتيا فحرام إجماعاً، وأما الحكم والفتيا<sup>(٣)</sup> بما هو مرجوح ومخلاف الإجماع)، انتهى

وذكر في "البحر"<sup>(٤)</sup>: (لو قصى في المجتهد فيه مخالفاً لرأيه ناسياً لمذهبه نفذ عند أبي حنيفة، وفي العاصم<sup>(٥)</sup> روايتان، وعندهما لا يفد في الوجهين. واختلف الترجيح ففي "الخانية": أظهر الروايتين عن أبي حنيفة نقاد<sup>(٦)</sup> قصائمه وعليه الفتوى، وهكذا في "الفتاوى الصغرى".

(١) "تصحيح القدوري"، مقدمة، ص ١٣٠.

(٢) زيادة من الأصل

(٣) هي "تصحيح القدوري"، ص ١٣٠: (اتباع الهوى في الحكم أو الفتيا فحرام إجماعاً، وأما الحكم أو الفتيا)

(٤) "البحر"، كتاب الحوائج، باب كتاب الماصي إلى القاضي غيره، ١٥/٧.

(٥) في أ (العامة) وهو خطأ

(٦) في ح ود: (بنفاد).

وفي "المعراج" معزياً إلى "المحيط": الفتوى على قولهما وهكذا في "الهداية". وفي "فتح القدير"<sup>(١)</sup>: فقد اختلف في الفتوى، والوجه في هذا الرمان أن يعتى بقولهما؛ لأن التارك لمذهبه عمداً لا يفعله إلا لهوى باطل لا لقصد جميل، وأما الناسي فلأن المقلد ما قلده إلا ليحكم بمذهبه لا بمذهب غيره، هذا كله في القاضي المجتهد، فأما السقّد فإثماً ولآه ليحكم بمذهب أبي حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولاً بالنسبة إلى هذا الحكم، انتهى ما في "الفتح"، انتهى كلام "البحر".

ثم ذكر<sup>(٢)</sup>: (أنه اختصت عبارات المشايخ في القاضي المقّد والذي حطّ عليه كلامه أنه إذا قضى بمذهب غيره أو برواية ضعيفة أو بقول ضعيف هذا وأقوى ما تمسك به ما في "البرآزية"<sup>(٣)</sup> عن "شرح الطحاوي": إذا لم يكن القاضي مجتهداً وقضى بالفتوى، ثم تبين أنه على خلاف مذهبه نقد وليس لغيره نقضه وله أن ينقصه كذا عن محمد، وقال الثاني: ليس له أن ينقصه أيضاً، انتهى.

لكن الذي هي "القضية"<sup>(٤)</sup> عن "المحيط" وغيره: (أن اختلاف الروايات في قاص مجتهد إذا قضى على خلاف رأيه، والقاضي المقّد إذا قضى على

(١) "الفتح"، كتاب أدب القاضي، فصل آخر، ٣٩٧/٦.

(٢) "البحر"، كتاب الحوالة، باب كتاب القاضي إلى القاضي غيره، ١٥/٧-١٦.

(٣) "البرآزية"، كتاب أدب القاضي، النوع الرابع نوع في علمه، ١٦٧/٥-١٦٨.

(هامش الهدية)

(٤) "القضية"، كتاب أدب القاضي، باب القضاء في المجتهدات وما يتصل به، ص ٢٩٧.



خلاف مذهبه لا ينفذ)، انتهى. وبه جزم المحقق في "فتح القدير"<sup>(١)</sup> وتلميذه العلامة قاسم في "تصحيحه"<sup>(٢)</sup>.

قال في "النهر"<sup>(٣)</sup>: (وما في "الفتح" يجب أن يعول عليه في المذهب، وما في "اليزارية" محمول على رواية عههما، فصار الأمر<sup>(٤)</sup> أن هذا مرل مرة الساسي لمدهه، وقد مرّ عههما في المصنف أنه لا يتعد فالمقلد أولى)، انتهى. وقال في "الدر المختار"<sup>(٥)</sup>: (قلت: ولا سيما في رمانا فإن السلطان يصرف في مشوره<sup>(٦)</sup> على نهيه عن القضاء بالأقوال الضعيفة فكيف بخلاف مذهبه<sup>(٧)</sup> فيكون معرولاً بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه فلا يعد قضاؤه فيه

(١) "الفتح"، كتاب أدب القاضي، فصل آخر، ٣٩٧/٦.

(٢) تصحيح العنوري، مقدمة، ص ١٢٩-١٣٠.

(٣) "النهر"، كتاب القضاء، باب كتاب القاضي إلى القاضي، ٦٢٦/٣.

(٤) قوله: (فصار الأمر): هكذا في نسخة أ وب، وأما في نسخة ح ود والنهر ورد المختار عنه في المقدمة وكتاب القضاء (رد قضاري الأمر)، والله تعالى أعلم.  
(نظر النهر العال، ٦٢٦/٣، ورد المختار، ١٧٨/١، و١٠٩/٨)

(٥) "الدر المختار"، مقدمة، ١٧٨/١-١٧٩.

(٦) قوله: (في مشوره): المشورة: ما كان غير مختوم من كتب السلطان، "قاموس". والمراد به البراءة التي يعطيها له، وسُميت مشوراً لشر القاضي لها حين قدومه مثلاً ليسمع الناس ما فيها، والصمير للسلطان أو القاضي.

(نظر رد المختار، المقدمة، ١٧٨/١، وط، ٥١/١)

(٧) قوله (فكيف بخلاف مذهبه): أي: فكيف يعد قضاؤه بخلاف مذهبه؛ لأنه إذا نهى عن القضاء بالأقوال الضعيفة في مذهبه لا يعد قضاؤه فيها، بخلاف مذهبه

ويقتض<sup>(١)</sup> كما بسط في قضاء "الفتح" و"البحر" و"النهر" وغيرها، انتهى.  
قلت: وقد علمت أيضاً أن القول المرجوح بمنزلة العدم مع الراجع  
ليس له الحكم به وإن لم يصح له السلطان على الحكم بالراجع.  
وفي "فتاوى العلامة قاسم": (وليس لمقاضي المقلد أن يحكم  
بالضعيف؛ لأنه ليس من أهل الترجيح فلا يعدل عن الصحيح إلا لقصد غير  
جميل ولو حكم لا ينفذ؛ لأن قضاؤه قضاء بغير الحق؛ لأن الحق هو الصحيح  
وما نقل من أن القول الضعيف يتقوى بالقضاء المراد به قضاء المجتهد كما  
بين في موضعه مما لا يحتمله هذا الجواب)، انتهى. وما ذكره من هذا المراد  
صرح به شيخه المحقق في "فتح القدير"

بالأولى، ومبني ذلك على ما قالوا إن تولية القضاء تتخصّص بالزمان والمكان  
والشخص، فلو ولّاه السلطان القضاء في زمان مخصوص أو مكان مخصوص أو على  
جماعة مخصوصين تعين ذلك؛ لأنه نائب عنه، ولو نهاه عن سماع بعض المسائل لم  
ينعد حكمه فيها، كما إذا نهاه عن سماع حادثة معي عنها خمس عشرة سنة بلا  
مانع شرعي والخصم مكر، وقد ذكر الحموي في "حاشية الأشباه": أن عادة  
سلاطين زماننا إذا تولّى أحدهم عرض عليه قانون من قبله وأمر باتباعه.

(رد المحتار، المقدمة، ١/١٧٨-١٧٩).

(١) قوله: (ويقتض) لا حاجة إليه؛ لأنه إذا كان معرولاً بالنسبة لما ذكر لا يصح له  
قضاء حتى يقتض؛ لأن القضا إنما يكون للثابت، إلا أن يقال إنه قضاء بحسب  
الظاهر، ط. (رد المحتار، المقدمة، ١/١٧٩).

[الخاتمة]

وهذا آخر ما أردنا إيراداً من التقرير والتوضيح والتحرير بعون الله تعالى العليم الخبير أسأله سبحانه [وتعالى]<sup>(١)</sup> أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم، موجياً للفوز لديه يوم الموقف العظيم، وأن يعفو عما جئته واقترفته من خطأ وأوزار، فإنه العزيز العفّار.

والحمد لله تعالى أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، والحمد لله الذي بعثته تتم الصالحات وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم، والحمد لله ربّ العالمين.

حجز ذلك بقلم جامعه الفقير محمد عابدين عمر الله تعالى له ولوالديه ومشايخه ودرّيته والمسلمين، آمين<sup>(٢)</sup>.

وذلك في شهر ربيع الثاني سنة ثلاث وأربعين ومائتين وألف.

---

(١) زيادة من ح ود.

(٢) سقط من ح ود: (والحمد لله.. [إلى].. المسلمين آمين).

## فهرس الفهارس

٢٤٦	١. فهرس الآيات ..
٢٤٧	٢. فهرس الأحاديث ..
٢٤٨	٣. فهرس الأعلام المترجمة ..
٢٥٢	٤. فهرس الكتب المترجمة ..
٢٥٧	٥. فهرس المصطلحات المفيدة ..
٢٦٠	٦. فهرس الفوائد ..
٢٦٥	٧. فهرس المحتويات ..
٢٦٩	٨. فهرس المصادر والمراجع ..

فهرس الآيات

١. أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ○ .. . . . ٠٧
٢. قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ○ . . . . . ٠٧
٣. فَسَبِّحُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ○ . . . . . ٠٨
٤. أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ<sup>٤</sup> ... .. ٠٨
٥. فَأَعْلِمُوهُنَّ يَا وَلِي الْأَبْصَارِ ○ ... .. ١٣
٦. قَالَتْ رَبِّ انِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ . . . . . ٤٧
٧. قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ<sup>٥</sup> ... .. ٤٨
٨. وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَيْنٌ ○ ١٠٣
٩. فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا . . . . . ١٣٢
١٠. وَلَا يَسْتَحْفِفُكَ الَّذِينَ لَا يُوْقِنُونَ ○ .. . . . ١٣٢
١١. وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ○ .. . . . ١٣٣
١٢. إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى ○ . ١٦٨
١٣. فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آيٌ ..... ٢٠٠
١٤. وَإِنْ كُنْ أُولًا حَبْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ ٢٠١
١٥. حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ .. . . . ٢٠١
١٦. ثَلَاثِينَ جَلْدَةً .. . . . ٢٠١
١٧. وَرَبَّائِبُكُمْ النَّسَىٰ فِي حُجُورِكُمْ .. . . . ٢٠٩
١٨. فَسَبِّحُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ○ .. . . . ٢٢٤

فهرس الأحاديث

- ١ اختلاف أمتي رحمة . . . . . ١١٥
- ٢ اختلاف أمتي رحمة للناس . . . . . ١١٥
- ٣ إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها . . . ٢٢٠
- ٤ إذا استيقظ أحدكم من نومه . . . . . ٢١٠
- ٥ ألا سألوا إذ لم يعلموا، فإنما شفاء العي السؤال ..... ٠٨
- ٦ خير الناس قرني ثم الذين يلونهم . . . . . ١٩٨
- ٧ خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم . . . . . ١٩٨
- ٨ فما رأى المسلمون حساً . . . . . ٢١٢
- ٩ كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع . . . . . ٤٧
- ١٠ كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحيم أقطع . . . . . ٤٧
- ١١ لا تزال طائفة من أمتي . . . . . ٢٢٤
- ١٢ لا تصعوا إماء الله مساجد الله . . . . . ٢٢٠
- ١٣ لتبسها صاحبته من جلبابها . . . . . ٢٢٠
- ١٤ لو أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رأى من الساء ما رأى . . . . . ٢٢١
- ١٥ مهما أوتيت من كتاب الله . . . . . ١١٥
- ١٦ ولخرجن ثقلات . . . . . ٢٢٠

فهرس الأعلام المترجمة

١. ابن الشحنة = شارح الوهابية . . . . . ١١٨
٢. ابن الصلاح . . . . . ٥٧
٣. ابن الملقن . . . . . ١٥٦
٤. ابن الهمام . . . . . ٨١
٥. ابن أمير الحاج = الحلبي . . . . . ١٠١
٦. ابن بَرهان . . . . . ١٥٦
٧. ابن حجر العسقي = شهاب الدين أحمد بن محمد . . . . . ٥٦
٨. ابن سريج . . . . . ١٥٧
٩. ابن عبد الرّ . . . . . ١١٩
١٠. ابن كمال باشا . . . . . ٦١
١١. ابن ملك . . . . . ٨٢
١٢. ابن نجيم = زين الدين بن إبراهيم . . . . . ٧٦
١٣. أبو إسحق إبراهيم . . . . . ١٥٩
١٤. أبو الحسن الكرخي . . . . . ٦٦
١٥. أبو الليث السمرقندي . . . . . ٩٢
١٦. أبو اليسر البردوي . . . . . ١٠٧
١٧. أبو جعفر الطحاوي . . . . . ٦٦
١٨. أبو حفص البخاري . . . . . ٩٢

## شرح عقود رسم المفتي

١٩	أبو سيماء الجورجاني . . . . .	٩٢
٢٠	أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن = ابن الصلاح .	٥٧
٢١	أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم . . . . .	٦٤
٢٢	إسماعيل بن عبد العبي = البابلي . . . . .	١٠٥
٢٣	الناجي . . . . .	٥٧
٢٤	برهان الأئمة = عمر بن عبد العزيز بن مارة .	١٢٢
٢٥	البرهان الأبناسي . . . . .	١٥٨
٢٦	الميمي . . . . .	١٠٥
٢٧	الحاكم . . . . .	١٠٨
٢٨	الحريري = شمس الدين . . . . .	١٧٨
٢٩	الحسن = الحسن بن زياد اللؤلؤي . . . . .	٩٠
٣٠	الحصكفي = علاء الدين . . . . .	٨٥
٣١	الخصاف . . . . .	٦٥
٣٢	خير الدين الرملي . . . . .	٨٢
٣٣	الدهبي . . . . .	١٠٨
٣٤	الزاري = الجصاص . . . . .	٦٨
٣٥	الرافعي . . . . .	١٥٧
٣٦	الركشي . . . . .	١٥٣
٣٧	رعر . . . . .	٨٩
٣٨	السككي . . . . .	٢٣١



٣٩.	الشرمالي	٢٣٢
٤٠.	الشعراني = عبد الوهاب	١٢٠
٤١.	شمس الأئمة الحنواي	٦٦
٤٢.	شمس الأئمة السرخسي	٦٧
٤٣.	شهاب الدين أحمد بن محمد = ابن حجر المكي	٥٦
٤٤.	صاحب الدرر والعرر = ملا خسرو	٨١
٤٥.	صاحب السراج الوهاج = الحدادي	٧٦
٤٦.	صاحب القبة	٧٤
٤٧.	صاحب الكتر = أبو الركات السفي	٧٠
٤٨.	صاحب المجموع = ابن الساعاني	٧٠
٤٩.	صاحب المختار = مجد الدين	٧٠
٥٠.	صاحب الهداية = برهان الدين المرعاسي	٦٩
٥١.	صاحب الوقاية = برهان الشريعة	٧٠
٥٢.	صالح الجيسي	٧٤
٥٣.	الطحطاوي = أحمد الطحطاوي	٧٩
٥٤.	الطرسوسي	٨٨
٥٥.	عد الله بن المارك	١٢٩
٥٦.	عصام بن يوسف	٩١
٥٧.	فخر الأئمة	٢٣٧
٥٨.	فخر الإسلام البردوي	٦٧

## شرح عقود رسم المفتي

٥٩	فجر الدين قاضي حار . . . . .	٦٧
٦٠	فاسم بن مطويما . . . . .	٥٨
٦١	القدوري . . . . .	٦٩
٦٢	القراحي . . . . .	٥٧
٦٣	القمار ..	١٥٥
٦٤	القهاشي	٧٢
٦٥	الكردي = شمس الأئمة . . . . .	٢٠٣
٦٦	محمد = محمد بن الحسن	٦٤
٦٧	محمد بن ساعه . . . . .	٩١
٦٨	المري . . . . .	١٥٧
٦٩	ناصر الدين السمرقندي ..	١٠٧

## فهرس الكتب المترجمة

١. أجاس السطفي . . . . . ١٧١
٢. الأحكام = شرح الدرر . . . . . ٩٤
٣. أدب القصي . . . . . ١٢٣
٤. أدب المفتي = أدب المعني والمستعني . . . . . ٥٩
٥. الأشاه والطائر . . . . . ٧٢
٦. أنفع الوسائل . . . . . ٨٨
٧. الأوسط . . . . . ١٥٦
٨. أوصح رمز عني نظم الكر . . . . . ١٥٩
٩. البحر الرائق . . . . . ٧٦
١٠. الرأزية = الجامع الوجير . . . . . ٨٠
١١. التارخانية = التارخانية . . . . . ١٣٣
١٢. التحرير . . . . . ١١١
١٣. تحفة الأخبار . . . . . ٨٦
١٤. التحقيق الباهر = شرح الأشباه . . . . . ٧٣
١٥. التلويع . . . . . ١٧٤
١٦. التنوير = تنوير الأبصار وجامع البحار . . . . . ٨٢
١٧. التوشيح = شرح الهداية . . . . . ١٧٦
١٨. جامع الرموز = شرح القاية . . . . . ٧٢

## شرح عقود رسم المفتي

٢٣٠	جامع المفصولين ..	١٩
٨٠	الجامع الوجير = البرارية	٢٠
٧٣	الجامع لطائف والرفائق = شرح اكبر	٢١
٩٠	الجرحايات ..	٢٢
٧٦	الجوهرة = الجوهرة النيرة	٢٣
١٠٩	حاشية الأشاه = برهه الواطر	٢٤
١٨٥	حاشية البردوي ..	٢٥
٢٠٢	حاشية الهداية ..	٢٦
١١٧	الحاوي القلدي ..	٢٧
٨٣	الحقائق = شرح معلومة السعفة	٢٨
٢٠٧	الحيل = كتاب الحيل ..	٢٩
٢٠٣	حراره الأكمل ..	٣٠
٢٠٧	حرارة الروايات ..	٣١
٧٢	الدر المختار ..	٣٢
٩٥	الدخيرة = الدخيرة البرهانية ..	٣٣
٩٥	دخيرة المتناوى = الدخيرة البرهانية ..	٣٤
٩٠	الرقبات	٣٥
٧٤	رمر الحقائق = العبي ..	٣٦
٥٦	روائد الروضة	٣٧
١٧١	سكب الأنهر	٣٨

## شرح عقود رسم المفتي

٣٩	شرح الأشباه = التحقيق الباهر .. .. .	٧٣
٤٠	شرح البديع = كاشف معاني البديع . . . . .	١٥٤
٤١	شرح البيري = عمدة ذوي البصائر . . . . .	٩٤
٤٢	شرح الدرر = الأحكام . . . . .	٩٤
٤٣	شرح القدوري = المصمرات . . . . .	١٨٤
٤٤	شرح الكبر = لجامع لنصائف ولفرائق	٧٣
٤٥	شرح المجموع = المستجمع . . . . .	١٩٠
٤٦	شرح النقاية = جامع الرموز	٧٢
٤٧	شرح الهداية = نهاية النهاية . . . . .	١١٨
٤٨	شرح برهان الأئمة . . . . .	١٢٢
٤٩	شرح منظومة السلفية = الحقائق . . . . .	٨٣
٥٠	الشرى لالة = عبة ذوي الأحكام . . . . .	٨٣
٥١	ارشاف = الشفا بتعريف حقوق المصطفى . . . . .	٨٠
٥٢	النصارى = المسؤول . . . . .	٨٠
٥٣	الطرار احدهب . . . . .	١٨٩
٥٤	الطهيرية . . . . .	١٦٧
٥٥	عمدة ذوي الصائر = شرح البيري	٩٤
٥٦	العيبي = رمز الحقائق . . . . .	٧٤
٥٧	عبية ذوي الأحكام = الشرى لالة . . . . .	٨٣
٥٨	فتاوى ابن الشلبي .. . . .	١٤٩

## شرح عقود رسم المفتي

٥٩	الفتاوى الحبرية	٧١
٦٠	الفتاوى السراجية . . . . .	١٢٧
٦١	الفتاوى الصغرى . . . . .	١٧٥
٦٢	الفتاوى الكبرى المقلية . . . . .	٥٦
٦٣	الفتاوى الولوالجية . . . . .	١١٦
٦٤	فتح العقار بشرح الممار . . . . .	١٧١
٦٥	فتح القدير . . . . .	٧٨
٦٦	فرائض السراجية . . . . .	١٧١
٦٧	الموائد الربية . . . . .	١٦٦
٦٨	الموائد الطهيرية . . . . .	٢٠٦
٦٩	الغنية = فنية المية لتتميم العبة . . . . .	١٤٠
٧٠	القول الأهر . . . . .	١٣٧
٧١	كاشف معاني النديع = شرح النديع . . . . .	١٥٤
٧٢	كتاب الأصول = تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام . . . . .	٥٩
٧٣	كتاب الحيل = الحيل . . . . .	٢٠٧
٧٤	الكيسانيات . . . . .	٩٠
٧٥	الموط الكير	٩٤
٧٦	المستجمع = شرح المجموع . . . . .	١٩٠
٧٧	المصطفى	١٧٥
٧٨	المصمرات = شرح القدوري . . . . .	١٨٤

## شرح عقود رسم المفتي

٧٩	مُظهر الحقائق الخفية . . . . .	١٤٢
٨٠.	المعرب . . . . .	٩٧
٨١.	مفاتيح الأسرار ولوائح الأفكار . . . . .	١٨٨
٨٢	مناقب الكردي = مناقب الإمام أبي حنيفة . . . . .	١٤١
٨٣	المسح = مسح العقار . . . . .	٨٤
٨٤	مطلومة = عقد السرر . . . . .	١٣٧
٨٥	مبة، بمعنى . . . . .	٢٢٢
٨٦	التف = التف في التناوى . . . . .	٨١
٨٧	برهه سواطر = حاشية الأشباه . . . . .	١٠٩
٨٨.	نهاية النهاية = شرح الهداية . . . . .	١١٨
٨٩	النهر = النهر المائق . . . . .	٧٤
٩٠.	الهارويات . . . . .	٩٠
٩١	وقف الساب . . . . .	٦٣
٩٢.	الوهابية . . . . .	١١٨

فهرس المصططحات المفيدة

١.	الأدلة الأربعة	٦٣
٢.	الأشعة	١٨٤
٣.	أصحاب	٥١
٤.	آب	٥١
٥.	الألعار	٧٣
٦.	أما بعد	٥٣
٧.	الأوجه	١٨٤
٨.	مراعه الأسهل	٥٣
٩.	تأليف	٩٩
١٠.	التمر تاشي	١٨٠
١١.	الجامع	٨٩
١٢.	حاص ليل	٧١
١٣.	الحصكي	٨٦
١٤.	الحمد	٤٩
١٥.	الحمي	٥٤
١٦.	خطاً	٧٥
١٧.	حواهر رده	٩٤
١٨.	الخيرية	١٩٨
١٩.	دُر	٥٥



٢٠	رسم المفتي	٥٤
٢١	رسم القتره	٢١٤
٢٢	سائر ..	١١٠
٢٣	السلام	٥٠
٢٤	الشكر	٤٩
٢٥	شيخ الإسلام	٩٣
٢٦	الصلاة	٥٠
٢٧	النص	٦٨
٢٨	علاء الدين	٨٥
٢٩	عليه عمل اليوم	١٨٥
٣٠	عمده المتأخرين	٨٦
٣١	عدت	١٦٨
٣٢	القرى	١٨٠
٣٣	كبي الحمصة	٢٣٤
٣٤	لا يجوز	٢٢٨
٣٥	لله قر	١٦٩
٣٦	المتأخرون	٧٥
٣٧	محوس	٢٠٧
٣٨	المشايع	٩٢
٣٩	المطرري	٩٧

## شرح عقود رسم المفتي

٤٠	المعرفة .	١٦٠
٤١	المفهوم .	٢٠٠
٤٢	مفهوم الشرط .	٢٠١
٤٣	مفهوم الصفة .	٢٠٠
٤٤	مفهوم العدد .	٢٠١
٤٥	مفهوم العاية .	٢٠١
٤٦	مفهوم النقب .	٢٠٢
٤٧	مقدمة .	٤٧
٤٨	المشورة .	٢٤٢
٤٩	المطوق .	٢٠٠
٥٠	النهي .	١٦٨
٥١	هذا .	٩٥
٥٢	يغزول .	٨٤

### فهرس الفوائد

- ١ ستحت القول بـ: «أما بعد» في خطب الجمعة والوعظ والعيد وكذا في  
خطب الكتب المصنعة . . . . . ٥٣
- ٢ لا يجوز العمل أو الإفتاء بالقول المرجوح إلا في مواضع الضرورة . . . ٥٦
- ٣ المرجوح في مقابله الراجح بمسلة العدم . . . . . ٥٨
- ٤ لا فرق بين المفتي والحاكم في العمل بعلامات الإفتاء . . . . . ٦٠
- ٥ إن الحكم والفتيا بالمرجوح جهلٌ وخرق الإجماع . . . . . ٦١
- ٦ لا يجوز الإفتاء من الكتب الصعبة خصوصاً غير المحررة . . . . . ٧٢
- ٧ لا يجوز الإفتاء إلا لمن أخذ العلم عن المعترس . . . . . ٨٧
- ٨ القاضي المقلد يحكم بما هو ظاهر المذهب إلا أن يصوّأ على أن الفتوى  
عنى غيره . . . . . ٨٨
- ٩ كتب ظاهر الرواية سُميت بها لأنها رُويت عن محمد برواية النقات . . . ٩٠
- ١٠ مسائل النواذر هي غير ظاهر الرواية لأنها لم تُرو عن محمد بروايات الظاهرة . . ٩٠
- ١١ المتناوى والواقعات هي مسائل استبطنها المجتهدون المتأخرون لما  
سُئلوا عن ذلك . . . . . ٩١
- ١٢ مسوطات المتأخرين شروح لمسود محمد في الحقيقة . . . . . ٩٤
- ١٣ لا فرق بين الأصول وظاهر الرواية . . . . . ٩٥
- ١٤ كل تأليف للإمام محمد بن الحسن موصوف بالصغير، فهو باتفاق  
الشيخين أبي يوسف ومحمد بخلاف الكبير . . . . . ١٠١
- ١٥ إن الحاكم الشهيد اختصر في «الكافي» كتب ظاهر الرواية . . . . . ١٠٤
- ١٦ إن كتاب «الكافي» هو جمع كلام محمد في كتبه الست التي هي كتب  
ظاهر الرواية . . . . . ١٠٤

- ١٧ مبوط الرعي شرح كتاب الكافي للحاكم الشهيد ١٠٥
- ١٨ إن اختلاف الروايتين عن المجتهد ليس من باب اختلاف القويس . ١١١
- ١٩ إنما أقوال أصحاب الإمام الأعظم هي أقواله حقيقة . ١١٥
- ٢٠ إذا صحَّ الحديث صحةً فقهيةً فهو مذهب الإمام لا الصحة المصطلحة  
عند المحدثين . . . . ١١٩
- ٢١ يستجمل معرفة صحة الحديث فقهاً إلا للمجتهد . . . . . ١١٩
- ٢٢ يجوز العدول للمشايخ عن قول الإمام إذا استضعفوا دليلاً . ١٢١
- ٢٣ لا يجوز العدول عما اتفق عليه أئمتنا إلا لأحد الأسباب الستة ١٢٣
- ٢٤ إذا قصى القاضي الحنفى في مجتهد فيه بخلاف مذهبه لا يبعد . . . . . ١٢٤
- ٢٥ إذا حكم الحنفى على مذهب الشافعى أو نحوه أو بالعكس لا يبعد ١٢٤
- ٢٦ إذا اتفق أبو حنيفة وصحابه أو وافقه أحدكما على جواب لم يجر العنوى  
عنه إلا لضرورة . . . . . ١٢٦
- ٢٧ إذا لم يجد المعنى المجتهد قول الإمام لا ينفق بالترتيب في الأقوال . . ١٣٠
- ٢٨ يُفتى بقول الإمام رفر في سبعة عشر موضعاً . ١٣٧
- ٢٩ أمور الشرع مبينة على الأعم الأعرب . ١٤١
- ٣٠ قول الإمام «لا يحل لأحد أن يعنى بقولنا حتى يعنى من أين قلنا» في  
«فتوى الحقيقة ويختص بأهل النظر» . . ١٤٢
- ٣١ قول «يجب الإفتاء بقول الإمام وإن لم يعلم من أين قال» في العوى  
«عربية» ١٤٢
- ٣٢ قد بشئ الحزمة والجواز معاً عن شيء واحد ١٤٣
- ٣٣ إنما المنقول عن الإمام الأعظم المسائل دون الدلائل . . . ١٤٤
- ٣٤ المتبوع أحق بالاتباع من الأنباع ١٤٧

- ٣٥ قول العلامة قاسم «علينا اتباع ما رجحوه» إنما هو فيما لا رواية فيه ١٤٨  
بإمام أو اختصت به الرواية أو في إحدى العوامل الست
- ٣٦ استحقق ابن الهمام وتلميذه العلامة قاسم من أهل الترجيح والاجتهاد ١٥٨
- ٣٧ فتاوى الطوري كفتاوى الشيخ زين لا يؤثق بهما إلا إذا تأيدت بنقل آخر ١٦٢
- ٣٨ إذا لم يوجد في المسألة عن أبي حنيفة رواية يؤخذ بظاهر قول أبي يوسف ثم بظاهر قول محمد ثم بظاهر قول زهر والحسن وغيرهم ١٦٣
- ٣٩ لا يحل الافتاء من القواعد والصواب ١٦٦
- ٤٠ إنما على المفتي حكاية النقل الصريح كما صرحوا به .. ١٦٦
- ٤١ المقرر هي المذاهب الأربعة أن قواعد الفقه أكثرية لا كلية ١٦٧
- ٤٢ الفتوى على قول الإمام في العبادات مطلقاً . . . . ١٦٩
- ٤٣ الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالمصاء . ١٧٠
- ٤٤ الفتوى على قول محمد في جمع مسائل ذوي الأرحام .. ١٧١
- ٤٥ ترجح الاستحسان على القياس .. ١٧١
- ٤٦ ترجح القياس على الاستحسان في إحدى عشرة مسألة ١٧٢
- ٤٧ ترجح ظاهر الرواية على غيرها إلا إذا صرحوا بخلافه .. ١٧٤
- ٤٨ لا يعدل عن الدراية إذا وافقها الرواية . . ١٧٥
- ٤٩ إذا اختلفت الروايات عن أبي حنيفة في مسألة فالأولى بالأخذ أقواها حجة ١٧٥
- ٥٠ لا يقتضي بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن أو كان في كرهه ١٧٦  
اختلاف ولو رواية ضعيفة.
- ٥١ ما رجع عنه المجتهد لا يجوز الأخذ به ١٧٦
- ٥٢ ما في المصنوع مصححاً تصحيحاً أصرياً ١٧٦

٥٣	إذا تعارض ما في المتن والشروح فالمعتمد ما في المتن . . . . .	١٧٧
٥٤	إذا تعارض ما في الشروح والفتاوى فالمعتمد ما في الشروح . . . . .	١٧٨
٥٥	المتون موصوعة لنقل المذهب مما هو ظاهر الرواية . . . . .	١٨٠
٥٦	الإمام قاضي خان رحمه الله تعالى إنما يقدم الأظهر الأشهر إذا لم يصرح بتصحيح غيره . . . . .	١٨١
٥٧	العلامات للإفتاء ترجح بعضها على بعض عند التعارض . . . . .	١٨٤
٥٨	الأصح أكد من الصحيح .. . . .	١٨٦
٥٩	يقدم قول الإمام على غيره إلا أن يتفق المرجحون على تصحيح خلافه .. . . .	١٩٥
٦٠	إذا اختلف التصحيح وجب المحص عن ظاهر الرواية والرجوع إليها ... . .	١٩٧
٦١	إذا اختلف في المسألة فالعبرة بما قاله الأكثر .. . . .	١٩٧
٦٢	يُفتى بما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه .. . . .	١٩٧
٦٣	يُفتى بما هو أوفق لأهل الرمان .. . . .	١٩٧
٦٤	المفهوم معتر في الروايات اتفاقاً .. . . .	٢٠٤
٦٥	المفهوم معتبر في أقوال الصحابة رضي الله عنهم أجمعين إذا كان مما يُدرَك بالرأي لا ما لم يدرَك به .... .	٢٠٤
٦٦	تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه في خطابات الشارع . . . . .	٢٠٥
٦٧	تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي الحكم عما عداه في متاهم الاس وعرفهم وهي المعاملات والعقوبات .. . . .	٢٠٥
٦٨	مفاهيم الكتب حجة بخلاف أكثر مفاهيم النصوص .. . . .	٢٠٤
٦٩	الصريح مقدم على المفهوم .. . . .	٢١٠

٧٠. العرف والعادة ما استقرّ في العفوس من جهة العقول وتلقّنه الطباع  
٢١٢ السببة بالقول ..... ..
٧١. العادة هي الأمر المتكرّر من غير علاقة عقلية ..... .. ٢١٢
٧٢. العادة تعتبر إذا أطردت أو علبت ..... .. ٢١٣
٧٣. الثابت بالعرف كالثابت بالنص ..... .. ٢١٣
٧٤. ما تعيّر أحكام المسائل لتعيّر الزمان أو نحوه فهي غير خارجة عن  
٢١٩ المذهب
٧٥. اشترط في المفتي غير المجتهد ثلاثة أشياء لاتباع العرف الحداث ..... .. ٢٢١
٧٦. ليس للمفتي ولا لنفاصي أن يحكما على طاهر المذهب ويترك العرف .. ٢٢٢
٧٧. يرجع من لم يميّر لعن يميّر لبراءة دمه ..... .. ٢٢٤
٧٨. يعمل بالعرف ما لم يخالف الشريعة ..... .. ٢٢٥
٧٩. من جهل بأهل زمانه فهو جاهل ..... .. ٢٢٥
٨٠. العرف العام يثبت به الحكم العام ويصلح معصفاً للقياس والأثر إذا  
٢٢٧ لم يلزم منه ترك المصنوع
٨١. العرف الخاص يثبت به الحكم الخاص ما لم يخالف القياس أو الأمر ... ٢٢٧
٨٢. العرف الخاص إنما يعتبر في حق أهله فقط ..... .. ٢٢٩
٨٣. مطلق الكلام فيما بين الناس يصرف إلى المتعارف ..... .. ٢٣٠
٨٤. يجوز العمل بالصعف عند الضرورة والاضطرار ..... .. ٢٣٣
٨٥. لو قصي في المجتهد فيه مخالفاً لرأيه تاسياً لمذهبه بعد عبد أبي حبيبة،  
٢٤٠ وفي العائد روايتان، وعندهما لا بعد في الوجهين ..
٨٦. القول الصعيف يتقوى بقضاء المجتهد ..... .. ٢٤٣

فهرس المحتويات

١	إهداء.....	١٢
٢	مقدمة التحقيق.....	١٣
٣	مسهج التحقيق .. .. .	١٥
٧	المفتمات السبع .....	١٧
٤	وصف المسح .. .. .	١٧
٥	حياة العلامة محمد أمين بن عمر عابدين الشامي الحنفي .....	٢٩
٦	مطلومة عقود رسم المفتي .. .. .	٤٣
٧	شرح عقود رسم المفتي .. .. .	٤٧
٨	مقدمة المؤلف .....	٤٧
٩	وجوب اتباع القول الراجح وما يتعلق به .....	٥٥
١٠	طبقات الفقهاء رحمهم الله تعالى.....	٦٢
١١	حكم الإفتاء من الكتب الضعيفة .....	٧٢
١٢	وقوع الخطأ في النقل في الكتب المقيمة وأمثاله .. .. .	٧٥
١٣	مسألة الاستحجار على تلاوة القرآن.....	٧٦
١٤	مسألة الاستحجار على الأذان والإمامة .. .. .	٧٧
١٥	مسألة عدم قول توبة الساب لجناب الرقيع صلى الله على عبيد وسلم ..	٨٠
١٦	لا يجوز الإفتاء إلا لمن أخذ العلم عن المعتبرين .. .. .	٨٧
١٧	وجوب الإفتاء بظاهر الرواية أي: بظاهر المذهب .....	٨٨
١٨	طبقات مسائل الحنفية ثلاث .....	٨٩
١٩	تعريف الأمالي .....	٩١



٢٠. مسح المبسوط المروي عن محمد رحمه الله تعالى ... ٩٣
٢١. لا فرق بين رواية الأصول وظاهر الرواية. ٩٥
٢٢. معنى السير ٩٧
٢٣. كتب الأصول وغيرها .. ٩٨
٢٤. سبب تأليف الجامع الصغير . ٩٩
٢٥. وجه الفرق بين الصغير والكبير ١٠١
٢٦. سبب تأليف السير الكبير . ١٠٢
٢٧. بيان «الكافي» للحاكم الشهيد ومبسوط السرعسي .. ١٠٤
٢٨. المبسوطات لمحمية ١٠٧
٢٩. هل يصح أن يكون للمجتهد قولان في مسألة؟ ١١٠
٣٠. وجوه الاختلاف في الرواية عن الإمام الأعظم رحمه الله تعالى . ١١١
٣١. إنما أقوال أصحاب الإمام الأعظم هي أقواله حقيقه . ١١٥
٣٢. معنى قول أبي حنيفة: «إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي» . ١١٨
٣٣. ترتيب التخيير في روايات المذهب ومعنى التخيير ..... ١٢٦
٣٤. تعريف المجتهد ... ١٣٤
٣٥. الآن يجب اتباع أهل الترجيح والتصحيح ١٣٧
٣٦. هل يجب عليا الإفتاء بقول الإمام وإن أفتى المشايخ بحلله ١٣٩
٣٧. معنى أهلية النظر .. ١٤١
٣٨. معنى قول الإمام: «لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا» .. ١٥١
٣٩. الإمام ابن الهمام وتلميذه العلامة قاسم من أهل الترجيح والاجتهاد . ١٥٨

٤٠. حكم الإفتاء فيما اختلف فيه المتأخرون ولم توجد الرواية فيه  
عن المتقدمين . . . . . ١٦٣
٤١. القواعد في معرفة القول الراجح . . . . . ١٦٩
٤٢. الفتوى على قول الإمام في العبادات مطلقاً . . . . . ١٦٩
٤٣. الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء . . . . . ١٧٠
٤٤. الفتوى على قول محمد في جمع مسائل ذوي الأرحام . . . . . ١٧٠
٤٥. ترجيح الاستحسان على القياس . . . . . ١٧١
٤٦. ترجيح ظاهر الرواية على غيرها إلا إذا صرحوا بخلافه . . . . . ١٧٤
٤٧. لا يعدل عن الدراية إذا وافقتها الرواية . . . . . ١٧٥
٤٨. ينبغي الاحتياط في الإفتاء بالكفر . . . . . ١٧٥
٤٩. لا يبقى المرجوح عنه مذهباً للمجتهد . . . . . ١٧٦
٥٠. المتون مقدمة على الشروح والشروح على الفتاوى . . . . . ١٧٦
٥١. المتون المعتبرة في المذهب . . . . . ١٧٩
٥٢. مهج «فتاوى قاضي خان» و«المنقى» وغيرهما . . . . . ١٨١
٥٣. علامات الإفتاء وترجيح بعضها على بعض . . . . . ١٨٤
٥٤. الصحيح أكد من الأصح . . . . . ١٨٧
٥٥. تحرير صابطة التصحيح بأمور . . . . . ١٩١
٥٦. قواعد الترجيح عند تعارض التصحيح عشرة . . . . . ١٩٤
٥٧. حكم المذهب وأقسامه . . . . . ٢٠٠
٥٨. حكم المذهب . . . . . ٢٠٢
٥٩. يقدّم الصريح على المذهب . . . . . ٢١٠

٢١٢	٦٠. تعريف العرف والعادة وما يتعلّق بهما .....
٢١٣	٦١. أمثال الأحكام التي تغيّرت بتغيّر العرف .....
٢٢١	٦٢. متى يسوغ لمفتي مخالفة المصوّص واتباع العرف الحادث؟ .
٢٢٧	٦٣. أقسام العرف وما يتعلّق بها ..... .
٢٢٩	٦٤. العرف العام والخاصّ واعتبارهما .....
٢٣١	٦٥. متى يجوز العمل والقضاء على القول الضعيف؟ .....
٢٣٣	٦٦. يجوز العمل بالضعيف عند الضرورة والاضطرار.. ..
٢٣٧	٦٧. شروط العمل بالضعيف .....
٢٣٩	٦٨. معنى قول الشارح: «لكنّما القاصي به لا يقصى... إلخ».....
٢٤٤	٦٩. الخاتمة .....
٢٤٥	٧٠. فهرس الفهارس .....
٢٤٦	٧١. فهرس الآيات .....
٢٤٧	٧٢. فهرس الأحاديث .....
٢٤٨	٧٣. فهرس الأعلام المترجمة.....
٢٥٢	٧٤. فهرس الكتب المترجمة .....
٢٥٧	٧٥. فهرس المصطلحات المفيدة .....
٢٦٠	٧٦. فهرس الفوائد .....
٢٦٩	٧٧. فهرس المصادر والمراجع .....

فهرس المصادر والمراجع

- ..... القرآن الكريم
- ..... الإتيان في علوم القرآن: للإمام جلال الدين السيوطي الشافعي (ت ٨٥٦هـ) .....
- ..... الأثمار الحنية في تراجم الحنفية: للإمام علي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ) ..
- ..... أدب المفتي والمستفتي: للشيخ ابن الصلاح الكردي الشهزوري (ت ٦٤٣هـ) .....
- ..... إرشاد الفحول: لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٢٩هـ) .....
- ..... الأشباه والنظائر: للعلامة زين الدين بن إبراهيم بن نجيم الحنفي (ت ٧٩٠هـ) .....
- ..... الأعلام: لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) .....
- ..... أنفع الوسائل: للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي الطرسوسي (ت ٧٥٨هـ) .....
- ..... البحر الرائق: للعلامة زين الدين بن إبراهيم بن نجيم الحنفي (ت ٧٩٠هـ) .....
- ..... تاج التراجم: للعلامة قاسم بن قطلوبغا الحنفي (ت ٨٧٩هـ) .....
- ..... تاج العروس: للسيد المرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) .....
- ..... تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام: للإمام برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمرى المالكي (ت ٧٩٩هـ) .....
- ..... التتارخانية: للعلامة عالم بن العلاء الأنصاري الدهلوي الهندي (ت ٧٨٦هـ) .....
- ..... التحرير: للشيخ كمال الدين ابن الهمام الحنفي (ت ٨٦١هـ) .....
- ..... تصحيح القدوري: للعلامة قاسم بن قطلوبغا الحنفي (ت ٨٧٩هـ) .....
- ..... التعريفات: للسيد الشريف الجرجاني الحنفي (ت ٨١٦هـ) .....
- ..... التقرير والتحميم: للشيخ المحقق ابن أمير الحاج الحلبي (ت ٨٧٩هـ) .....

## شرح عقود رسم المفتي

- توير الأبصار: للشيخ محمد بن عبد الله التمرتاشي الغزي (ت ١٠٠٤هـ).....
- جامع الفصولين: للشيخ بدر الدين محمود بن إسرائيل الشهير بابن قاضي سمانه (أو سيمان) الحنفي (ت ٨٢٣هـ).....
- جد الممتار على رد المحتار: للشيخ الإمام أحمد رضا الحنفي (ت ١٣٤٠هـ).....
- جواهر الأخلاطي: لإبراهيم بن أبي بكر الأخلاطي.....
- حاشية الطحطاوي على الدر: للشيخ السيد أحمد الطحطاوي (ت ١٢٣١هـ).....
- الحاوي القدسي: للقاضي جمال الدين أحمد ابن محمد الحنفي، (ت ٥٩٣هـ).....
- حلبة المجلي: للشيخ المحقق ابن أمير الحاج الحلبي (ت ٨٧٩هـ).....
- ذُرر الحكام: للشيخ ملا خسرو الحنفي (ت ٨٨٥هـ).....
- ذخيرة الفتاوى: للإمام برهان الدين محمود بن أحمد الحنفي (ت ٦١٦هـ).....
- رد المحتار: للعلامة ابن عابدين الحنفي (ت ١٢٥٢هـ).....
- رسائل ابن نجيم: للعلامة زين الدين بن إبراهيم بن نجيم الحنفي (ت ٧٩٠هـ).....
- سير أعلام النبلاء: للإمام الحافظ محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ).....
- شذرات الذهب: للشيخ ابن العماد العكري (ت ١٠٨٩هـ).....
- شرح السير الكبير: للإمام شمس الأئمة السرخسي (في حدود سنة ٥٠٠هـ).....
- صحيح البخاري: للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.....
- الطبقات السنية في تراجم الحنفية: لتقي الدين بن عبد القادر التميمي (ت ١٠١٠هـ) ..
- العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية: للإمام أحمد رضا الحنفي (ت ١٣٤٠هـ).....
- العناية: لأكمل الدين محمد بن محمود بايرتي (ت ٧٨٦هـ).....

- غاية البيان: للشيخ الإمام أمير كاتب بن أمير عمر الأتقاني الحنفي (ت ٧٥٨هـ) .....
- غية المتجلي شرح منية المصلي: للمحقق إبراهيم بن محمد الحلبي (ت ٩٥٦هـ) ....
- غنية ذوي الأحكام: للشيخ حسن بن عمار الشرنبلالي الحنفي (ت ١٠٦٩هـ) .....
- الفتاوى البزازية: للشيخ محمد ابن البزاز الكردي الحنفي (ت ٨٢٧هـ)، .....
- الفتاوى الخانية: للإمام فخر الدين حسن بن منصور الحنفي (ت ٥٧٨هـ) .....
- الفتاوى الخيرية لنفع البرية: لخير الدين الرملي الحنفي (ت ١٠٨١هـ) .....
- الفتاوى السراجية: للشيخ علي بن عثمان الأوشي الفرغاني، (ت بعد ٥٦٩هـ) .....
- الفتاوى الكبرى الفقهية: للشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي (ت ٩٧٤هـ) ....
- فتح الباري: للحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ) .....
- فتح الغفار: للشيخ زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجم الحنفي (ت ٩٧٠هـ) .....
- فتح القدير: للشيخ كمال الدين ابن الهمام الحنفي (ت ٨٦١هـ) .....
- فرائض السراجية: للشيخ الإمام سراج الدين محمد بن محمد السجاوندي الحنفي (ت في حدود ٨٠٠هـ) .....
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية: للشيخ محمد بن عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ) ..
- كتاب الخراج: للإمام أبي يوسف الحنفي (ت ١٨٢هـ) .....
- كشف الظنون: للمؤرخ مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) ...
- معجم البلدان: لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) .....
- معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة .....
- المغرب: لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي (ت ٦١٠هـ) .....

## شرح عقود رسم المفتي

---

- ملتقى الأبحر: للمحقق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي (ت ٩٥٦هـ).....
- منحة الخالق: للعلامة ابن عابدين الشامي الحنفي (ت ١٢٥٢هـ).....
- التتف في الفتاوى: لشيخ الإسلام أبي الحسن علي بن الحسين (ت ٤٦١هـ).....
- النهر الفائق: للشيخ عمر بن إبراهيم بن نجم المصري الحنفي (ت ١٠٠٥هـ).....
- الهداية: للشيخ برهان الدين المرغيناني (ت ٥٩٢هـ).....
- هدية العارفين: لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ).....
- الولوالحمة: للشيخ ظهير الدين أبي الفتح عبد الرشيد الولوالحي (ت ٥٤٠هـ).....